April 2019 C 2019/8

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

A

المؤتمر

الدورة الحادية والأربعون

روما، 22–29 يونيو/حزيران 2019

تقرير تنفيذ البرامج 2016–2017

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Beth Crawford

الموظفة المسؤولة بالإنابة

مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد

الهاتف: +3906570-52298

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو في ما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها.

تشجع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة استخدام هذه المواد الإعلامية واستنساخها ونشرها. وما لم يذكر خلاف ذلك، يمكن نسخ هذه المواد وطبعها وتحميلها بغرض الدراسات الخاصة والأبحاث والأهداف التعليمية، أو الاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية، على أن يشار إلى أن المنظمة هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة المنظمة على آراء المستخدمين وعلى المنتجات أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف وإعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي: http://www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى: copyright@fao.org.

ويمكن الحصول على المنتجات الإعلامية للمنظمة على الموقع المنظمة على الإنترنيت (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال publications-sales@fao.org

© FAO 2018

تقديم المدير العام

بالاستناد إلى الأسس القائمة على النتائج والفعالة والقادرة على الاستجابة التي تمّ إرساؤها منذ سنة 2012، مكّن برنامج العمل والميزانية الثاني ضمن الإطار الاستراتيجي المراجع المنظمة من تحقيق النتائج المنشودة من الأعضاء وفق الخطط الموضوعة، مما ساهم في الجهود الوطنية والعالمية وعاد بالنفع على الفئات الضعيفة من سكان العالم.

وقد حققت المنظمة، التي عملت في بيئة عالمية حافلة بالتحديات خلال الفترة 2016–2017، نسبة 82 في المائة من المخرجات المقررة في إطار نهج أكثر صرامة لتحديد الغايات وقياسها، ما يعني أنّ المنظمة قدمت المساعدة التي تعهّدت بها في برنامج العمل والميزانية. وبعبارة أخرى، تنفّذ المنظمة برنامج عملها وهذا الجهد له تأثير ملموس يمكن قياسه على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وحيثما لم تتحقق تطلعاتنا بالكامل، نستخلص دروساً قيّمة بشأن القيود الماثلة أمامنا وسبل التغلّب عليها.

وشهدت أساليب العمل الجديدة المعتمدة منذ سنة 2012، على غرار المبادرات الإقليمية والشراكات الاستراتيجية، تطوراً مستمرًا لتوفير درجة من المرونة من أجل تركيز برامجنا على احتياجات محددة وتوسيع نطاق تغطيتنا. فوحدها الجهود المشتركة قادرة على التصدي للتحديات التي نواجهها وإننا نعمل بالفعل على بناء تحالفات للمضي قدماً.

وفي الوقت نفسه، نواصل إيلاء عناية خاصة للجودة الفنية لعمل المنظمة والمسائل المشتركة المتمثلة في تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية. ويُظهر تقرير تنفيذ البرامج أننا بقينا أوفياء لالتزامنا بأن نكون منظمة معرفة مرسّخة في واقعها: فقد حافظنا على عملنا على المستوى العالمي في المجالات الفنية والمعيارية وفي مجال المنافع العامة وترجمناه من خلال العمل على المستوى الوطني.

وخلال الفترة 2016–2017، استخدمت المنظمة ميزانية برنامجها العادي بالكامل تقريباً وزادت نفقاتها الإجمالية، بما يشمل المساهمات الطوعية بفضل مستوى تنفيذ أعلى بواسطة حسابات الأمانة ومشاريع برنامج التعاون التقني. وتولّت مكاتبنا الإقليمية مباشرة إدارة قسم أكبر من ميزانيتنا وذلك نتيجة جهود اللامركزية الرامية إلى جعل المنظمة وعملها أقرب إلى الأعضاء فيها. وقد واصلنا تركيز تدابير الرقابة الداخلية المشددة والإدارة الفعالة للمخاطر، والتي تجلت من خلال بيان المدير العام بشأن الرقابة الداخلية الذي يصاحب حسابات عام 2017.

وخلال الفترة المالية الأخيرة، وجدت المنظمة 37 مليون دولار أمريكي إضافيًا من خلال الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة، بموازاة تعزيز تنفيذ برامجنا. ولا زلنا ملتزمين بزيادة الكفاءة لتحقيق المزيد من خلال الموارد التي أودعتمونا إياها. ولكن من واجبي التأكيد مجددًا أنّ الميزانيات الثابتة التي تعاقبت منذ 2012–2013 قد جعلت المنظمة في وضع حرج للغاية قد يؤثر في المستقبل القريب على قدرتنا على تحقيق النتائج.

وفي إطار مواءمة مؤشرات أهدافنا الاستراتيجية مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يبدو جليًا أنّه لا يزال يتعيّن عمل الكثير للقضاء نهائيًا على الجوع والحد من الفقر وجعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر استدامة وإنتاجية. فعلى سبيل المثال، يُبرز معدل الانخفاض البيطيء لنقص التغذية، مصحوبًا بارتفاع الوزن الزائد لدى الأطفال والسمنة لدى الكبار، التي تقاس بناء على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، استمرار الحاجة إلى تعزيز الالتزام السياسي على أرفع المستويات بالنسبة إلى هذه المسائل، بالإضافة إلى معالجة العوامل الكامنة وراءها في النظام الغذائي.

وقد ضاعفنا في الوقت نفسه جهودنا في سبيل استكشاف النهج الناشئة لإحراز تقدم في مجال الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية، على غرار الزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيات البيولوجية الزراعية ونظم التراث الزراعي المهمة عالميًا، على النحو المبيّن في تقرير تنفيذ البرامج.

وكما جاء في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ليس بالإمكان إهمال أحد. وهذه ليست مجرد شعارات ولا تزال المنظمة تؤدي الدور اللازم للتصدي للأزمات الإنسانية، بما فيها شؤون اللاجئين والعوامل الدافعة إلى الهجرة، والاستثمار في بناء القدرة على الصمود.

معاً نستطيع التغلب على التحديات الهائلة الماثلة أمامنا. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة تقوم بواجبها. هذا ما يبيّنه تقرير تنفيذ البرامج. ويجدر بنا جميعًا أن نعوّل على هذه الجهود في التزامنا للقضاء على الجوع.

جوزيه غرازيانو دا سيلفا

المدير العام

بيان المحتويات

تقديم المدير العام 3
موجز 7
معلومات عن هذا التقرير 11
أوّلاً– النتائج – إحداث فارق 15
ألف– السياق الإنمائي العالمي – النقاط البارزة 15
باء– التقدم المحرز والإنجازات – الأهداف الاستراتيجية 19
لمحة عامة عن أداء الأهداف الاستراتيجية 22
عرض نتائج الأهداف الاستراتيجية 25
الهدف الاستراتيجي 1– المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية 28
الهدف الاستراتيجي 2– جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة 41
الهدف الاستراتيجي 3– الحد من الفقر في الريف 55
الهدف الاستراتيجي 4– تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة 67
الهدف الاستراتيجي 5– زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات 78
الهدف 6– الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) 88
جيم– الأبعاد الإقليمية 105
ثانيًا– إدارة الموارد بطريقة حكيمة والتحسينات في مجال التنفيذ 106
ألف– تحسين وسائل تنفيذ في المنظمة – المعالم البارزة 106
باء– مؤشرات الأداء الرئيسية 107
الهدف الوظيفي 8: التواصل 107
الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات 111
الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه 114
الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة 118
الباب 13: الإنفاق الرأسمالي 121
الباب 14: الإنفاق الأمني 123
جيم– برنامج التعاون التقني 125
دال– شبكة المكاتب الميدانية 131

هاء- الصندوق المتعدد الاختصاصات 134
واو- الأداء المالي.....135
الملحق 1: سياسة اللغات في المنظمة 149
الملحق 2: التوزيع الجنساني والجغرافي 152
الملحق 3: منهجية الرصد.....154
الملحق 4: أداء المنظمة 159
الملحق 5: المساواة بين الجنسين – التقدم المحرز في المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدةبشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة 193

الملحق 6 على الويب: الدورات غير المقرّرة والدورات الملغاة
الملحق 7 على الويب: النتائج الخاصة بالأبعاد الإقليمية

موجز

1- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج الأعضاء على ما قامت به المنظمة من عمل وما حققته من نتائج خلال فترة السنتين الأخيرة. وهو يعطي، في إطار وثائق المساءلة المعمول بها، معلومات كميّة ونوعية عن التنفيذ والغايات ومؤشرات النتائج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة كما هو مقرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 بالنسبة إلى جميع مصادر الموارد المالية.

2- وهذا هو التقرير الثاني عن تنفيذ البرامج الذي يصدر بموجب إطار النتائج المحدد في الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017. ويفيد هذا التقرير عن المؤشرات المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة والتقدم المحرز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، بالإضافة إلى تنقيح الإبلاغ عن النواتج والمخرجات ويتضمّن دروسًا برامجية وتشغيلية رئيسية مستفادة بالنسبة إلى كل هدف للمساعدة في تحسين الأداء في المستقبل.

التطورات الرئيسية على مستوى السياسات – النقاط البارزة

3- عملت المنظمة جاهدة طوال فترة السنتين لإبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة جدول أعمال التنمية. وتشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 عنصرًا موحّدًا لعمل المنظمة وتسترشد بها المنظمة في الإجراءات التي تتخذها في البلدان الأعضاء ويقوم عليها قياس التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وقد ساهمت المنظمة، بصفتها وكالة راعية أو مساهمة لخمس وعشرين مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في بلورة منهجيات وجمع بيانات والتوعية وتدعيم الإجراءات لقطع الالتزامات في إطار خطة عام 2030. وشاركت المنظمة بشكل نشط في العملية العالمية التي أفضت إلى اتفاق باريس بشأن تغيّر المناخ والاجتماعات اللاحقة لمؤتمر الأطراف. وكانت مساهمة المنظمة محورية في جهود الدعوة والمؤازرة للتشديد على الدور الحيوي الذي تضطلع به الزراعة للتصدي لتغير المناخ والجوع وهي عملت على تشجيع النهج المبتكرة في مجال الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية والإيكولوجيا الزراعية والتكنولوجيا البيولوجية. وأصبح الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء الصادر في عام 2009 والذي دخل حيّز التنفيذ بوصفه معاهدة دولية ملزمة في شهر يونيو/حزيران 2016، محرّكًا رئيسيًا في كفاح المجتمع الدولي من أجل الوقاية من الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه. وواصلت الوكالات التي توجد مقارها في روما تعاونها على المستوى العالمي والإقليمي والقطري بالنسبة إلى المسائل المواضيعية ولتوفير خدمات مشتركة على مستوى المنظمة.

إحداث فارق: المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية

4- يوجّه إطار النتائج في المنظمة للفترة 2014-2017 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده للمساعدة في بناء عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية. ويتمحور الإطار حول المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز في كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج (أي المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية).

5- والمخرجات هي مساهمة المنظمة من حيث العمليات والمنتجات والخدمات، في تحقيق النواتج ضمن سلسلة النتائج. وتمثل المخرجات النتائج التي تعتبر المنظمة مسؤولة عنها مباشرة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من خلال التطبيق الملموس لتدخلات المنظمة الممولة بواسطة المساهمات المقررة والطوعية.

6- وجرى تطبيق نهج صارم أكثر خلال فترة السنتين 2016-2017 لقياس النتائج. وخلال الفترة 2014-2015، في حال سجّلت قيمة المؤشر 75 في المائة أو أكثر قياساً بالغاية المحددة، كانت تعتبر منجزة. لكن بالنسبة إلى الفترة 2016-2017، رُفعت هذه النسبة إلى 100 في المائة حيث يتعيّن استيفاء الغايات كاملة لكي تعتبر منجزة. وبناء على هذا المقياس الأكثر صرامة للأداء، تم تحقيق 82 في المائة (45) من غايات مؤشرات المخرجات في الفترة 2016-2017. وفي حال تطبيق معايير 2014-2015 لقياس الأداء،[1] تكون المنظمة قد حققت 96 في المائة من غايات مؤشر المخرج في الفترة 2016-2017 مقارنة مع نسبة 88 في المائة في الفترة 2014-2015. وتحقق حوالي 81 في المائة من النتائج الخاصة بالمخرجات على المستوى القطري أو الإقليمي.

7- وتمثل النواتج التغيرات اللازمة في البيئة المشجّعة على المستوى القطري و/أو على المستوى العالمي للمضي قدمًا في إنجاز الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوى. وهي ترتبط بالمسائل القطرية أو الدولية التي يمكن معالجتها من خلال مساهمات (مخرجات) المنظمة. وتقيس المؤشرات على مستوى النواتج عدد البلدان التي أجرت التغييرات المطلوبة وتحلّت بالقدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي بإمكان المنظمة أن تساهم فيها، أو مدى التقدم الذي أحرزه المجتمع الدولي لتحسين البيئة المشجّعة على المستوى العالمي. وإنّ تغيّر قيم مؤشرات النواتج هو نتيجة السياسات والبرامج المنفذة من قبل أصحاب المصلحة كافة - المنظمة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية.

8- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2016-2017، أظهر 82 في المائة من مؤشرات المخرجات التي أتيحت بيانات عنها إحراز تقدم في تحقيق الغايات. وقد فاق هذا الأداء الغاية المحددة بنسبة 80 في المائة (10-3-ألف) وكان أفضل من أداء الفترة 2014-2015 عندما تمّ تحقيق 77 في المائة من غايات مؤشر النواتج بشكل كامل أو جزئي.

9- وجرى إضافة إلى ذلك لتقييم *مستوى* الأداء، توزيع القيم الخاصة بكل من مؤشرات النواتج ضمن خمس فئات للأداء ألا وهي منخفض، متوسط إلى منخفض، متوسط، متوسط إلى عال وعال. واتجاه الأداء إيجابي بالإجمال حيث سجّل 82 في المائة من المؤشرات نسبة أعلى من البلدان ضمن فئة الأداء المتوسط إلى العالي في عام 2017 قياسًا بعام 2013.

10- وعمدت المنظمة، من أجل قياس التقدم المحرز على مستوى أهدافها الاستراتيجية، إلى مواءمة إطار النتائج الخاص بها مع أهداف التنمية المستدامة من خلال العمل بشكل حصري على تحديد واستخدام مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بكل من الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. وأفضت هذه العملية التي جرت خلال سنة 2016 إلى مجموعة جديدة من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة وعددها 39 مؤشرًا لقياس التقدم المحرز على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المستخدمة في هذا التقرير. وجرى تقييم الاتجاهات

[1] أي اعتبار المخرج منجزًا عند تسجيل قيمة المؤشر 75 في المائة أو أكثر قياساً بالغاية المحددة.

الأخيرة من خلال مقارنة قيم كل من مؤشـــرات الأهداف الاســـتراتيجية المســـتندة إلى أهداف التنمية المســـتدامة في عام 2013 مع قيمها في آخر سنة متاحة.

11- وتقاس النتائج بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية بواسطة مؤشرات تعرض على مستوى الهدف الاســتراتيجي والناتج والمخرج مع إبراز تحقيقها على المســتويات العالمية والإقليمية والقطرية. وتســعى المنظمة من خلال عملها إلى التأثير على الأرض وعلى حياة الأفراد ورفاهيتهم. وترد أمثلة عن هذه التأثيرات في سياق التقرير.

الإدارة الحكيمة للموارد: تحسين وسائل التنفيذ

12- تستخدم المنظمة مجموعة من الآليات المتاحة لها لإدارة الموارد ولدعم تحقيق النتائج وتحسينه. ويتناول تقرير تنفيذ البرامج التقدم المحرز بالنســبة إلى نوعية عمل المنظمة الرئيســي على المســتويين الفني والمعياري وفي مجال وضــع المعايير، بما في ذلك الإحصــاءات العالية الجودة والمواضــيع المشــتركة بشــأن تغير المناخ والمســاواة بين الجنســين والحوكمة والتغذية؛ وبرنامج التعاون التقني؛ والتواصـــل وتكنولوجيا المعلومات وحوكمة المنظمة والإشـــراف والتوجيه؛ والإدارة الكفؤة والفعالة بما في ذلك الإنفاق الرأسمالي والأمني؛ والإجراءات المتخذة للوفاء بالتزامات تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة. ويجري قياس التحسينات والإفادة عنها بواسطة مؤشرات رئيسية للأداء وغايات. وبالنسبة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية وعددها 36 مؤشرًا في الفصول من 6 إلى 14 التي تتوافر بيانات عنها، بلغ 86 في المائة (31) منها الغاية الموضوعة لها.

13- وبلغ مجموع الإنفاق 2.6 مليار دولار أمريكي في الفترة 2016–2017 أي أعلى بنســبة 4 في المائة مما كان عليه في الفترة 2014–2015، بما يدلّ على حدوث زيادة في الإنفاق في إطار حســابات الأمانة. وبقيت إدارة الميزانية ســليمة حيث أنفقت المنظمة 99.6 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية وقدرها 005.6 1 مليون دولار أمريكي.

14- وواصـــلت المنظمة تركيزها على تحقيق وفورات نتيجة زيادة الكفاءة حيث ســـجّلت وفورات متكررة نتيجة زيادة الكفاءة قدرها 37 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016–2017 من خلال تبســـيط المجالات الإدارية وإعادة هيكلتها وإجراء تعديلات لخفض تكاليف العاملين.

15- وازدادت تعبئة الموارد من خارج الميزانية للعمل الجاري والمقبل بنســبة 16 في المائة ووصــلت إلى 2.1 مليار دولار أمريكي. وتحتلّ العوامل مثل البرامج الاستراتيجية للمنظمة التي تجمع بين المكاتب الفنية والميدانية لتصميم البرامج وتنفيذها مكانة مركزية أكثر، تساعد بشكل تدريجي على تركيز مشاركة الشركاء. واستطاعت المشاريع القطرية والإقليمية الفرعية والإقليمية أن تجتذب 78 في المائة من مجمل عمليات الموافقة في الفترة 2016–2017.

16- وتواصـــلت الجهود الرامية إلى تعزيز شـــبكة المكاتب الميدانية وأفضـــت في الفترة 2016–2017 إلى وضــع نموذج جديد للمكاتب القطرية يراعي الخصوصيات الإقليمية والوطنية. واستمرّ التركيز على الرقابة الداخلية القوية والإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك من خلال إطلاق عملية التقارير الخاصة بالرقابة الداخلية في عام 2017 على مستوى المنظمة ككلّ والتي توّجت بصدور بيان المدير العام عن الرقابة الداخلية المرفق بحسابات عام 2017.

الإجراءات المقترح اتخاذها من جانب الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية والمجلس

إنّ لجنتي البرنامج والمالية والمجلس مدعوتان إلى القيام بما يلي:

- أخذ العلم بإنجاز النواتج والمخرجات في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية في ضوء قياسها بواسطة المؤشرات والغايات؛
- وإحالة تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016–2017 إلى المؤتمر مشفوعاً بملاحظاتها وتوصياتها بشأن ما أنجز والأداء التشغيلي والمالي.

الإجراءات التي يُقترح اتخاذها من جانب المؤتمر

إنّ المؤتمر مدعو إلى المصادقة على تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016–2017 وإلى إعطاء ما يراه مناسباً من توجيهات.

معلومات عن هذا التقرير

17- يُطلع تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017 (*www.fao.org/pir*) الأعضاء على العمل الذي قامت به المنظمة والنتائج التي حققتها خلال فترة السنتين. وفي إطار الوثائق المحاسبية المعتمدة،[2] واستناداً إلى التقرير التوليفي لاستعراض منتصف المدة لعام 2016 [3] (*www.fao.org/mtr*) يتضمن التقرير الحالي معلومات عن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية وغاياتها ومؤشراتها، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، بناء على الخطة الموضوعة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 [4] (www.fao.org/pwb) بالنسبة إلى مصادر التمويل كافة.

18- وهذا هو ثاني تقرير عن تنفيذ البرامج يتم إصداره ضمن إطار النتائج المندرج في سياق الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017. وهو يتضمّن تحديثًا عن التقدم المحرز لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والنواتج قياساً بالمؤشرات، بالإضافة إلى عملية الإبلاغ المعتادة عن تحقيق المخرجات والأداء المالي.

19- ويوجّه إطار النتائج في المنظمة للفترة 2014-2017 عمليتي تخطيط عمل المنظمة ورصده كل سنتين في إطار برنامج العمل والميزانية. وقد جرى تحديث إطار النتائج وبلورة عملية الرصد في إطار التعديلات التي أدخلت على برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 [5] في شهر ديسمبر/كانون الأول 2015.

20- ويستند إطار النتائج إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يربط بين الأهداف والمخرجات والنواتج كما هو مبيّن في *الشكل 1*.

21- وهو يشمل:

(أ) خمسة أهداف استراتيجية مع مؤشراتها والنواتج مع مؤشراتها وغاياتها (لسنتين أو أربع سنوات) في الأجل المتوسط 2014-2017 والمخرجات مع مؤشراتها وغاياتها السنوية لفترة السنتين 2016-2017؛

(ب) وبالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، النواتج مع مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات (لسنتين وأربع سنوات) والمخرجات.

22- وفي حين أن تصميم الإطار قد تم من الأعلى إلى الأسفل، أي تصميم النواتج اللازمة لتحقيق كل هدف والمخرجات لتحقيق كل نتيجة، فإن الروابط من حيث صلتها بتحقيق النتائج، يتم التخطيط لها وتنفيذها من الأسفل إلى الأعلى. وتشكل سلسلة النتائج هذه الصلة بين عمل المنظمة والمستويات المختلفة للنتائج التي تم تحقيقها. كما تدل

[2] القسم الثاني – واو في النصوص الأساسية (قرار المؤتمر 2009/10)

[3] الوثيقة PC 121/3 – FC 166/6

[4] الوثيقة C 2015/3

[5] الوثيقة CL 153/3

على المنطق الكامن وراء هذه الروابط: إذا تم تحقيق منتجات /خدمات معينة للمنظمة على النحو المخطط له، فعندها سيتم تحقيق المخرج المنشود، وإذا تم تحقيق المخرجات وتأكدت الافتراضات، ينبغي عندها أن يؤدي ذلك إلى النتيجة المرجوة؛ وإذا تم تحقيق النواتج، تكون عندها الظروف متوافرة لتحقيق الأثر الإنمائي المنشود من الهدف.

23- وإنّ المنظمة تنتج المخرجات في سلسلة النتائج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية وتقوم بمراقبتها وهي مسؤولة بالكامل عن تنفيذها. وقد جرى وضع المؤشرات والغايات ويتم قياسها على مستوى المخرجات بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية. وتم تحديد مؤشرات رئيسية للأداء وغايات ويجري قياسها بالنسبة إلى الهدف 6 والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة ويكون رؤساء وحدات الأعمال مسؤولين عن رصدها. وقادة البرامج الاستراتيجية هم المسؤولون عن رصد مؤشرات المخرجات الخاصة بالأهداف الاستراتيجية. ويتناول *القسم باء من الباب الثاني* عملية رصد المخرجات والنواتج والأهداف الاستراتيجية.

الشكل 1: نموذج سلسلة نتائج منظمة الأغذية والزراعة

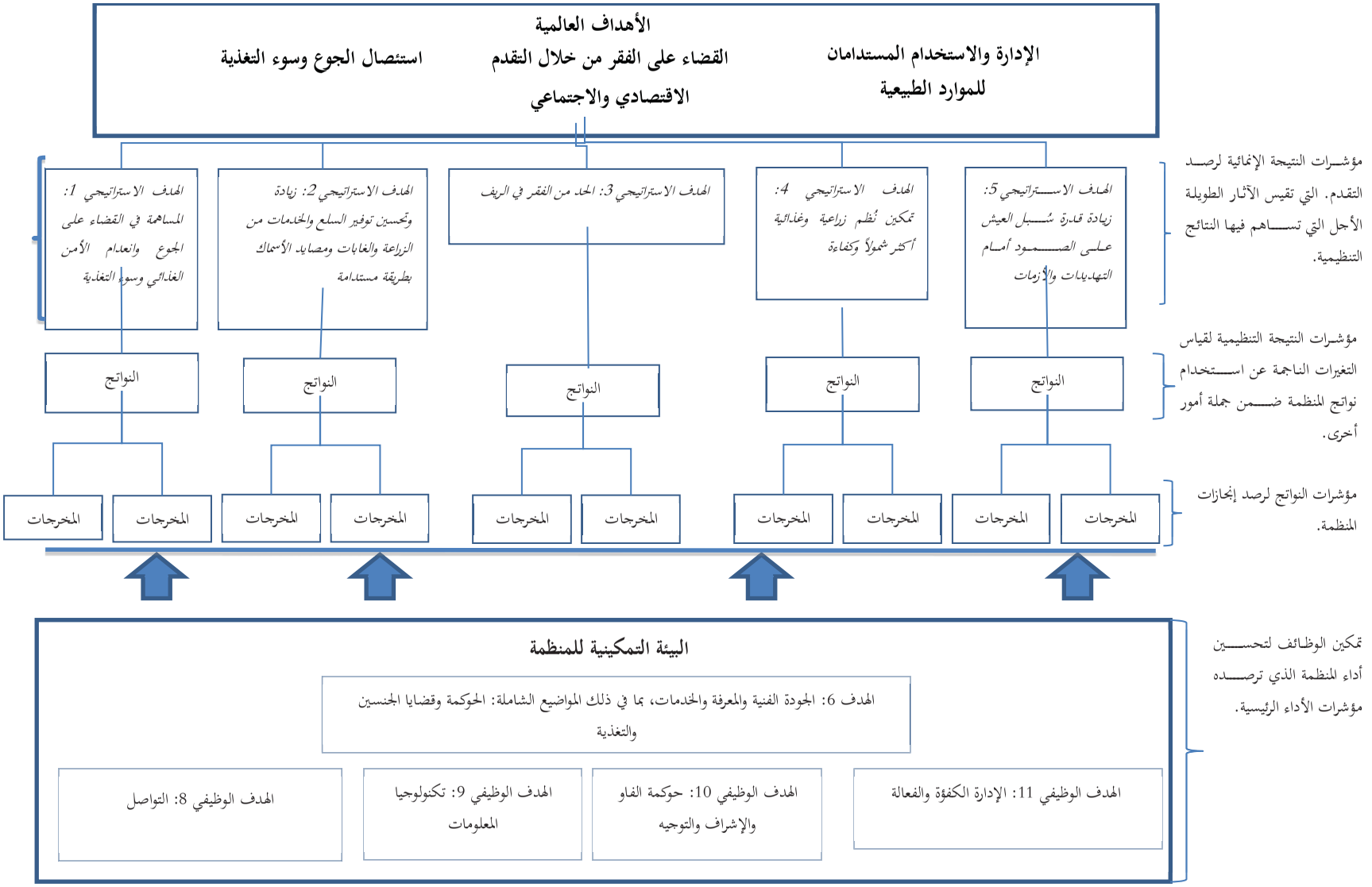

24- ويتناول *الباب الأول* عن *النتائج* أبرز التطورات التي شهدتها السياسات (*القسم ألف*)؛ ويعطي لمحة عامة عن النتائج ويعرض، بالنسبة إلى كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، النتائج المحققة على مستوى المخرجات والنواتج من خلال قياسها بحسب المؤشرات (*القسم باء والملحق 4*)؛ ويبيّن البُعد الإقليمي للنتائج المحققة من خلال المبادرات الإقليمية (*القسم جيم والملحق 7 على الويب*)؛ ويعرض *الملحق 3* منهجية رصد النتائج.

25- ويتناول *الباب الثاني* عن *الإدارة الحكيمة للموارد والتحسينات على مستوى التنفيذ* النقاط البارزة في البيئة المشجّعة المحسّنة لتنفيذ البرامج (*القسم ألف*)؛ ويعرض التقدم المحرز قياساً بمؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة (*القسم باء والملحق 4*)؛ ويُفيد عن أداء برنامج التعاون التقني (*القسم جيم*) وشبكة المكاتب الميدانية (*القسم دال*) والصندوق المتعدد الاختصاصات (*القسم هاء*)؛ ويعرض الأداء المالي خلال فترة السنتين (*القسم واو*).

26- وترد في الملاحق الخاصة تقارير اعتيادية عن تنفيذ سياسة المنظمة الخاصة باللغات (*الملحق 1*) وقضايا المساواة بين الجنسين والتوزيع الجغرافي للموظفين (*الملحق 2*) والدورات غير المقررة والملغاة (*الملحق 6 على الويب*).

أوّلاً– النتائج – إحداث فارق

ألف– السياق الإنمائي العالمي – النقاط البارزة

27- استمرت المنظمة، طوال فترة السنتين، في إبقاء الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في صدارة خطة التنمية. وتبرز المعلومات التالية مساهمات المنظمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغير ذلك من التطورات العالمية خلال الفترة 2016–2017 والتي يجري تفصيلها في *القسم باء*.

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

28- بدأ سريان ***خطة التنمية المستدامة لعام 2030***، التي تشمل أهداف التنمية المستدامة وبرنامج عمل أديس أبابا واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في 1 يناير/كانون الثاني 2016. وتشكّل خطة عام 2030 عنصراً موحّداً لعمل المنظمة، بحيث توجّه إجراءات المنظمة في البلدان الأعضاء ويقوم عليها قياس التقدّم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة.

29- وقد وافقت اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، في مارس/آذار 2016، على إطار مؤشرات عالمي ***لأهداف التنمية المستدامة***، يضم 230 مؤشراً فريداً بوصفه "نقطة انطلاق عملية". وتعتبر المنظمة الوكالة الراعية أو المساهمة بالنسبة إلى 25 مؤشراً من هذه المؤشرات، وساهمت في وضع المنهجية المتبعة وجمع البيانات. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة مشاركة كاملة على جميع المستويات (من خلال المؤتمرات الإقليمية وحلقات العملية القطرية والإقليمية) من أجل رفع مستوى الوعي وتعزيز العمليات لتقديم التزامات ضمن خطة عام 2030. وأدى تحسين فهم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة أيضا إلى تمهيد الطريق أمام وضع سياسات أكثر استنارة وقوامها الأدلة.

30- وتستند ***خطة عمل أديس أبابا*** إلى المؤتمرين السابقين لتمويل التنمية وتشكل العنصر المالي لخطة عام 2030. فهي تتناول جميع مصادر التمويل وتشمل التعاون حول مجموعة من القضايا، بما في ذلك التكنولوجيا والعلوم والابتكار والتجارة وبناء القدرات. وفي حين أنّ تعبئة الموارد المحلية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى الخطة، أُعيد التأكيد على الالتزامات بالمساعدة الإنمائية الرسمية، خاصة بالنسبة إلى البلدان الأقل نمواً، بما في ذلك التعهدات بزيادة التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاوني الثلاثي.

31- وتم توقيع ***اتفاق باريس بشأن تغير المناخ*** الذي يمثل العنصر الثالث لخطة عام 2030، في أبريل/نيسان 2016 ودخل حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2016 خلال الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ممّا يجعل المساهمات المحدّدة وطنياً للأطراف الموقعة ملزمة. وشاركت المنظمة بنشاط في العملية العالمية التي أفضت إلى اتفاق باريس والاجتماعات اللاحقة لمؤتمر الأطراف. كما اضطلعت المنظمة بدور

حاســـم في اســـتقطاب الدعم والتأييد للجهود الهادفة إلى التأكيد على الدور المهم الذي تؤديه الزراعة في معالجة كل من تغير المناخ والجوع.

32- عقد ***منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى*** اجتماعًا له في يوليو/تموز 2017 واستعرض مجموعة فرعية من أهداف التنمية المستدامة. وشاركت المنظمة بنشاط في عمليات الاستعراض المواضيعية لأهداف التنمية المستدامة وفي المنتدى السياسي، كما شاركت بنشاط، جنباً إلى جنب مع برنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في مختلف عمليات المتابعة والاستعراض.

33- وكان مؤتمر "***محيطنا***"، الذي انعقد في أكتوبر/تشرين الأول 2017، المؤتمر الثالث من سلسلة من الفعاليات الدولية الرفيعة المستوى التي نظمت خلال عام 2017 بشأن أهمية المحيطات، واستهلت بمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة الذي انعقد خلال يونيو/حزيران 2017 والمنتدى السياسي. وقدّمت المنظمة المشورة والدعم الفنيين إلى الدول الأعضاء في الفترة المؤدية إلى هذه الفعاليات وأثناءها. وسلّط المطبوع بعنوان "*محيطات سليمة من أجل الأمن الغذائي والتغذية ومجتمعات قادرة على الصمود*" الضوء على أهمية البحار بالنسبة إلى الأغذية والعمالة والرخاء، وساعد في الوقت ذاته على ضمان احتلال الصيادين ومجتمعات الصيادين موقع الصدارة في خطة عام 2030.

34- وغداة اعتماد خطة عام 2030، باشر الأمين العام العمل على ***خطة إصلاح طموحة للأمم المتحدة*** من أجل الاستجابة على نحو أفضل للتحديات الراهنة المعقدة والمترابطة، وأصدر في شهر ديسمبر/كانون الأول 2017 اقتراحه من أجل "إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030". وشاركت المنظمة بنشاط طوال سنة 2017 من خلال توفير البيانات ذات الصلة لدعم عمليات التقييم الأولية للمدير العام على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. وشاركت الإدارة العليا في المنظمة على امتداد المشاورات مع أمانة الأمم المتحدة واتبعت عمليات الإحاطة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وطُلب من المنظمة أن تكون عضوًا في المجموعة الرئيسية لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وشاركت المنظمة أيضًا في مشاورات مع الوكالات التي توجد مقارها في روما ومع وكالات متخصصة أخرى لتسليط الضوء على خصائص الوكالات المتخصصة في مجالات الحوكمة والولايات والقدرات، والتي أخذت بعين الاعتبار في التقرير الصادر في شهر ديسمبر/كانون الأول.

التطورات العالمية الأخرى

35- في يونيو/حزيران 2016، تجاوز ***الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء*** (الاتفاق) الصادر في عام 2009 العدد اللازم من الأطراف، وهو 25 طرفاً، لكي يدخل حيز النفاذ كمعاهدة دولية ملزمة قانوناً لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (الصيد غير القانوني)، وأصبح محركاً رئيسياً للجهود الهادفة إلى مكافحة آفة الصيد غير القانوني. وحدّدت لجنة مصايد الأسماك في المنظمة احتياجات البلدان النامية في مجال تنمية

القدرات من أجل تنفيذ الاتفاق تنفيذاً فعّالاً. وتجدر الإشارة إلى أن الصكوك، من قبيل هذا الاتفاق، أساسية لتحقيق مقاصد الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة.

36- وعقب اعتماد ***إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين*** عام 2016 خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة للاجئين والمهاجرين، ساهمت المنظمة بنشاط في مرحلتي التشاور والتقييم لعملية إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية من أجل اعتماده خلال عام 2018. وركّزت مساهمات المنظمة على دوافع الهجرة والهجرة والتنمية المستدامة والتنمية الزراعية والريفية.

التهديدات والفرص المستجدة

37- لقد دفع الانتشار السريع **لدودة الحشد الخريفية** بالمنظمة إلى وضع برنامج العمل للإدارة المستدامة لدودة الحشد الخريفية في أفريقيا. وعُقدت اجتماعات للخبراء من أجل تبادل المعلومات عن حالة المعارف بخصوص الإدارة المستدامة لدودة الحشد وتحديثها لصالح المزارعين الأسريين أصحاب الحيازات الصغيرة، فضلا عن استعراض المجالات الرئيسية لعملية الإدارة، بما في ذلك المكافحة البيولوجية والرصد والعتبات الاقتصادية واستخدام مبيدات الآفات البيولوجية وأثر التنوع البيولوجي النباتي على إيكولوجيا دودة الحشد. وتمكّنت المنظمة من استحداث تطبيق باستخدام الهاتف المحمول (FAMEWS) لكي يستخدمه المزارعون وجهات التنسيق على مستوى المجتمع المحلي والعاملون في مجال الإرشاد لجمع البيانات عند استشكاف الحقول وفحص فخاخ الفيرومون وستواصل استكشاف التكنولوجيات المبتكرة لرصد دودة الحشد الخريفية وتشخيص الأضرار بواسطة الطائرات من دون طيار والاستشعار عن بُعد والتعلم بواسطة الذكاء الاصطناعي وآلية Google Earth. وقامت المنظمة أيضا بتيسير إعداد دليل للمدارس الحقلية للمزارعين بشأن الإدارة المتكاملة لآفة دودة الحشد الخريفية.

38- وجرى التطرّق إلى **مقاومة مضادات الميكروبات** من خلال خطة عمل المنظمة التي تقوم على العمل مع منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في سياق نهج صحة واحدة ومجموعة التنسيق بين الوكالات التي أنشأها الأمين العام في سنة 2016. وأسدت المنظمة المشورة العلمية حول مقاومة مضادات الميكروبات دعماً لعملية وضع المعايير التي يقوم بها الدستور الغذائي وبخصوص دور البيئة في مقاومة مضادات الميكروبات التي تنتقل بواسطة الأغذية، ومقاومة مضادات الميكروبات عبر الأغذية النباتية المصدر، وأثر استخدام مضادات الميكروبات على المحاصيل، ودور مبيدات الآفات، والمخاطر المحتملة بالنسبة إلى مقاومة مضادت الميكروبات ودورها في التقليل من انتقال مقاومة مضادات الميكروبات بواسطة الأغذية. وتم استحداث أداة للرصد وبناء القدرات في مجالي المختبرات والمراقبة (ATLASS) بالنسبة إلى مقاومة مضادات الميكروبات واختبارها في عدة بلدان في أفريقيا وآسيا، ويعتزم توسيع نطاقها لتشمل أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وتم نشر وثيقة علمية عن "عوامل مقاومة مضادات الميكروبات وديناميكياتها وعلم الأوبئة الخاص بها في الإنتاج الحيواني".

39- وجرى عرض الأدوار الناشئة لثلاثة نهج مترابطة بشأن الزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وعقب نجاح الندوة الدولية الأولى بشأن **الزراعة الإيكولوجية** من أجل الأمن الغذائي والتغذية التي نظمت في عام 2014، عقدت اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا وآسيا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأدنى. وخلال السنوات الأربع الماضية، شارك أكثر من 400 1 مشارك من 170 بلداً، بما في ذلك فرق وزارية رفيعة المستوى، في هذا المسعى لمناقشة وإبراز أهمية الزراعة الإيكولوجية وإمكاناتها. وعقدت المنظمة، في فبراير/شباط 2016، ندوة دولية بشأن "دور **التكنولوجيات البيولوجية الزراعية** في نظم الأغذية المستدامة والتغذية" واجتماعين إقليميين حول التكنولوجيات البيولوجية الزراعية في عام 2017 لاستكشاف المنافع والمخاطر والتحديات والفرص ذات الصلة بالتكنولوجيات البيولوجية الزراعية ومدى مساهمتها في إيجاد نظم غذائية أكثر استدامة وتغذية محسّنة في ظل تزايد عدد السكان وتغير المناخ. وتمكّن **برنامج نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية** من توسيع تغطيته الجغرافية لتشمل تسعة مواقع جديدة في سبعة بلدان في الفترة 2016–2017، وهو ما أدى إلى ما مجموعه 46 موقعاً بحلول نهاية عام 2017. وواصل البرنامج الإقرار بالتجارب المكتسبة وبنطاق نظم معارف المجتمعات البشرية وعمقها وتكيفها مع إمكانات البيئة وقيودها.

تعزيز التعاون

40- خلال الربع الأخير من عام 2016، بحثت الأجهزة الرئاسية للوكالات التي توجد مقارها في روما التابعة للأمم المتحدة، وهي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، في وثيقة مشتركة بعنوان *"التعاون في ما بين الوكالات التي توجد مقارها في روما التابعة للأمم المتحدة: تنفيذ خطة عام 2030"*، وهي وثيقة تعرض رؤية مشتركة ومبادئ توجيهية لتعزيز التعاون. وواصلت الوكالات التي توجد مقارها في روما تعاونها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بشأن القضايا المواضيعية ولتقديم الخدمات المشتركة، وفي نهاية عام 2017، أطلق موقع إلكتروني للوكالات التي توجد مقارها في روما.

باء– التقدم المحرز والإنجازات – الأهداف الاستراتيجية

41– تساهم منظمة الأغذية والزراعة في تحقيق التقدم من خلال إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية والنواتج والمخرجات مع مؤشرات التقدم التي يتم قياسها كل سنتين. ويصف هذا القسم منهجية الرصد ويقدم لمحة عن التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الاستراتيجية والنواتج وتحقيق المخرجات في فترة السنتين 2016–2017.

لمحة عامة عن رصد المؤشرات والتقدم المحرز

الأهداف الاستراتيجية

42– الأهداف الاستراتيجية للمنظمة هي الأهداف الإنمائية العالمية التي تطمح المنظمة والبلدان الأعضاء إلى تحقيقها، بالتعاون مع سائر المجتمع الدولي. وهي توفر رؤية لتقييم التقدم العالمي المحرز في المجالات التي التزمت فيها المنظمة بتحقيق النتائج والتعاون مع الشركاء.

43– والمنظمة واحدة من العديد من الشركاء في التنمية الذين يساعدون الحكومات الوطنية في سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف. ولا يمكن على هذا المستوى أن تنسب الإنجازات إلى شريك بعينه، بل هي نتيجة لتدخلات مجموعة من أصحاب المصالح. وتساهم المنظمة في تحقيق التقدم تماشياً مع ولايتها واعتماداً على ميزاتها النسبية، ولكن لا يمكن أن ينسب إليها أنها السبب المباشر فيه.

44– وقد حددت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 مجموعة من المؤشرات لتتبع الاتجاهات العالمية على مستوى الأهداف الاستراتيجية باستخدام مصادر البيانات الدولية. وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نهاية عام 2015، قامت منظمة الأغذية والزراعة بمحاذاة إطار النتائج الخاص بها مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحديد غايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بكل هدف استراتيجي للمنظمة واستخدامها حصرياً. وقد أدت هذه العملية، التي تم الاضطلاع بها خلال عام 2016، إلى وضع مجموعة جديدة مؤلفة من 39 مؤشراً للأهداف الاستراتيجية تستند إلى أهداف التنمية المستدامة لقياس التقدم المحرز على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المستخدمة في هذا التقرير.[6]

45– وإن توافر البيانات ضعيف حالياً بالنسبة إلى العديد من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف لتنمية المستدامة، بما أنه تمّ وضعها مؤخراً. وعلاوة على ذلك، تتم ملاحظة التحركات في هذه المؤشرات على مدى فترة طويلة من الزمن لأن التقدم المحرز في الأهداف الإنمائية يحدث بعد عدة سنوات من تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

[6] الوثيقة C 2017/3 PWB 2018-19، المرفق الثاني

46- ولتقييم الاتجاهات الحديثة، تمت مقارنة القيم الخاصة بكل مؤشر من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية بالإستناد إلى أهداف التنمية المستدامة في عام 2013 (أو أقرب سنة سابقة تتوفر البيانات عنها) مع القيم المتاحة لأحدث سنة، كما هو موضح في الصفحات الخاصة بالمؤشرات في *القسم الأول-باء، لمحة عامة عن النتائج*، وكما هو موضح في سرد البرنامج الاستراتيجي.

النواتج

47- تقيم المؤشرات على مستوى النواتج مدى قيام البلدان بالإصلاحات الضرورية، ووضعها القدرات المطلوبة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في مجالات تساهم فيها منظمة الأغذية والزراعة على المستوى القطري، أو مدى التقدم الذي حققه المجتمع الدولي في تحسين البيئة التمكينية العالمية، على سبيل المثال، من خلال وضع أطر للسياسات ومعايير ومواصفات واتفاقات. وإن الحركة في قيم مؤشرات النواتج هي نتيجة للسياسات والبرامج التي ينفذها جميع أصحاب المصلحة الرئيسيون – أي منظمة الأغذية والزراعة، والدول الأعضاء، والشركاء في التنمية. وعند تفسير مؤشرات النواتج، ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار أن المنظمة ليست سوى واحد من المساهمين في هذه التغييرات، وبالتالي لا يمكن أن يعزى التقدم إلى عملها فقط. وإن رصد التقدم المحرز في مؤشرات النواتج مفيد في تقييم مساهمة المنظمة المتصورة في التغييرات على المستوى القطري، وفي تحديد الفجوات ومجالات التحسين للمساعدة في جعل عمل المنظمة مجديًا بقدر أكبر.

48- وبالنسبة إلى الفترة 2014-2017، كانت هناك مجموعة مؤلفة من 34 مؤشراً على مستوى النواتج وعددها 17 ناتجاً تشمل الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ومن أجل قياس التقدم المحرز في مؤشرات النواتج، أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييماً للنواتج على مستوى المنظمة في نهاية عام 2017، جمع البيانات الأولية (المسح) والبيانات الثانوية (قواعد البيانات العامة واستعراض السياسات) على المستوى القطري لعناصر القياس لكل مؤشر من مؤشرات النواتج على مستوى المنظمة. وتمّ جمع البيانات لسنة الأساس (2013) ونهاية الفترة المتوسطة الأجل (2017). ولم تكن البيانات متاحة، أو أنها كانت منخفضة الجودة بالنسبة إلى خمسة من مؤشرات النواتج، ولم يتم الإبلاغ عنها. ويرد مزيد من التفاصيل حول منهجية القياس في *الملحق 3*.

49- ويتم تقييم النواتج والنتائج المقدمة بثلاث طرق مختلفة كما هو مبيّن في الصفحات الخاصة بالمؤشرات في *القسم الأول-باء* وفي *الملحق* 4، وتحديدًا: (أ) نسبة البلدان التي تحسنت فيها نتائج المؤشرات بين 2013 و2017؛ (ب) ونسبة البلدان في كل فئة من فئات الأداء (منخفض، متوسط إلى منخفض، متوسط، متوسط إلى مرتفع، ومرتفع)؛ (ج) وعدد البلدان التي تستجيب للمؤشر قياساً بالغاية المحددة.

50- وتفيد نتائج تقييم النواتج إلى أنّ اتجاه الأداء إيجابي بالإجمال مع تسجيل نسبة أعلى من البلدان في فئتي الأداء المتوسط إلى المرتفع في عام 2017 مقارنة بعام 2013 بالنسبة إلى 82 في المائة من المؤشرات. وإضافة إلى ذلك، أظهرت 82 في المائة من مؤشرات النواتج التي تتوافر بيانات عنها إحراز تقدم من خلال تحقيق الغايات. ويفوق هذا الأداء الغاية المتصلة بمؤشر الأداء الرئيسي ونسبتها 80 في المائة (10-3-ألف) وكان أفضل من أداء الفترة 2014-2015 عندما تم تحقيق 77 في المائة من غايات مؤشرات النواتج بالكامل أو جزئيًا.

المخرجات

51- المخرجات هي مساهمة منظمة الأغذية والزراعة — من حيث العمليات والمنتجات والخدمات — في النواتج ضمن سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج المباشرة لتدخلات المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، الممولة من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية، والتي تسيطر عليها المنظمة وتخضع للمساءلة عنها بالكامل. وتم رصد تحقيق 48 مخرجاً سنوياً من خلال 50 مؤشراً و55 غاية، كما هو موضح في *الملحق 4*.

52- واستنادًا إلى الدروس المستفادة في الفترة 2014–2015، أحرز تحسن ملحوظ في وضع ورصد رفع التقارير قياساً بغايات المخرجات للفترة 2016–2017. وتم إشراك المكاتب القطرية على نحو أكبر في عملية تحديد الغايات؛ وقدم المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية مزيدًا من الدعم لمساعدة البلدان في مواءمة النتائج بحيث تتضمن مؤشرات للمخرجات وللعمل، حيثما تدعو الحاجة، على إعادة مواءمة أطر البرمجة القطرية أو صياغتها من جديد. وإضافة إلى ذلك، جرى تحديد الأدوار والمسؤوليات في مجالي التخطيط ورفع التقارير بشكل أوضح وتنظيم عملية ضمان الجودة ومعايير استعراض النتائج. وأدت هذه التحسينات إلى ترسيخ النتائج الواردة من البلدان بقدر أكبر في إطار الرصد وأعطت معلومات أفضل عن محور تركيز المساعدة التي تقدمها المنظمة.

53- وبالنظر إلى عملية تحديد الغايات الأكثر صرامة في الفترة 2016–2017، جرى أيضًا تطبيق اختبار أقوى لتقييم الأداء. وفي الفترة 2014–2015، اعتبرت غايات المخرجات منجزة عندما بلغ الأداء 75 في المائة من الغاية. لكن في الفترة 2016–2017، اعتبرت الغايات منجزة فقط إذا كان الأداء يعادل 100 في المائة من الغاية على أقلّ تقدير.

54- وفي الفترة 2016–2017، حققت المنظمة بالكامل 82 في المائة (45) من غايات مؤشرات مخرجاتها باستخدام مقياس أكثر صرامة للأداء. ولو تم تطبيق معايير الفترة 2014–2015 لقياس الأداء[7]، تكون المنظمة قد حققت 96 في المائة من غايات مؤشرات المخرجات في الفترة 2016–2017 مقارنة بنسبة 88 في المائة في الفترة 2014–2015. وقد تم تحقيق 81 في المائة تقريبًا من نتائج المخرجات على المستوى القطري أو الإقليمي.

55- ويعطي الجدول 1 أدناه لمحة عامة عن تحقيق غايات مؤشرات المخرجات بحسب الأهداف الاستراتيجية. ويتراوح أداء المؤشرات التي أنجزت غاياتها جزئيًا بين 65 و97 في المائة.

الجدول 1: غايات مؤشرات المخرجات في نهاية 2017

	عدد الغايات التي تم تحقيقها بالكامل (100 في المائة أو أكثر)	عدد الغايات التي تم تحقيقها جزئياً	المجموع
الهدف الاستراتيجي 1	6	2	8
الهدف الاستراتيجي 2	12	1	13
الهدف الاستراتيجي 3	7	3	10
الهدف الاستراتيجي 4	10	4	14
الهدف الاستراتيجي 5	10	0	10
المجموع	**45**	**10**	**55**

[7] أي اعتبار المخرج منجزًا عند تسجيل قيمة المؤشر 75 في المائة أو أكثر قياساً بالغاية المحددة.

لمحة عامة عن أداء الأهداف الاستراتيجية

56- أدى العمل المتعلق *بالمساهمة في القضاء على الجوع* (الهدف الاستراتيجي 1) إلى تحقيق معظم النتائج المتوقعة أو تجاوز 6 من أصل 8 قيم مؤشرات المخرجات لغاياتها. وأحرزت البلدان تقدماً جيداً بشأن إدماج الأهداف المتعلقة بمعالجة تحديات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السياسات والبرامج والأطر القانونية، وبشأن تعزيز القدرات كنتيجة للدعم المقدم من المنظمة (المخرجات 1-1-1 إلى 1-1-4). غير أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين توزيع الموارد بشكل كافٍ وفعال، والذي يظل رغم التحسينات ضعيفاً في الكثير من الحالات (الناتج 1-1). وكان عدد عمليات السياسات التي تزيد من التنسيق عبر القطاعات من أجل تحقيق الأمن الغذائي والحوكمة الغذائية كنتيجة للدعم المقدم من المنظمة دقيقاً (المخرج 1-2)، وساهم ذلك في أداء البلدان بشكل جيد في مجالات الحوكمة وآليات التنسيق للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الناتج 1-2). كما شوهدت تحسينات في رصد ورسم خرائط البيانات المتعلقة بصنع القرار بشأن الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة للدعم المقدم من المنظمة (المخرجات 1-3-1 و1-3-2-1) مما ساهم في استخدام الأدلة والمنتجات التحليلية (الناتج 1-3). ومع ذلك، فإن تقييم أثر السياسات والبرامج على الأمن الغذائي والتغذية (مؤشر المخرج و1-3-2-2) يظل مجالاً يتطلب المزيد من الدعم. وعلى الصعيد العالمي، يسلط البطء في الانخفاض في نقص التغذية، إلى جانب زيادة الوزن لدى الأطفال والبدانة لدى البالغين، وفقاً لقياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الضوء على الحاجة المستمرة إلى تعزيز الالتزام السياسي على مستوى عالٍ بشأن هذه القضايا، فضلاً عن معالجة العوامل الأساسية في النظام الغذائي.

57- وأدى العمل المتعلق *بجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة* (الهدف الاستراتيجي 2) إلى تحقيق أو تجاوز 12 من أصل 13 من غايات مؤشرات المخرجات. وكان لعمل المنظمة في مجال تشجيع تبني المنتجين للممارسات التي تزيد وتحسن الإنتاج في القطاع الزراعي على نحو مستدام (المخرجات 2-1-1 إلى 2-1-3) غايات طموحة، وتحقق 2 من أصل 3 منها بحلول نهاية عام 2017. وإن اعتماد مثل هذه الممارسات (الناتج 2-1)، رغم التقدم الجيد الظاهر في بعض المجالات، لا يزال بطيئاً في مجالات أخرى. فعلى سبيل المثال، تم قياس تقدم جيد في الممارسات المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (مؤشر الناتج 2-1-هاء). غير أنه بالنسبة إلى توازن البروتينات القابلة للاستهلاك البشري في الإنتاج الحيواني (مؤشر الناتج 2-1-جيم) وحجم النظم الإيكولوجية المحمية المفقودة بسبب التوسع الزراعي (مؤشر الناتج 2-1-واو)، فإنه يلزم بذل المزيد من الجهود. وتجاوز الأداء التوقعات في مجال الحوكمة للإنتاج الزراعي المستدام (الناتج 2-2). وعلاوة على ذلك، تم إحراز تقدم جيد في مجال إقرار أو اعتماد الصكوك الدولية والإقليمية للإنتاج الزراعي المستدام (الناتج 2-3)، على الرغم من الحاجة إلى مزيد من الاهتمام لضمان تلبية البلدان للمساهمات الإلزامية في آليات الحوكمة التابعة للمنظمة (مؤشر الناتج 2-3-باء). وتم بذل جهود كبيرة لدعم إنتاج ونشر البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة (النواتج 2-4-1 إلى 2-4-3)، مما أدى إلى تجاوز التوقعات والمساهمة في الاتجاه الإيجابي (الناتج 2-4)، بما أن 95 في المائة من البلدان أظهرت أداء مُرضياً. وتوفر أهداف التنمية المستدامة نقطة دخول حاسمة لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة من خلال توفير إطار سياسي واستراتيجي رفيع المستوى للاسترشاد به في عملية التنمية الوطنية خلال العقد القادم. وتظهر المؤشرات الستة للهدف الاستراتيجي 2 المستندة إلى أهداف التنمية

المستدامة، بعض التقدم على المدى المتوسط أو الطويل في الحفاظ على الموارد النباتية، والمناطق المحمية للتنوع البيولوجي في المياه العذبة والتنوع البيولوجي الأرضي، وتغطية المناطق البحرية المحمية.

58- وأدى العمل على *الحد من الفقر في المناطق الريفية* (الهدف الاستراتيجي 3) إلى تحقيق أو تجاوز 7 من أصل 10 غايات لمؤشرات النواتج. وقد ساهم ذلك في قيام البلدان بتحسين الاستراتيجيات والسياسات (مؤشر الناتج 3-1-ألف) وتعزيز القدرات من أجل تحسين وصول الفقراء المنصف (مؤشر الناتج 3-1-باء) إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق، وتعزيز الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية. وتم تحقيق نتائج في مجال تمكين الفقراء في المناطق الريفية ومنظماتهم (الناتج 3-1-1)، ووضع السياسات والمنهجيات والاستراتيجيات لتحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية وإدارتها بشكل مستدام (الناتج 3-1-2)، والحصول على خدمات ريفية ومبتكرة أكثر كفاءة (الناتج 3-1-4)، في حين أنه يلزم بذل المزيد من الجهود لتحسين الوصول إلى التكنولوجيات والمعرفة والأسواق (الناتج 3-1-3). كما تم إحراز تقدم في تطوير استراتيجيات للتنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر تراعي المساواة بين الجنسين، وتنفيذها ورصدها، (الناتج 3-1-5)، وسوف يتم تعزيز هذا العمل الهام في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. وكان التقدم المحرز في مجال تحسين السياسات والمؤسسات والتدخلات لتوليد العمالة الريفية اللائقة هاماً، حيث أظهرت نسبة عالية من البلدان تحسناً وانتقلت إلى فئات أداء أعلى (الناتج 3-2)، مع أن عدد البلدان التي تم دعمها في صياغة أو تنقيح سياسات الزراعة والتنمية الريفية لتنفيذ برامج العمالة الريفية اللائقة كان أقل مما هو مستهدف (الناتج 3-2-1). وقد عززت البلدان نظم الحماية الاجتماعية لديها بشكل مطرد (مؤشر الناتج 3-3-ألف)، وسيتم مواصلة التركيز على دعم البلدان في مراقبة نظم الحماية الاجتماعية وأثرها (الناتج 3-3-2). وعلى الصعيد العالمي، سيتم تحليل اتجاهات الحد من الفقر الريفي في تقارير تنفيذ البرنامج المستقبلية مع توافر بيانات أحدث لأهداف التنمية المستدامة.

59- وأدى العمل على *تمكين نظم غذائية وزراعية أكثر شمولاً وفعالية* (الهدف الاستراتيجي 4) إلى تحقيق أو تجاوز 10 من أصل 14 من غايات مؤشرات النواتج. وشوهدت نتائج قوية في مجال وضع واعتماد معايير سلامة الأغذية وجودتها وصحة النباتات، حيث تم النظر في عدد أكبر مما هو متوقع من القضايا الجديدة لوضع المعايير، واعتماد عدد أعلى بكثير مما هو متوقع من المعايير الجديدة (المخرج 4-1-1). وتنعكس هذه النتيجة الإيجابية على مستوى النواتج، حيث يتم قياس الأداء الجيد لمواءمة السياسات واللوائح والآليات التجارية الوطنية، للتوافق مع الاتفاقات (الناتج 4-1-ألف). كما تقدم العمل في مجال الصناعة الزراعية وتنمية سلسلة الأغذية الزراعية بشكل جيد، مع وجود عدد أكبر من المتوقع من المؤسسات المدعومة في مجال الاستراتيجيات والسلع العامة (المخرج 4-1-2)، وكذلك عدد أكبر بكثير من البلدان المدعومة في مجال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (المخرج 4-2-2)، وقد ساهم ذلك في تحسين أداء البلدان في الحد من الفاقد من الأغذية (الناتج 4-2-باء). وكادت النتائج أن تحقق غايات 2 من أصل 3 مخرجات في المجالات التي تدعم السياسات والصكوك المالية والاستثمارات لتحسين الحوافز للجهات الفاعلة على النطاق الصغير (المخرجات 4-3-1 و4-3-3). غير أن عددا أكبر من المتوقع من البلدان تلقى الدعم لزيادة الاستثمار المسؤول في أنظمة الأغذية الزراعية الفعالة والشاملة (المخرج 4-3-2)، مما يعكس جزئياً الشراكات الناجحة مع مؤسسات التمويل الدولية وغيرها. كما يظهر اتجاه إيجابي في زيادة نسبة الاستثمار الزراعي في البلدان (الناتج 4-3-باء). وعلى مستوى الهدف الاستراتيجي، لم يكن من الممكن تقييم نجاح البلدان في دعم التحسينات في كفاءة نظمها الغذائية بسبب الافتقار إلى البيانات الخاصة بمؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة (في إطار الهدفين 2 و12 من أهداف التنمية المستدامة). ويشير المؤشر

الذي يقيس الشمولية في النظم الزراعية والغذائية (هدف التنمية المستدامة 17) إلى تراجع هامشي في حصة صادرات البلدان الأقل نمواً في إجمالي الصادرات العالمية.

60- وتم إنجاز العمل على *زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات* (الهدف الاستراتيجي 5) كما هو مخطط له، وتم تحقيق أو تجاوز جميع غايات المخرجات. وتم تقديم العمل للبلدان في مجال وضع السياسات والاستراتيجيات والخطط (المخرج 5-1-1) وبرمجة الاستثمارات وتعبئة الموارد (المخرج 5-1-2)، مما ساهم في قيام 66 في المائة من البلدان بتحسين التزاماتها وقدراتها على مواجهة مخاطر الكوارث والأزمات (الناتج 5-1-ألف). كما تم تحقيق نتائج مرضية للغاية للتقليل من المخاطر والقابلية للتأثر على مستوى الأسر والمجتمعات المحلية من خلال دعم رصد التهديدات والإنذار المبكر (المخرج 5-2-1) وتحسين القدرات على تحليل القدرة على الصمود وأوجه الضعف (المخرج 5-2-2). وساهمت هذه النتائج في تحسين قوي لقدرات البلدان على تقديم المعلومات المنتظمة بشأن التهديدات واتخاذ الإجراءات بشأنها في الوقت المناسب (الناتج 5-2-ألف)، حيث أظهر 96 في المائة من البلدان أداء مُرضيا في عام 2017. وفي حين أن البلدان قد حسنت من قدراتها على تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف (الناتج 5-3-ألف)، فإن الأداء العام في هذا المجال لا يزال ضعيفا نسبيا، حيث أن نسبة 28 في المائة فقط تظهر أداء مُرضيا مع أن 41 في المائة من البلدان قد حسّنت قدراتها منذ عام 2013. وستتم مواصلة تقديم الدعم لتحسين القدرات على تنفيذ الممارسات الجيدة والوصول إلى الخدمات (المخرج 5-3-1 والمخرج 5-3-2)، بما في ذلك التركيز على البرامج المراعية للمساواة بين الجنسين وتمكين الفئات الأكثر ضعفاً. وقد ساهم الدعم المقدم من المنظمة إلى البلدان والمناطق المتأثرة بالكوارث والأزمات (المخرجات 5-4-1 إلى 5-4-3)، في تحسين قدرة البلدان على التأهب والاستجابة (الناتج 5-4-ألف). وعلى مستوى الأهداف الاستراتيجية، بدأت المنظمة برصد التقدم المحرز في تحقيق مؤشرين اثنين لهدف التنمية المستدامة 2، وهي ترصد التقدم المحرز في تحقيق الغاية 11-5 بشأن بناء القدرة على الصمود والحد من أوجه الضعف، في وجه الأحداث القصوى والكوارث المتعلقة بتغير المناخ (ولا سيما عن طريق قياس مكونات المؤشرات المتعلقة بالزراعة للمؤشر 11-5-2 بشأن الحد من الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث).

عرض نتائج الأهداف الاستراتيجية

61- تُعرض النتائج لكل هدف استراتيجي على مستوى الهدف الاستراتيجي والمخرجات والنواتج كما هي مقاسة بالمؤشرات، مع ذكر لأبرز الأمثلة عن تحقيقها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. ولكل هدف استراتيجي، تبيّن *صفحة المؤشرات* ما يلي:

(أ) القيم الخاصة بكل مؤشر للأهداف الاستراتيجية يستند إلى أهداف التنمية المستدامة في عام 2013 (أو أقرب سنة سابقة تتوفر البيانات لها) مقارنة بالقيم المتاحة لأحدث سنة؛

(ب) النسبة المئوية المقدرة للبلدان التي حسنت أداءها بين عامي 2013 و2017، كما تم قياسها وفقاً لمؤشرات النواتج؛

(ج) النسبة المئوية المقدرة للبلدان التي تُظهر مؤشرات النواتج فيها مستويات أداء متوسطة إلى عالية في عامي 2013 و2017؛

(د) الغاية والقيم الفعلية لمؤشرات المخرجات، فضلاً عن تقييم الأداء.

62- وبالنسبة إلى الهدف 6، الذي يضمن جودة وسلامة العمل الأساسي للمنظمة في المجال الفني والمعياري والمتعلق بوضع المعايير، بما في ذلك تقديم إحصاءات عالية الجودة وتنسيق المواضيع الشاملة لعدة مجالات بشأن تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية، يقيس المدراء المسؤولون عن كل ناتج للهدف 6، الأداء ويبلغون عنه بواسطة مؤشرات الأداء والغايات الرئيسية.

63- وترد في الجدول الوارد في *الملحق 4*، معلومات تفصيلية عن جميع مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة، ومؤشرات النواتج، ومؤشرات المخرجات، ومؤشرات الأداء الرئيسية.

القضاء على الفقر

الهدف الاستراتيجي 1

قياس المساهمة في القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

الأهداف الاستراتيجية

	مؤشر أهداف التنمية المستدامة	2013 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)	2017 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)
1.1.2	انتشار نقص التغذية	%10.8	%10.7
2.1.2	انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان ، استناداً إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي	%23.7	%25.2
1.2.2	انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة	%24.5	%22.9
2.2.2	انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر ، والهزال انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر والوزن الزائد	غير متاح[1] %5.8	%7.7 %6
1.4.3	معدل الوفيات يعزى إلى أمراض القلب والاوعية الدموية والسرطان والسكري أو أمراض الجهاز التنفسي المزمنة	%19.8	%18.8

[1] البيانات غير متوفرة على المستوى العالمي.

النتائج

النسبة المئوية للبلدان التي تحسن فيها المؤشر (من 2013 إلى 2017)	المؤشر[2]	النسبة المئوية للبلدان التي سجل فيها المؤشر المتوسط إلى المرتفع (2013 و 2017)	
%10	1.1.ب البلدان التي حسّنت عملية تخصيص الموارد (من حيث الملاءمة والكفاءة والفعالية) للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	2013 2017	%1 %2
%44	2.1.أ البلدان التي تعتمد آليات محسّنة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	2013 2017	%48 %83
%26	3.1.أ البلدان التي لديها منتجات أفضل بالنسبة إلى الأدلة والتحليل ذي الجودة العالية التي تولدها نظم المعلومات الوظيفية وكما للأمن الغذائي ولعمليات السياسات والبرمجة في مجال الأمن الغذائي والتغذية	2013 2017	%88 %90

[2] مؤشرات النتائج المستبعدة بسبب نقص البيانات: 1.1.أ.

المخرجات

المؤشر		المستهدف (بنهاية 2017)	الفعلي (بنهاية 2017)	ما تم إنجازه
1.1.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية واعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية، وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم الفاو.	139	135	△
2.1.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأطر القانونية كنتيجة لدعم الفاو.	29	44	●
3.1.1	عدد المنظمات التي تعزّزت قدراتها في مجال الموارد البشرية والتنمية التنظيمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	35	70	●
4.1.1	عدد البلدان التي حسّنت تخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	11	12	●
1.2.1	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تنسيق أكثر شمولية عبر القطاعات ومجموعات أصحاب المصلحة (القطاع الخاص والقطاع العام والمجتمع المدني) في مجال حوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	39	39	●
1.3.1	عدد البلدان التي حسّنت الرصد والتحليل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة كنتيجة لدعم الفاو.	28	49	●
1-2.3.1	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة نظم وضع الخرائط ذات الصلة باتخاذ قرارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	13	17	●
2-2.3.1	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لرصد وتقييم تأثير السياسات والبرامج على مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو.	26	19	△
الإنجاز: كلي (الفعلي ≥ المستهدف): ●؛ جزئي (الفعلي < المستهدف): △				

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

64- يتطلب استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل مستدام من الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية العمل بطريقة أكثر تنسيقاً وتركيزاً لمعالجة الأسباب الجذرية التي تُبقي الأشخاص الذين يعانون من الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية رهينةً لحلقة مفرغة من الحرمان المزمن. وتساهم منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في تحقيق هذا الهدف من خلال العمل في شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويات العالمية، والإقليمية والوطنية لوضع سياسة محسّنة وتمكينيّة وإيجاد بيئة مؤسسية للأمن الغذائي والتغذية. وباعتبارها منظمةً عالمية، تستخدم المنظمة عملها على الصعيدين العالمي والإقليمي كرافعة لزيادة مستوى الالتزام السياسي وتنمية القدرات على المستوى القطري في المجالات التالية:

(أ) الالتزام السياسي الصريح الذي يتخذ شكل سياسات برامج استثمار (1-1-1) وأطر قانونية (1-1-2) وتخصيص الموارد اللازمة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (الناتجان 1-1-3 و1-1-4)؛

(ب) تعزيز الحوكمة وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والتنسيق عبر القطاعات وأصحاب المصلحة (الناتج 1-2-1)؛

(ج) العمليات السياساتية القائمة على الأدلّة التي تدعمها معلومات أفضل عن حالات الأمن الغذائي والتغذية (الناتج 1-3-1)، وتتبع واقتفاء للإجراءات معززين وتقييم للأثر محسّن (الناتج 1-3-2).

65- وعلى الصعيد العالمي، تراجع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية بشكل مطّرد خلال العقدين الماضيين، إنما ليس بوتيرة كافية لتحقيق مقاصد الأمن الغذائي والتغذية في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة (المؤشر 2-1-1 لهدف التنمية المستدامة). وعلاوةً على ذلك، أظهرت البيانات المتصلة بنقص التغذية لعام 2016 إمكانية انعكاس هذا الاتجاه حالياً، وأن وتيرة انخفاض انتشار التقزّم لدى الأطفال (المؤشر 2-2-1 لهدف التنمية المستدامة) تتباطأ في بعض الأقاليم. كذلك، عانى شخص واحد تقريباً من أصل عشرة أشخاص في عام 2016 (9.3 في المائة) من انعدام حاد في الأمن الغذائي (المؤشر 2-1-2 لهدف التنمية المستدامة)، أي ما يوازي حوالي 689 مليون شخص. وبالتالي، ما زال من الضروري تعزيز الالتزام السياسي الرفيع المستوى وزيادة مخصصات الموارد بشكل كبير وتكثيف التدابير في مجال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

66- وغالباً ما يترافق نقص التغذية، والتقزم والهزال لدى الأطفال مع نقص في المغذيات الدقيقة، ومع مشاكل تُعزى إلى التغذية الزائدة (المؤشر 2-2-2 لهدف التنمية المستدامة). وسرعان ما أصبحت التغذية الزائدة إحدى الشواغل الصحية العالمية كما يبيّنه الانتشار المتزايد للوزن الزائد، والبدانة وما يستتبع ذلك من أمراض غير معدية متصلة بالنظم الغذائية (المؤشر 3-4-1 لهدف التنمية المستدامة). وفي ظلّ سيناريو ممارسة الأعمال المعتادة، من المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الوزن الزائد والبدانة من 1.33 مليار شخص في عام 2005 إلى 3.28 مليار شخص في عام 2030. وثمة حاجة ملحة لمعالجة العوامل الكامنة في نظم الأغذية التي تولّد هذه الأوبئة.

67- وهذه الاتجاهات المقلقة التي تتمثل في تزايد نقص التغذية، والوزن الزائد لدى الأطفال والبدانة لدى البالغين، إضافةً إلى أن أغلبية البلدان ما زالت تسجّل معدلاً منخفضاً إلى متوسط لجهة الموارد البشرية والمالية الملائمة المخصصة للأمن الغذائي والتغذية (1-1-باء)؛ وتعزيز آليات الحوكمة والتنسيق (2-1-ألف)؛ وعملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلّة، هي مسائل أخذتها المنظمة جميعها بعين الاعتبار وأدرجت التغييرات اللازمة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021.

محور التركيز...

ميانمار

يشهد سكان ميانمار في الوقت الحالي مرحلة انتقال هامة في مجال السياسات ترمي إلى إطلاق إمكانات البلاد بوصفها جهةً اقتصادية فاعلة رئيسية في القطاع الزراعي. ويساهم البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحوّل (البرنامج) في هذه الجهود من خلال: (أ) دعم تصميم عمليات وضع السياسات؛ (ب) وربط هذه الجهود بحشد الموارد؛ (ج) وتعزيز القدرات والشراكات من أجل التنفيذ. وفي هذا الخصوص، طلبت الحكومة من البرنامج دعم خطة إصلاح حيازة الأراضي. فوضع البرنامج عمليةً معقدة ووفّر إرشادات استراتيجية واضحة لتفعيلها وقام مع العديد من الشركاء الرئيسيين بالعمل ذي الصلة في مجال الدعوة، الأمر الذي أدّى إلى تشكيل المجلس الوطني الرفيع المستوى والمشترك بين الوزارات لاستخدام الأراضي. إضافةً إلى ذلك، قرّرت الحكومة استكشاف إمكانياتها الزراعية الإيكولوجية المتنوعة، وشاركت في صياغة السياسة الخاصة بالسلّة الغذائية، حيث أنها تتسم بأهمية محورية بالنسبة إلى استراتيجية التنمية الزراعية الجديدة التي وُضعت بتيسير كبير من جانب البرنامج بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحوّل. وتمثّل أحد النجاحات الملموسة في هذا الصدد في المنحة المقدمة من البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي التي سوف تدعم، مع قرض استثماري كبير من مصرف التنمية الآسيوي، عمليتي التغذية وإصلاح حيازة الأراضي.

وقد دعم أيضاً هذا البرنامج والمنظمة وزارة الزراعة بحيث يتعزّز دورها في الحوار الوطني حول التغذية، من خلال المشاركة الناشطة، وتنمية القدرات والدعم الفني. ويتم الإقرار بشكل متزايد بأن الاستثمارات الرشيدة في قطاع الزراعة تشكل مساهمةً حقيقية في الحدّ من سوء التغذية في المناطق الريفية. وقد وضعت وزارة الزراعة خطة تدخل على ثلاثة مستويات لاستكمال الأولويات في قطاعات الصحة، والرخاء الاجتماعي والتعليم التي حدّدتها الحكومة في خطة عملها المتعددة القطاعات بشأن التغذية، وعملية وضع السياسات وحشد الموارد التي تعالج مختلف أبعاد التغذية وأسبابها، والتي يدعمها جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وتدعم المنظمة إدراج الزراعة المراعية للتغذية وفكر نظم الأغذية في الخطة.

تعزيز الاستثمارات لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة في غرب أفريقيا

إن تنفيذ الجيل الأول من البرامج الإقليمية للاستثمار الزراعي والخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، في إطار البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، كان أساسياً في التطرّق إلى الإنتاجية والإنتاج الزراعيين غير الكافيين، بما يؤدي إلى إنتاج محصول عالي الطاقة والحدّ من نقص التغذية. لكنّ إقليم غرب أفريقيا ما زال يواجه مستويات عالية من نقص التغذية المزمن. ومن خلال مرفق المساعدة الفنية التابع للبرنامج بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة

والاستدامة والتحوّل المشترك بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة والدعم من حكومتي إسبانيا وألمانيا، وسّعت المنظمة نطاق دعمها للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لمعالجة هذه القضايا من منظور شبه إقليمي ووطني.

وقد ركّزت المنظمة جهودها على تدخلات لتنمية القدرات بما يرمي إلى تعزيز التصميم التشاركي وتنفيذ الجيل الثاني من الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي المراعية للتغذية، فضلاً عن ضمّ قطاعات فرعية هامة مثل مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، من خلال دعم صياغة السياسة والاستراتيجية الإقليميتين لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية الخاصتين بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وبصورة خاصة، شملت عناصر رئيسية في هذا الدعم المتكامل للمنظمة إعداد استعراضات مراعية للتغذية لجميع مكوّنات الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي (من الإنتاج المتنوّع والمأمون والكثيف التغذية إلى وضع سياسات/أنظمة قطاعية، وصولاً إلى التثقيف التغذوي)، وتعزيز القدرات المحلية للتخطيط، والتكلفة وإعداد التحليلات المالية للتدخلات في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وبفضل هذه الجهود خلال فترة السنتين، تمّت المصادقة على الجيل الثاني من الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي المراعية للتغذية في 10 بلدان. إضافةً إلى ذلك، أُنجزت استعراضات وطنية للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في ثمانية بلدان. وتولّد هذه العمليات المتلازمة فرصاً للدعوة من أجل ضمّ مزيد من القطاعات الفرعية إلى الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي، وإلى خطة عمل الأمن الغذائي والتغذية بصورة عامة. كما أن المنظمة وشركاءها مستعدون لدعم الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للعمل بالخطط والاستراتيجيات المراعية للتغذية من خلال دعم التنفيذ.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

68- لقد عزّز البرنامج الاستراتيجي الأول التنفيذ على الصعيد القطري من خلال توزيع 34 مسؤولاً عن السياسات، من خلال مرفق المساعدة في وضع السياسات التابع لبرنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحوّل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، على مناصب رفيعة المستوى في الوزارات الحكومية. وفي فترة السنتين 2016-2017، استمروا في التركيز على تحديد فرص ملموسة لتعزيز القدرات المؤسسية، والتأثير على التغييرات في السياسة القطاعية من خلال تحليل الأوضاع والسياسات، ودعم عملية وضع السياسات والبرامج والتنفيذ بصورة تعالج صراحةً الأسباب الجذرية للجوع، وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية بجميع أشكاله. إضافةً إلى ذلك، استمروا في تحفيز حوار رفيع المستوى حول السياسات بين الحكومة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الأوروبي وشركاء آخرين في التنمية، بما في ذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والبرلمانيين والأكاديميين، من أجل تعزيز الاتساق بين السياسات والاستثمارات دعماً للأمن الغذائي والتغذية.

69- ويضمن البرنامج الاستراتيجي 1 أن ترتبط الاستثمارات في القطاعين العام والخاص بمزيد من الفعالية والكفاءة بأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة الهدفين 1 و2. وقد تحققت نتائج ملموسة في الفترة 2016-2017 في بلدان عديدة، بما في ذلك في تشاد حول تنقيح الخطة الوطنية للاستثمار في القطاع الريفي (2016-2020)، وفي غواتيمالا حول برنامج الزراعة الأسرية لتعزيز اقتصاد المزارع، وحول الاستراتيجية الوطنية للوقاية من نقص التغذية المزمن، وزيادة المخصصات ذات الصلة في الميزانية لبرنامج التغذية المدرسية. وعلاوةً على ذلك، استمر البرنامج الاستراتيجي 1 في التركيز على ضمان الاتساق بين السياسات التي تؤثر على النتائج والاستثمارات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية، وعلى التأكد من أن الاستثمارات المراعية للتغذية تنعكس جيداً في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي في إقليم أفريقيا، وخطة الاستثمار القطرية في بنغلاديش وفي استراتيجية التنمية الزراعية في ميانمار.

70- وفي فترة السنتين 2016-2017، واصل البرنامج الاستراتيجي 1 على الصعيد الإقليمي تعزيز الشراكات مع الكيانات الإقليمية، بما في ذلك جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي/ وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية [8] لتعجيل التواصل والتأثير على المستوى القطري. وقد أدّى العمل في إطار الشراكة القائمة منذ زمن طويل بين المنظمة وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى قيام بيئة مؤاتية وممكّنة لاستئصال الجوع في البلدان الأعضاء. كذلك، فإن شراكة المنظمة مع الاتحاد الأفريقي حول ركيزة القضاء على الجوع في إعلان مالابو بشأن "التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة"، ومع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حول زيادة تركيز الأمن الغذائي والتغذية على إطار السياسة والاستراتيجية الإقليميتين الخاصتين بمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، ما زالت تمثل جهود البرنامج الاستراتيجي 1 لتعزيز الشراكات من أجل تحقيق أثر أكبر. كذلك، واصل البرنامج الاستراتيجي 1 توجيه التعلّم بين البلدان وعلى الصعيد الإقليمي من خلال التعاون

[8] جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ والاتحاد الأفريقي/ وكالة التخطيط والتنسيق التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

في ما بين بلدان الجنوب بشأن السياسات والبرامج والحوكمة المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، مثلاً بين كينيا وبلدان مختارة في أمريكا اللاتينية وآسيا.

تقييم النتائج

71- يرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 1 في *الملحق 4*.

72- ويحدّ توفر البيانات والقضايا المتصلة بالجودة من نتائج الإبلاغ عن التقدم التي أحرزته البلدان في اعتماد *سياسات/استراتيجيات شاملة قطاعية و/أو مشتركة بين القطاعات وبرامج استثمار* يدعمها إطار قانوني في سياق الأمن الغذائي والتغذية (1-1-ألف).

73- غير أن القدرة على التنفيذ، بشكل *زيادة الموارد البشرية والمالية والاستثمارات*، تبقى ضعيفةً في حالات عديدة، وتمثل مجالاً لتكثيف الدعم، رغم حصول بعض التحسّن منذ عام 2013، حيث أحرزت 10 في المائة من البلدان تقدماً من حيث تخصيص الموارد لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (1-1-باء). إنما تجدر الإشارة إلى أن معظم البلدان لم تشهد تغيراً كبيراً في حالتها (88 في المائة)، وما زال معظمها تقريبًا يسجّل مستوى متدنياً أو متوسطاً إلى أدنى. ويُعزى هذا الأمر إلى استمرار الانكماش الاقتصادي العالمي حيث يواجه صانعو القرارات مقايضات في السياقات ذات الموارد المحدودة، ممّا يعيق الجهود في تجسيد الالتزامات المقطوعة على أعلى المستويات في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

74- وفي نهاية عام 2017، سجّل 26 في المائة من البلدان تحسناً في عملية *اتخاذ القرارات القائمة على الأدلّة* (1-3-ألف) غير أنّ 72 في المائة منها لم يسجل تقدمًا، مما يحتّم إتاحة مزيد من الاستثمارات والجهود على الصعيد الوطني لتعجيل التقدم في هذا المجال المحدد أيضاً.

75- ويمكن أيضًا ملاحظة تطورات إيجابية جداً في مجال الحوكمة، *وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية* (الناتج 2). كذلك، حسّن 44 في المائة من البلدان آليات التنسيق العام لديها بين عامي 2013 و2017، مع 83 في المائة من البلدان في فئة الأداء المتوسطة والمتوسطة إلى العليا عام 2017، مقارنةً بنسبة 48 في المائة عام 2013. وعلاوةً على ذلك، في حين أن 17 في المائة من البلدان كانت في فئة الأداء المتدنية عام 2013، لم يسجّل أي بلد في نهاية عام 2017 أداءً متدنياً مقابل هذا المؤشر.

76- وكانت مساهمة المنظمة في التقدم المحرز على مستوى النواتج إيجابية. ويُنظر إلى المنظمة على أنها توفّر مساهمة واضحة في كل النواتج وفي البلدان كافة. وعلى وجه التحديد، فإنّ البلدان التي تتوافر فيها موارد كافية ويمكن التنبؤ بها وبرنامج عمل شامل لتحقيق النتائج في إطار الهدف الاستراتيجي 1، تميل إلى إظهار تحسّن أكبر من البلدان التي فيها قدرات محدودة قائمة على البلدان لتحقيق نتائج الهدف الاستراتيجي 1. وسجّل 24 في المائة من هذه البلدان تحسناً في الموارد البشرية والماليةوفي الاستثمارات مقارنة بنسبة 10 في المائة من مجمل البلدان التي تعمل فيها المنظمة؛ وسجّل

49 في المائة منها تحسناً على صعيد الحوكمة، وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية مقارنة بنسبة 44 في المائة من مجمل البلدان التي تعمل فيها المنظمة.

تقييم النتائج (النواتج) المحققة في الفترة 2016–2017

77- كما هو مبين في *الملحق 4*، حققت المنظمة 6 من أصل 8 من غايات مؤشرات المخرجات.

78- وفي حين أن قيمة المؤشر للناتج الخاص بالسياسات، وخطط وبرامج الاستثمار (1-1-1) لم تتطابق بشكل طفيف مع الغاية المحددة لفترة السنتين، فإن قيمة المؤشر للناتج المتعلق بالأطر القانونية (2-1-1) تجاوزته بكثير المقصد المحدد لفترة السنتين. ويُعزى هذا الأمر بشكل رئيسي إلى استمرار ظهور الفرص على الصعيد القطري للعمل على الترويج للنظم الغذائية الصحية، وحيازة الأراضي، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق، والحق في الغذاء والحماية الاجتماعية في سياق الأمن الغذائي الوطني. وفي حين تمّ توفير دعم قوي لترجمة الخطوط التوجيهية العالمية وغيرها من الصكوك إلى سياسات وبرامج وأطر قانونية وطنية من خلال حوار سياساتي شامل قائم على الأدلة، بما في ذلك من خلال العمل مع البرلمانيين، ما زالت هناك إمكانية لتكثيف هذه الجهود على المستويات القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية.

79- كذلك، فإن النتائج على صعيد تنمية الموارد البشرية (3-1-1) وتخصيص الموارد المالية واستخدامها (4-1-1) تتجاوز المقاصد لفترة السنتين. وبصورة خاصة، استفاد العمل على تنمية الموارد البشرية من الفرص التي ظهرت خلال السنة لتعزيز المنظمات من أجل بناء القدرات بشكل أكبر على الصعيد القطري بما يتيح مواجهة التحديات التي يطرحها انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بما في ذلك من خلال رفع مستوى الوعي إزاء الزراعة المراعية للتغذية ومساهمتها في نتائج الأمن الغذائي والتغذية. ولكن من الضروري توفير مزيد من الدعم في مجال تخصيص الموارد المالية واستخدامها، ولا سيما لتتبّع النفقات العامة على الأمن الغذائي والتغذية ولتحليل فعالية الخيارات المتاحة لتخصيص الموارد، وهذا مجال عمل جديد نسبياً للمنظمة التي سوف تستفيد من شراكات استراتيجية أقوى بهدف تعزيز القدرات.

80- وفي مجال الحوكمة، وآليات التنسيق والشراكات من أجل الأمن الغذائي والتغذية (1-2-1)، تتطابق النتائج مع مقصد فترة السنتين. وتدعم المنظمة الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لتكثيف الحوار والتعاون، ولاعتماد وتكييف الصكوك العالمية لوضع المعايير والمواصفات من أجل استخدامها وتنفيذها على الصعيد القطري، ورفع مستوى الالتزامات المتعلقة بالسياسات لضمان إقامة بيئة مؤسساتية وسياساتية أكثر تمكيناً للحق في الغذاء. وفي عام 2017، وطّدت المنظمة عملها مع وكالات أخرى للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة وآليات التظلّم على المستويين الوطني والمحلي، بما في ذلك الدعوة لتشجيع مشاركة المجتمع المدني، والقطاع الخاص وأصحاب مصلحة آخرين، مثل البرلمانيين، ومنظمات المستهلكين والمنتجين في آليات الحوكمة الوطنية للأمن الغذائي والتغذية.

81- كما أن النتائج في مجال اتخاذ القرارات القائمة على الأدلّة تسير وفقًا للتوقعات بشكل عام. وقد ركّزت النتائج في مجال رصد وتحليل حالات الأمن الغذائي والتغذية (1-3-1) على تنمية القدرات من أجل تطبيق بعض المنتجات المعيارية الرئيسية للمنظمة مثل الدرجة المزمنة للنظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي على الصعيد القطري، إضافةً إلى نشر المؤشرات لقياس التقدم المحرز مقابل مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة للاستعراضات الوطنية

الطوعية لعام 2017، وضمّ مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي، وهو أحد مؤشرات الهدف 2، في المسوحات الوطنية. وفي حين أُحرز تقدم على صعيد رسم خرائط السياسات والبرامج والتشريعات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية وتحليلها (1-3-2-1)، يبقى تقييم تأثيرها على الأمن الغذائي والتغذية (2-2-3-1) مجالاً لا تخصص له الحكومات موارد كافية، الأمر الذي يتطلب دعماً أكبر، وبخاصة على الصعيد القطري.

المعالم البارزة في الإنجازات على الصعيد العالمي

82- تشمل المعالم البارزة لنتائج مشاركة المنظمة مع شركاء آخرين في التنمية ووكالات الأمم المتحدة في العمليات السياساتية العالمية ما يلي:

(أ) إنجاز برنامج العمل لعقد التغذية (إعلان عقد العمل من أجل التغذية 2016-2025، من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة) بالتعاون مع مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية ولجنة الأمن الغذائي العالمي، ومع اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، والتوسيع المستمر لقاعدة المعلومات لدعم المناقشات العالمية حول السياسات بشأن نظم الأغذية المستدامة والنظم الغذائية الصحية؛

(ب) وتطوير منتجات معرفية عالمية وقاعدة معلومات لدعم التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والقطري تحت رعاية لجنة الأمن الغذائي العالمي حول مسألة الحراجة المستدامة، وتمكين المرأة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2017 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنجاز سلسلة من المذكرات التوجيهية المتعلقة بالسياسات التي تتشارك المنظمة مع الاتحاد الأوروبي في وضعها من خلال برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي، والمرونة، والاستدامة والتحوّل، وبرامج استراتيجية أخرى؛

(ج) ودعم نظم الأغذية الحضرية، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 4، لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، وتوسيع نطاق الشراكات مع شبكات المدن والحكومات المحلية مثل C40 Cities، والحكومات المحلية للاستدامة والمدن المتحدة والحكومات المحلية؛

(د) ووضع مدخلات استراتيجية والمشاركة النشطة في مختلف العمليات العالمية لتعزيز ضمّ أهداف واعتبارات الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مؤتمري الأطراف الثاني والعشرين والثالث والعشرين، ولجنة مصايد الأسماك، واللجنة الدائمة للتغذية، وحركة توسيع نطاق التغذية، وتحدّي الأمم المتحدة للقضاء على الجوع، والتحالف العالمي للزراعة الذكية مناخياً.

المعالم البارزة في الإنجازات على الصعيدين القطري والإقليمي

83- تشمل المعالم البارزة للنتائج المحققة من التعاون خلال فترة السنتين 2016-2017 مع منظمات حكومية دولية إقليمية وإقليمية فرعية مختلفة ما يلي:

(أ) متابعة الندوة الدولية عن نظم الأغذية المستدامة لنظم غذائية صحية وتغذية محسّنة من خلال أحداث مماثلة في الأقاليم الخمسة، مع البرنامج الاستراتيجي 4 وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، وبرنامج

الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة في البلدان الأمريكية، والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، والبنك الدولي، والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والاستمرار في تنمية القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي لتنفيذ ورصد إطار العمل الخاص بالمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛

(ب) ومواصلة توفير الدعم لتعزيز القدرات من أجل تنفيذ ورصد إعلان مالابو بشأن "التعجيل بالنمو والتحوّل الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة" والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال سلسلة من التدابير لتنمية القدرات، وتعزيز الدعم للعمليات الإقليمية بما في ذلك الاستراتيجية الإقليمية للتغذية من أجل أفريقيا، والاستراتيجية المستدامة للأغذية المدرسية والتغذية ومبادرة أفريقيا المتجددة للقضاء على التقزّم، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 3. ودعم صياغة الاستراتيجية الإقليمية للتغذية الخاصة بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية الخاصة بالجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وإدراج الأولويات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية في الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي وطرق تنفيذها في عدد من البلدان (بنين وكوت ديفوار وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو وملاوي والنيجر وتوغو)، بالتعاون مع الحكومات الوطنية والشركاء الإقليميين (مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)؛

(ج) ودعم تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة للأمن الغذائي الخاصة برابطة أمم جنوب شرق آسيا، وخطة العمل التابعة لها والمعنية بالأمن الغذائي (2015–2020) ورؤية الأغذية، والزراعة والحراجة (2016–2025)، وزيادة الدعوة والتوعية إزاء دور المحاصيل المهملة والمستخدمة بشكل غير كافٍ في المساهمة في الأمن الغذائي والتغذية في إقليم آسيا والمحيط الهادئ؛

(د) ودعم تنفيذ خطة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للأمن الغذائي والتغذية والجوع، التي تمّت المصادقة عليها في عام 2016. وقد شمل هذا أيضاً تعزيز قدرات أصحاب المصلحة ذوي الصلة للترويج للرخاء التغذوي والتثقيف الغذائي والتغذوي ضمن الأطر الوطنية للتغذية المدرسية؛

(هـ) وتعزيز التعاون الأقاليمي بين الجبهات البرلمانية الإقليمية التي تعمل على قضايا الأمن الغذائي (البرلمان الأفريقي، والجبهات البرلمانية لأمريكا اللاتينية، والتحالف الأوروبي "لمكافحة الجوع")، ما أفضى إلى انعقاد القمة البرلمانية العالمية لمكافحة الفقر لعام 2018. واستند هذا على إطلاق التحالفات البرلمانية للأمن الغذائي والتغذية في التحالف البرلماني الأفريقي للأمن الغذائي والتغذية، وإقامة تحالفات برلمانية وطنية بين الأقاليم في البلدان، كما في اليابان وإيطاليا.

84- وتشمل المعالم البارزة في مجال تنمية القدرات في أكثر من 90 بلداً ما يلي:

(أ) قام أكثر من 50 بلداً في الأقاليم الخمسة بدمج الأمن الغذائي والتغذية في السياسات القطاعية والبرامج الاستثمارية و/أو وضعت أطراً سياساتية مشتركة بين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية. وفي أوروغواي وباراغوي وملاوي وزامبيا وكمبوديا والفلبين وكينيا، تعززت قدرات الحكومة وأصحاب المصلحة لتفعيل الروابط بين تغير المناخ والأمن الغذائي والتغذية في السياسات والبرامج؛

(ب) ومن خلال مرفق المساعدة في وضع السياسات التابع للبرنامج المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحوّل، حظي الحوار حول السياسات بالزخم بين واضعي

السياسات والشركاء في التنمية بشأن الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة على الصعيد القطري، بما في ذلك كينيا وإثيوبيا وتشاد وباكستان وميانمار وهندوراس وغواتيمالا. كذلك، ركّز المرفق جهوده على دعم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات من خلال تعزيز آليات التنسيق في الضفة الغربية وقطاع غزة، وغواتيمالا، وتيمور لشتي وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية؛

(ج) ويعمل أكثر من خمسة عشر بلداً، بما في ذلك كابو فيردي وكوستاريكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية ومونغوليا ونيبال وباراغواي وساو تومي وبرنسيبي على وضع وتنفيذ أطر قانونية لدعم الحق في الغذاء والحصول على الموارد والأصول بصورة أكثر أماناً وإنصافاً؛

(د) وتنمية القدرات الوطنية في أكثر من 40 بلداً على رصد البيانات والمعلومات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتحليلها ونقلها واستخدامها بشكل أفضل من أجل تحسين عملية اتخاذ القرارات، وتعزيز القدرات لاستخدام أدوات مثل النظام المتكامل لتصنيف مراحل الأمن الغذائي وأدوات رصد أسعار الأغذية، وتوفير دعم خاص لوضع أطر ونظم للرصد وتقييم للسياسات والاستراتيجيات والخطط الزراعية الوطنية.

تعميم المساواة بين الجنسين والحوكمة والمناخ والتغذية

تم تحقيق النتائج الرئيسية خلال فترة السنتين 2016–2017 في وضع تحليل للمساواة بين الجنسين من أجل توفير المعلومات لعملية وضع ومراجعة الاستراتيجيات الوطنية للأمن الغذائي والتغذية، وبخاصة في بوتسوانا، وقيرغيزستان، وكينيا وغواتيمالا. إضافةً إلى ذلك، دعمت المنظمة بشكل ناجح التنفيذ الوطني للمادة 14 من اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في بوتسوانا وقيرغيزستان وتنزانيا وغواتيمالا. كما تحققت نتائج مهمة في ليبريا وسيراليون على صعيد ضمان التنفيذ المراعي للمساواة بين الجنسين للخطوط التوجيهية الطوعية للحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.

وقد انعكست نتائج مؤتمري الأطراف الثاني والعشرين والثالث والعشرين في عدد من الالتزامات المحددة وطنياً مع التركيز بشكل خاص على الأمن الغذائي والتغذية في السياسات الخاصة بالزراعة الذكية مناخياً، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية كما أعلنته الجمعية العام للأمم المتحدة في أبريل/نيسان 2016 والتوصيات المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثاني للتغذية. وقد اضطلعت المنظمة بدور رئيسي، في فترة السنتين الأخيرة، في دعم البلدان على دمج الإجراءات والاعتبارات المتصلة بالتغذية في تصميم خطط الاستثمار القطرية (غانا وتشاد وكوت ديفوار وجيبوتي) وفي الأطر التشريعية لتعزيز النظم الغذائية الصحية. علاوةً على ذلك، كانت المنظمة تركز على تنمية القدرات الوطنية في القطاعين العام والخاص بشأن الزراعة المراعية للتغذية والنظم الغذائية من خلال المواد التعليمية والتعاون مع خدمات الإرشاد الوطنية، والجامعات الوطنية على إدراج الزراعة المراعية للتغذية في المناهج وبرامج التدريب (غانا وبوركينا فاسو وجمهورية لاو الديموقراطية الشعبية).

الدروس الرئيسية المستفادة

- سمحت فترة السنتين 2016–2017 بالتركيز بشكل أكبر على التعجيل في تنفيذ الإطار الاستراتيجي. وتبيّن التجربة في جميع الأقاليم أن المشاركة الكبيرة في خطة عمل السياسات على الصعيد الوطني تسمح للمنظمة بتجاوز علاقتها التقليدية مع وزارات الزراعة للوصول إلى نتائج أفضل من خلال اعتماد نهج متعدد القطاعات. ويجب مواصلة توفير دعم أكثر تركيزاً للاحتياجات التي تحددها البلدان في عام 2018 على أن يتم توسيع نطاق هذا الدعم على نحو أكبر.
- وشهد العام 2017 بصورة خاصة تركيزاً أكبر على تقييم وتنمية القدرات لتنفيذ السياسات على الصعيد القطري، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الشراكات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية. وكان التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما الحال في حال كينيا، أساسيين في هذا الخصوص. وفي فترة السنتين 2018–2019، سوف يتم التركيز أكثر على استخدام التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتحفيز التبادلات بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ السياسات.
- وبهدف تحقيق الأثر الذي تتطلبه أهداف التنمية المستدامة، من الضروري تجاوز محدودية الموارد على الصعيدين القطري والإقليمي. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على مجالات مثل الحق في الغذاء، ومصايد الأسماك الصغيرة النطاق، والعمل على السياسات والاستثمارات، وعملية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. إضافةً إلى ذلك، فإن ضمان تقديم الدعم الموثوق في الوقت المناسب يتطلب تعزيز قدرات المنظمة نفسها لإنتاج معلومات حسنة التوقيت وشاملة بشأن السياسات، كما يرد في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018–2019.

جعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة

الهدف الاستراتيجي 2

قياس المساهمة في
جعل الزراعة أكثر إنتاجية واستدامة

الأهداف الاستراتيجية

مؤشر أهداف التنمية المستدامة[1]		2013 (أو أقرب إحصالية قبل ذلك)	2017 (أو أقرب إحصالية قبل ذلك)
2.5.1	نسبة السلالات الحيوانية التي يتم تخزين ما يكفي من الموارد الوراثية للأغذية والزراعة لإعادة تكوينها في مرافق الصيانة متوسطة أو طويلة الأجل	%7.50	غير متاح[2]
2.5.2.ب	عدد مدخلات الموارد الوراثية النباتية المؤمنة في مرافق الصيانة في ظل ظروف متوسطة أو طويلة الأجل (بالآلاف)	4,443	4,713
2.5.2	نسبة السلالات المحلية المصنفة بأنها مهددة بالانقراض	%24	%27
2.4.6	مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة	%12.70 (بيانات 2014)	غير متاح
1.4.14	نسبة الأرصدة السمكية في المستويات المستدامة بيولوجياً	%68.60	غير متاح
1.5.14	تغطية المناطق المحمية فيما يتعلق بالمناطق البحرية	%11.90	%12.70
1.1.15	مساحة الغابات كنسبة من إجمالي مساحة الأرض	%30.80	%30.70
2.1.15	نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي للمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي الأرضي التي تغطيها المناطق المحمية	%43 %46.30	%43.20 %46.60

[1] تم استبعاد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التالية بسبب نقص البيانات: 1.3.2، 1.4.2، 1.4.6، 1.3.15، 2.4.15

[2] البيانات غير متوفرة على المستوى العالمي.

المخرجات

المؤشر		المستهدف (بنهاية 2017)	الفعلي (بنهاية 2017)	ما تم إنجازه
1.1.2	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو والتي استخدمت نُهجاً شمولية وتشاركية لإقرار وتقاسم ممارسات ابتكارية من أجل الإنتاج الزراعي المستدام	320	327	●
2.1.2	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو لتحديد وتوثيق وتسهيل استراتيجيات متكاملة من أجل إدارة النظام الإيكولوجي بصورة مستدامة، وإعادة ترميمه والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره	197	150	△
3.1.2	عدد المنظمات، والمؤسسات العامة والخاصة في مجال المعارف، ووكالات الإدارة والشبكات التي تلقّت دعماً تنظيمياً ومؤسسياً و/أو دعماً في مجال تنمية القدرات الفنية	215	224	●
1.2.2	عدد البلدان التي تلقت الدعم في مجال تحليل مسائل الحوكمة وخيارات الاستدامة المتكاملة لقطاع الموارد الزراعية والطبيعية	30	42	●
2.2.2	عدد عمليات السياسة العامة المستهدفة التي تضمنت حواراً عبر القطاعات حول نظم إنتاج موارد زراعية وطبيعية متكاملة وأكثر استدامة تلقّت دعماً من الفاو	45	62	●
3.2.2	عدد منظمات الخدمة العامة الوطنية والآليات الحكومية والدولية التي قدّمت لها الفاو دعماً أساسياً أدّى إلى إصلاحات في الهيكليات المؤسسية، أو الوظائف أو الإجراءات الإدارية	42	44	●
1.3.2	عدد الصكوك الدولية (الأطر القانونية والمعايير، والخطوط التوجيهية، والتوصيات وغيرها من النصوص الفرعية) التي اعتمدتها إحدى آليات أو صكوك الفاو، أو أجهزتها الفرعية/ مجموعات العمل الفنية التابعة لها، في ما يخصّ الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	34	44	●
2.3.2	عدد العمليات في الآليات/الصكوك الدولية غير التابعة للفاو التي عكست الشواغل التي روّجت لها الفاو بشأن الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية في قراراتها أو منتجاتها	33	35	●
3.3.2	عدد العمليات والشراكات التي دعمتها الفاو لتسهيل تنفيذ الصكوك والآليات الدولية (بما في ذلك الإقليمية منها) التي تشجع الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	98	103	●
1-1.4.2	عدد نقاط البيانات الإضافية في قواعد البيانات ذات الصلة من قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة	942	1,644	●
2-1.4.2	النسبة المئوية لمجموعات البيانات الاجتماعية ذات الصلة في قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة والتي تضم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس	3	5	●
2.4.2	الأساليب، أو المعايير أو المواصفات الجديدة أو المعدّلة لجمع، وإدارة وتجميع وتحليل البيانات/المعلومات التي وضعتها الفاو وصادق عليها جهاز مختص	30	35	●
3.4.2	عدد منتجات البيانات/المعلومات ذات الصلة التي أنتجها أصحاب المصلحة بدعم من الفاو في مجال تنمية القدرات	119	151	●

الإنجاز: كلي (الفعلي ≥ المستهدف): ● جزئي (الفعلي < المستهدف): △

النتائج

النسبة المئوية للبلدان التي تحسن فيها المؤشر (من 2013 إلى 2017)	المؤشر[1]	النسبة المئوية للبلدان التي سجل فيها المؤشر المتوسط إلى المرتفع (2013 و 2017)
%5	2.1.2.ب البلدان التي انخفضت فيها فجوة غلة المحاصيل منذ فترة الإبلاغ الأخيرة	2013 %16 2017 %17
%1	2.1.2.ج البلدان التي ازداد فيها توازن البروتينات القابلة للاستهلاك البشري في الإنتاج الحيواني (نسبة النواتج/المدخلات) أو بقي ثابتاً منذ فترة الإبلاغ الأخيرة	2013 %6 2017 %5
%14	2.1.2.د البلدان التي ازدادت فيها مساحة الغابات الخاضعة لخطط إدارة الغابات كنسبة مئوية، منذ فترة الإبلاغ الأخيرة	2013 %27 2017 %29
%48	2.1.2.هـ البلدان التي حسّنت ممارسات مصايد الأسماك/تربية الأحياء المائية المستدامة [كما يرد في استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد]	2013 %68 2017 %65
%2	2.1.2.و البلدان التي تناقصت فيها مساحات النباتات الطبيعية ومناطق النظم الإيكولوجية المحمية التي جرت خسارتها لصالح التوسع الزراعي منذ فترة الإبلاغ الأخيرة	2013 %4 2017 %3
%25	2.2.2.أ البلدان التي تعتمد وثائق تخطيط/ سياسات رفيعة المستوى واستراتيجية تعزّز الإنتاج الزراعي المستدام، وإدارة الموارد الطبيعية	2013 %68 2017 %74
%56	2.2.2.ب البلدان التي انخفضت فيها فجوة غلة المحاصيل منذ فترة الإبلاغ الأخيرة	2013 %91 2017 %96
%51	2.3.2.أ البلدان التي أظهرت التزاماً / دعماً قوياً لصكوك دولية مختارة وضعتها الفاو	2013 %85 2017 %93
%13	2.3.2.ب البلدان التي أبدت مستوى قوياً من الدعم / الالتزام بآليات حوكمة مختارة وضعتها الفاو	2013 %51 2017 %37
%3	2.3.2.ج البلدان التي عززت أطرها القانونية الوطنية من خلال دمج أحكام صكوك دولية مختارة (ملزمة وغير ملزمة) وضعتها الفاو	2013 %68 2017 %85
%20	2.4.2.أ البلدان التي حسّنت معدلات الاستجابة و/أو نوعية المساهمات في جمع البيانات العالمية عن الزراعة والموارد الطبيعية، خلال فترة الإبلاغ	2013 %40 2017 %51
%33	2.4.2.ج البلدان التي تنتج حسابات بيئية–اقتصادية تتعلق بتقييم الأنشطة المتصلة بالزراعة ومصايد الأسماك والحراجة (تمتثل لمعايير نظام المحاسبة البيئية–الاقتصادية للزراعة)	2013 %88 2017 %95

[1] مؤشرات النتائج المستبعدة بسبب نقص البيانات: 2.1.2.أ، 2.4.2.ب.

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة[9]

85- يهدف هذا البرنامج الاستراتيجي إلى تعزيز عملية الانتقال إلى قطاعات زراعة وغابات ومصايد أسماك مستدامة من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية ومعالجة قضايا تغير المناخ والتدهور البيئي. وتُدعم عملية الانتقال هذه بصياغة أو استعراض استراتيجيات وسياسات وبرامج خاصة بالاستثمار، تُنفذ من خلال آليات حوكمة شاملة، ويسترشد بها أصحاب المصلحة الرئيسيون (الحكومة والمجتمعات الريفية والمنتجون الزراعيون ومنظمات المنتجين، وغير ذلك) في اعتماد ممارسات أكثر إنتاجية واستدامة في جميع القطاعات مع العمل في الوقت ذاته على صون قاعدة الموارد الطبيعية واستصلاحها وحمايتها ومواجهة التحديات الرئيسية التي يطرحها تغير المناخ.

86- وتقدّم المنظمة الدعم إلى البلدان من خلال البرنامج الاستراتيجي 2 بالاستعانة بالمبادئ الخمسة المترابطة في ما بينها والخاصة باستدامة الأغذية والزراعة[10] لضمان تحقيق ما يلي:

(أ) اعتماد المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية لممارسات ونظم إنتاج مستدامة (المخرجات من 2-1-1 إلى 2-1-3)؛

(ب) تعزيز البلدان الأعضاء للحوكمة من أجل زيادة الإنتاجية المستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك (المخرجات من 2-2-1 إلى 2-2-3)؛

(ج) قيام آليات الحوكمة الدولية بإدراج الاستدامة وتنفيذها في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك (المخرجات من 2-3-1 إلى 2-3-3)؛

(د) نهوض البلدان الأعضاء باستخدام البيانات والإحصاءات والمعارف في عملية صنع القرار (المخرجات من 2-4-1 إلى 2-4-3).

87- ومن خلال السعي إلى جعل قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة، يسهم البرنامج الاستراتيجي 2 بشكل مباشر في بلوغ عدة مقاصد لأهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه الخصوص تلك المتصلة بالزراعة المستدامة (الهدف 2) والإدارة المستدامة لموارد المحيطات (الهدف 14) والإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك الغابات (الهدف 15). فالهدف 2 يدرج تعزيز استدامة الأغذية والزراعة[11] في هدفه الشامل للقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة بحلول عام 2030. وعلاوة على ذلك، يجب حشد الإجراءات اللازمة بشأن الأهداف المترابطة في ما بينها بشكل وثيق، مثل ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6) ضمان وجود أنماط استهلاك

[9] الصياغة التي استخدمت سابقاً في برنامج العمل والميزانية لعام 2016 هي كالآتي: "زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة".

[10] المبادئ الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة هي كالآتي: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد؛ (2) وإدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية بشكل مستدام؛ (3) وحماية وتحسين سبل العيش الريفية والرفاه الاجتماعي في الريف؛ (4) وتعزيز قدرة الناس والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) والنهوض بآليات مبتكرة وفعالة ورشيدة لكل من النظم الطبيعية والبشرية.

وإنتاج مستدامة (الهدف 12) ومكافحة تغير المناخ (الهدف 13)، والحياة تحت سطح الماء (الهدف 14) والحياة على وجه الأرض (الهدف 15) من أجل تحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة.

88- وتشير البيانات المتاحة عن أهداف التنمية المستدامة لعامي 2013 و2017 إلى الاتجاهات التالية: (أ) أفضت الجهود الرامية إلى صون الموارد الوراثية النباتية في المرافق بشكل تدريجي إلى نتائج جيّدة من خلال ارتفاع الأعداد بشكل بطيء ولكن منتظم (2-5-1)؛ (ب) وازدادت بشكل ملحوظ نسبة المساحات البحرية المحمية (14-5-1)؛ (ج) واستمر تراجع المساحات الحرجية على الصعيد العالمي وإن بمعدل منخفض نسبيًا (15-1-1)؛ (د) في حين أنّ نسبة المواقع الهامة لكل من التنوع البيولوجي البري والمياه العذبة التي تغطيها المناطق المحمية ارتفعت بشكل طفيف (15-1-2).

محور التركيز...

نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية

دعمت المنظمة نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية من خلال حلقات عمل ودورات تدريبية إقليمية متنوعة، عقدت على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد خصصت تسعة مواقع جديدة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية خلال فترة السنتين في كل من إسبانيا وجمهورية كوريا وسري لانكا والصين ومصر والمكسيك واليابان.

ففي سري لانكا، يوفر نظام البلدة الخزان المتدرج، الذي هو عبارة عن نظام لإدارة المياه، حلاً عملياً لامتصاص أثر الصدمات الناتجة عن الجفاف، ويدعم نظام إنتاج يشتمل على حقول الأرز والحدائق المنزلية وحقول المحاصيل في الأراضي المرتفعة والغابات خلال موسم الأمطار، كما يوفر حقول الرعي خلال مواسم الركود. وفي الصين، يقدم نظام زهاغانا المركّب للزراعة والحراجة وتربية الحيوانات الداجنة، مثالاً على كيفية تطور السكان المحليين مع الموقع الجغرافي والإيكولوجي، فضلاً عن الظروف الطبيعية الجبلية والقاحلة، تطوراً متواصلاً مشكلين بالتالي نظاماً زراعياً فريداً للإنتاج، يتمتع بحجم صغير نسبياً ومكتف ذاتياً. وتنجم عن تدوير الأراضي والغابات والمراعي والأنواع واستخدامها الرشيد مجموعة متنوعة من المنتجات التي تلبي احتياجات الحياة اليومية والإنتاج.

الإيكولوجيا الزراعية

خلال الفترة 2016-2017، استُكملت سلسلة من الندوات الإقليمية بشأن الإيكولوجيا الزراعية (في أوروبا وآسيا الوسطى والصين وشمال أفريقيا والشرق الأدنى). وواصلت المنظمة العمل في مجال الإيكولوجيا الزراعية من خلال نهج مختلفة، بما فيها: الدعم التقني للبلدان والأطراف الشريكة ولسياساتها وبرامجها الوطنية والمحلية، والشراكات مع الجامعات ومعاهد البحوث، والتعاون مع منظمات المزارعين التي تتمتع بقدر كبير من المعرفة الزراعية البيئية.

ودعمت المنظمة نظامًا بيئيًا هندسه مزارعون صينيون يجري من خلاله إطعام أوراق شجر التوت إلى ديدان الحرير التي يغذي روثها الأسماك. ومن ثم تستخدم المواد العضوية لرواسب أحواض السمك كسماد لأشجار التوت فتُستكمل بذلك دائرة الإنتاج الفاضلة.

وفي نيكاراغوا، دعمت المنظمة إنشاء بنوك البذور المجتمعية والتربية التشاركية للنبات، من أجل ضمان أمن البذور للمزارعين الأسريين. كما يجري تعزيز قدرات الحكومات ووكالات الإرشاد في مجال البحوث والابتكار التشاركي ونقل التكنولوجيا. ويشمل ذلك ممارسات مبتكرة منخفضة التكلفة لإنتاج البذور المحلية وصونها بغية تنشيط الزراعة الأسرية، ما يساهم في توحيد الاستراتيجية الإنتاجية للبلد في سياق الخطة الوطنية للتنمية البشرية، وتنفيذها على المستوى الإقليمي.

وفي مالي وأنغولا والنيجر وبوركينا فاسو أُنشئت شبكات من المزارعين الضالعين في البحوث في مجال الإيكولوجيا الزراعية، فغطت مجالات مواضيعية مثل قدرة الصمود بوجه المناخ، والإدارة المتكاملة للمغذيات، والإدارة المتكاملة للآفات وصحة التربة.

التكنولوجيا الحيوية

في فبراير/شباط 2016، عقدت المنظمة ندوةً دولية حول دور التكنولوجيات الحيوية الزراعية في النظم الغذائية المستدامة والتغذية، حضرها أكثر من 400 مندوب من البلدان الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومنظمات المنتجين والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث. وتمثل الهدف من الندوة في معالجة المسائل المتعلقة بقطاعات المحاصيل والثروة الحيوانية والحراجة ومصايد الأسماك، التي تغطي مجموعة واسعة من التكنولوجيات الحيوية، بدءاً من الأساليب متدنية التكنولوجيا، كتلك التي تنطوي على استخدام عمليات التخمير الميكروبية والأسمدة البيولوجية والمبيدات الحيوية والتلقيح الاصطناعي، وصولاً إلى النهج عالية التكنولوجيا، كتلك التي تنطوي على منهجيات متقدمة تعتمد على الحمض النووي والكائنات المحوّرة وراثيا. وإن أهمية الانتقال بهذا الحوار من مستوى عالمي إلى مستوى إقليمي قد دفعت بالمنظمة إلى تنظيم اجتماعين إقليميين ناجحين بشأن التكنولوجيات الحيوية الزراعية في سبتمبر/أيلول ونوفمبر/ تشرين الثاني 2017 تباعاً في ماليزيا (بالتعاون مع الحكومة وحضور أكثر من 200 شخص من 41 دولة) وفي إثيوبيا (أيضاً بالتعاون مع الحكومة وبرعاية مفوضية الاتحاد الأفريقي وبحضور حوالي 160 مشاركاً من 37 دولة واقعة جنوب الصحراء الكبرى).

الإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة

وخلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف، أطلقت المنظمة الإطار العالمي لندرة المياه في الزراعة الذي صمم للجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية من جميع أنحاء العالم وبين القطاعات، لتناول التحدي الجماعي المتمثل في تحسين استخدام المياه في الزراعة من أجل ضمان الأمن الغذائي للجميع. وتجمع المبادرة بين شركاء من مختلف المجالات والخلفيات للتعاون مع البلدان الداعمة وأصحاب المصلحة، بشأن التزاماتهم وخططهم المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واتفاق باريس بشأن المناخ (بما في ذلك تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا) والبرامج الأخرى المتعلقة بالزراعة والمياه.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

89- قامت المنظمة على المستوى القطري، خلال فترة السنتين، بتيسير مشاركة القطاعات الزراعية في النقاش الدائر حول أهداف التنمية المستدامة، وقدّمت دعماً حاسماً لتعزيز قدرات المنظمات الحكومية على النهوض بتنفيذ السياسات

عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة بوصفهم شركاء وتعبئة التمويل والاستثمار اللازمين في قطاع الزراعة ومواءمتهما.

90- وكان للتمويل الذي قدّمه مرفق البيئة العالمية والاتحاد الأوروبي دور مهم في النهوض بزيادة استدامة نظم الإنتاج الزراعي. وخلال فترة السنتين، قدّم البرنامج الاستراتيجي 2 دعماً فعالاً إلى 13 مشروعاً إقليمياً وعالمياً لمرفق البيئة العالمية، و85 مشروعاً قطرياً لمرفق البيئة العالمية و59 مشروعاً للاتحاد الأوروبي، في حين قدّم برنامج التعاون التقني دعماً حاسماً لمبادرات تجريبية، وتم تنفيذ 293 مشروعاً لبرنامج التعاون التقني.

91- وتواصل تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث خلال فترة السنتين. وشارك عدة شركاء من المجتمع المدني والقطاع الخاص بهمة ونشاط في مبادرات المنظمة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة وباستدامة الأغذية والزراعة والزراعة الإيكولوجية والتكنولوجيا البيولوجية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وشهدت الفترة 2016-2017 إقامة شراكات جديدة، وينصب تركيز 65 من أصل 130 من شركاء المنظمة على الإنتاج المستدام.

92- كما أُخذ بزمام مجموعة من مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في الفترة 2016-2017 بهدف تعزيز الإنتاج المستدام لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في أفريقيا وآسيا. وتم، ضمن إطار المرحلة الثانية من حساب الأمانة المشترك بين المنظمة والصين، وضع مشروع عالمي لتنمية القدرات من أجل توفير التدريب في مؤسسات بلدان التعاون بين بلدان الجنوب من جانب المراكز المرجعية للمنظمة في الصين.

تقييم النواتج

93- يرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 2 في *الملحق 4*.

94- أدى اعتماد ممارسات مبتكرة لزيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام (الناتج 2-1) إلى تحسّن كبير في قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية (1-2-هاء)، إذ ارتفعت نسبة 46 في المائة من البلدان بأدائها خلال الفترة 2013-2017. وبقي توازن البروتينات الصالحة للأكل في الإنتاج الحيواني (2-1- جيم) مستقرًا، حيث ظلت غالبية البلدان (95 في المائة) في فئات الأداء الأدنى. وسُجِل اتجاه مماثل في ما يتعلق بحجم النظم الإيكولوجية المحمية التي فقدت بسبب التوسع الزراعي (2-1- واو)، حيث لم تسجل 90 في المائة من البلدان أي تغيير يذكر وتحقّقت تحسينات في 2 في المائة من البلدان.

95- ويبيّن تقييم التغييرات التي تشهدها أطر الحوكمة لتيسير عملية الانتقال إلى الزراعة المستدامة (الناتج 2-2) اتجاهاً إيجابياً. فقد حسّنت نسبة 25 في المائة من البلدان، على وجه الخصوص، سياساتها واستراتيجياتها القائمة التي تعزز

استدامة الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية (2-2- ألف) في حين تعزّزت كفاية الآليات الوطنية لتنفيذها (2-2- باء) في 56 في المائة من البلدان.

96- كما أحرز تقدم جيّد في إقرار أو اعتماد صكوك دولية وإقليمية لتحقيق استدامة نظم الإنتاج الزراعي (الناتج 2-3). فقد أظهرت نسبة 51 في المائة من البلدان، على وجه الخصوص، عن تزايد التزامها ببعض الصكوك الدولية الصادرة عن المنظمة ودعمها لها (2 -3- ألف)، مع التركيز على الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومدونة السلوك الدولية الخاصة بإدارة مبيدات الآفات واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. وجرى إدراج أحكام صكوك المنظمة الملزمة وغير الملزمة (2 -3-جيم) في الأطر القانونية الوطنية في 39 في المائة من البلدان.

97- كما سجّل استخدام الأدلة لأغراض صنع القرار في مجالي تخطيط قطاعات الزراعة والموارد الطبيعية وإدارتها (الناتج 2-4) اتجاهاً إيجابياً. وقد تحسّن، وعلى وجه الخصوص، استخدام الإحصاءات في عمليات رسم السياسات (2-4- جيم) في 33 في المائة من البلدان.

98- وبيّنت الاتجاهات المسجّلة ضمن إطار النواتج 2-2 و2-3 و2-4 أن الإجراءات المتخذة من قبل المنظمة في إطار النواتج ذات الصلة تساهم في تعزيز البيئة المواتية لتحفيز استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات. وفي هذا السياق، رأت نسبة 59 في المائة من البلدان أن المنظمة تساهم بشكل محلوظ في تعزيز آليات الحوكمة من أجل استدامة نظم الإنتاج الزراعي؛ واعتبرت نسبة 43 في المائة من البلدان أن المنظمة تساهم بدرجة كبيرة في تعزيز السياسات والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، في حين أن نسبة 42 في المائة من البلدان رأت أن المنظمة تضطلع بدور حاسم في الترويج لاستخدام الإحصاءات في رسم السياسات.

تقييم النتائج (المخرجات) التي تحققت في الفترة 2016-2017

99- لقد تفوقت المنظمة، كما هو مبيّن في *الملحق 4*، في 12 مؤشراً من أصل 13 من مؤشرات مخرجات الهدف الاستراتيجي 2 وحققت بشكل جزئي واحدًا من مؤشرات المخرجات (2-12).

100- وقدّمت المنظمة الدعم إلى 98 بلداً لاعتماد مجموعة واسعة من ممارسات الزراعة المستدامة من خلال نهج قائمة على المشاركة (المخرج 2-1-1). وتشمل الأمثلة نهجاً متكاملة، مثل الزراعة الإيكولوجية، والزراعة الحراجية، والزراعة المختلطة بالمراعي، والدمج بين تربية الأحياء المائية والزراعة، وإدارة المراعي والتربة، والإدارة التعاونية لمصايد الأسماك، والتقنيات النووية لتحسين علف الحيوانات.

101- ويشكل اعتماد نهج متكاملة ومتعددة القطاعات لتقييم النظم الإيكولوجية وإدارتها واستصلاحها (المخرج 2-1-2) هدفاً طموحاً وتحدياً بالنسبة إلى البلدان، ويقتضي توافر القدرات المؤسسية والتنسيق داخل البلدان.

وتم تحقيق الغاية جزئيًا (76 في المائة) لكن من المهم الإشارة إلى أنّ المنظمة قدّمت الدعم إلى 62 بلداً، وتضاعفت تقريباً النتائج المبلّغ عنها في السنة الثانية قياساً إلى السنة الأولى من فترة السنتين، وهو ما يبيّن أن المنظمة تدرج بشكل متزايد نهجاً معقدة قائمة على النظم الإيكولوجية في ما تتخذه من إجراءات في الميدان.

102- وقدّمت المنظمة كذلك الدعم لأكثر من 80 بلداً في مجال بناء القدرات التنظيمية للمؤسسات والشبكات لتحفيز الابتكار والانتقال إلى نظم إنتاج زراعي أكثر استدامة (المخرج 2-1-3). ووفرت المعونة إلى أكثر من 78 بلداً في مجال تعزيز الحوكمة للزراعة المستدامة (المخرجات من 2-2-1 إلى 2-2-3)؛ وتم مساعدة 42 بلداً في ميدان تحليل قضايا الحوكمة والخيارات ذات الصلة (المخرج 2-2-1) في مجالات معينة مثل الأطر القانونية والمؤسسية والسياسات الوطنية والسياسات المتعلقة بالحيازة وترتيبات الحوكمة التي تؤثر على الاستدامة. وتزايد عدد عمليات السياسات التي تحظى بدعم المنظمة وتنطوي على حوار شامل للقطاعات (المخرج 2-2-2)، لا سيما في البلدان التي تعالج مسألة استدامة الأغذية والزراعة بشكل أوسع نطاقا أو تتعامل مع إدارة الأراضي والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من وطأته.

103- وشهدت الفترة 2016-2017 تحقيق الكثير من الإنجازات ذات الصلة بالصكوك الدولية (المخرجات من 2-3-1 إلى 2-3-3)، بما في ذلك اعتماد المنظمة باعتبارها كيانًا معنيًا بتنفيذ المشاريع لدى الصندوق الأخضر للمناخ، وتلقت بلدان مختلفة الدعم لإعداد مشاريع خاصة بالتأهب أو اقتراحات مكتملة العناصر؛ وأطلقت المنظمة الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في الزراعة خلال الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ ودعّمت صياغة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلقة بمصايد الأسماك المستدامة والترويج لها وتنفيذها.

104- وتم إدراج نطاق بيانات جديد بشأن انبعاثات غازات الدفيئة في قطاع الزراعة كنسبة مئوية من إجمالي الاقتصاد باعتباره جزءاً من المؤشرات الزراعية البيئية (المخرج 2-4-1)، واستخدامه من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في تقاريرها الدولية ومن قبل المنظمة في تقرير حالة الأغذية والزراعة في العالم لعام 2016. ووضعت المنظمة منهجيات جديدة بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة 2-4-1 و2-5-1 و2-5-2 و6-4-1 و6-4-2 (المخرج 2-4-2) وقدّمت الدعم إلى 88 بلداً في مجال استخدام البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات بشأن الزراعة المستدامة (المخرج 2-4-3).

أبرز الإنجازات المحقّقة على الصعيد العالمي

105- تم إطلاق منصة معارف عن الزراعة الإيكولوجية[12]، شملت ما يلي: 52 دراسة حالة؛ وأكثر من 300 دراسة علمية عن نهج الزراعة الإيكولوجية المستدامة لإدارة النظم الإيكولوجية واستصلاحها والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛ وتجميع ما يزيد عن 100 من التشريعات والسياسات والبرامج المتعلقة بالزراعة الإيكولوجية (المخرجان 2-1-1 و2-3-3).

[12] http://www.fao.org/agroecology/en/.

106- وتعزّزت الجهود التي تبذلها المنظمة بهدف اعتماد نهج أكثر تكاملاً في مجال تحقيق التنمية المستدامة لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك من خلال النهوض بمعارف المنظمة المتعلقة بنهج المناظر الطبيعية والترويج لها. ويشمل المطبوع بشأن المناظر الطبيعية من أجل الحياة "Landscape for life" عدة دراسات حالة لتوثيق الدعم الذي تتيحه المنظمة في هذا المجال، بما في ذلك إدارة مستجمعات المياه في المغرب؛ وحوكمة الأراضي الجماعية في النظم الرعوية شبه القاحلة في أنغولا؛ وممارسات التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي في غرب البلقان؛ والتمويل المستدام لإعادة الغابات والمناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية في لبنان؛ والإدارة المتكاملة للمناظر الطبيعية في نظم زراعة الأرزّ الآسيوي (المخرج 2-1-2).

107- وصدرت الطبعة الثانية من دليل الزراعة الذكية مناخياً [13] في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 خلال انعقاد الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويطرح هذا الدليل مجموعة كبيرة من المعارف والخبرات والتوجيهات لدعم اعتماد نهج ذكية مناخياً في مجال إقامة نظم زراعية وغذائية منتجة ومستدامة ومربحة وقادرة على الصمود ومكيفة مع تغير المناخ؛ والحد من مساهمتها في تغير المناخ أو قلب مسار مساهمتها (المخرجان 2-1-2 و2-3 -2).

108- وأقرت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهيئة)، خلال دورتها العادية السادسة عشرة المعقودة في عام 2017، *الخطوط التوجيهية الطوعية من أجل صون الأقارب البرية للمحاصيل والنباتات الغذائية البرية على المستوى الوطني*، وناقشت مسودتي تقريري *حالة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في العالم وحالة الموارد الوراثية المائية للأغذية والزراعة في العالم والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن صون الأصناف/الأنواع الأصلية للمزارعين واستخدامها على المستوى الوطني* (المخرج 2-3-1).

109- وتحقّق مبادرة النمو الأزرق تقدماً ملحوظاً بالتعاون مع البلدان من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة[14]. وقد انعقد مؤتمر عالمي في كابو فيردي لإقامة حوار متعدد القطاعات بخصوص النمو الأزرق. وسلّطت المناقشات التي جرت الضوء على الكثير من التحديات المماثلة التي تواجهها المجتمعات الساحلية. وبهدف تحقيق المقصد 7 من الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة، أصدر المؤتمر إعلاناً مشتركاً، عُرض على مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات في يونيو/حزيران 2017 (المخرجان 2-1-2 و2-3-3).

110- واشتملت البيانات المتعلقة بتغير المناخ في قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة على إحصاءات عن تغير درجة الحرارة بحسب البلدان لأول مرة. وقامت المنظمة بإنشاء قاعدة بيانات بشأن الغطاء الأرضي وبتجميع معلومات الاستشعار عن بعد لإعداد إحصاءات وطنية. كما استحدثت أداة لتقييم الأرصدة من أجل إدارة مستدامة للنظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك بهدف تقدير حالة مستوى الأرصدة السمكية بالاستناد إلى أنماط تاريخ عمليات صيد الأسماك، وهو ما يوفر مقياساً أفضل للمقصد 14-4-1 من أهداف التنمية المستدامة والهدف 6 من أهداف

[13] الزراعة الذكية مناخياً.

[14] http://www.fao.org/3/a-i7862e.pdf

آيتشي. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من تقييم لحالة الأرصدة السمكية العالمية والإبلاغ عنه في تقرير *حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم لعام 2016* (المخرج 2-4-1).

111- شكّلت فترة السنتين 2016-2017 مرحلة مفصلية بالنسبة إلى برنامج نظم التراث الزراعي المهمة عالميًا الذي حظي بعناية إضافية على مستوى السياسات في المنتديات الدولية على غرار مجموعة العشرين، باعتباره سبيلاً إلى تحقيق استدامة الأغذية والزراعة من خلال حماية أفضل الممارسات الزراعية وتكرارها من أجل استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها على نحو مستدام أكثر.

أبرز الإنجازات المحقّقة على الصعيدين القطري والإقليمي

112- تسنى من خلال المدارس الحقلية للمزارعين تحقيق أكثر من 30 نتيجة، ركّز معظمها على الزراعة الإيكولوجية والزراعة الحراجية والنظم الزراعية الرعوية والإدارة المتكاملة للآفات وممارسات الزراعة الجيدة الخاصة بالمحاصيل، وربط في كثير من الأحيان المنتجين بالأسواق ونظر في الجوانب المتعلقة بتنمية سلسلة القيمة وعمليات ما بعد الحصاد. وكانت نهج المدارس الحقلية للمزارعين بمثابة منطلق للقضايا الشاملة لعدة قطاعات، من قبيل التثقيف في مجال التغذية وتمكين المرأة والتكيف مع تغير المناخ. ويعالج المنبر العالمي للمعارف بشأن المدارس الحقلية للمزارعين التاريخ الطويل لهذه المدارس ومواضيعها المتنوعة وتجاربها الواسعة في مختلف أنحاء العالم، بوصفها مستودعاً مركزياً للتوثيق وتيسير الاتصالات وتبادل المعارف وتعزيز الشبكات في ما بين ممارسي المدارس الحقلية للمزارعين (المخرج 2-1-1).

113- وقدّمت المنظمة الدعم لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية إقليمية مختلفة في جميع الأقاليم الخمسة مع إيلاء عناية خاصة لتوسيع قاعدة أصحاب المصلحة المدركين للبرنامج والمشاركين فيه. وجرى تبسيط ترتيبات الحوكمة والعمل من خلال إنشاء مجموعة استشارية علمية جديدة تتولى إسداء المشورة والتوجيهات العلمية بشأن برنامج نظم التراث الزراعي المهمة عالميًا وإجراءات تحديدها. وحُدّدت خلال فترة السنتين تسعة مواقع جديدة لنظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية في كل من الصين (2) ومصر (1) واليابان (1) والمكسيك (1) وجمهورية كوريا (1) وإسبانيا (1) وسري لانكا (2) (المخرجان 2-1-2 و2-1-3). وتم عقد شراكات جديدة مع إيطاليا وإسبانيا وتحديد خارطة الطريق لتوثيق التعاون مع مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو.

114- كما قدّمت المنظمة الدعم في مجال كفاءة استخدام المياه إلى 17 بلداً، بما فيها منطقة الساحل الأفريقي والشرق الأدنى والممر الجاف لأمريكا اللاتينية ومناطق في جنوب شرق آسيا. ورغم اختلاف التفاصيل المحدّدة للأنشطة، يحظى الموضوع المحوري المتمثل في تعظيم الإنتاج مع حماية الموارد المائية الثمينة بإقرار بوصفه أولوية عالمية. وأما المواضيع المتكررة الشائعة فتكمن في تحسين نظم الري وممارسات تقاسم الموارد المائية في ما بين مختلف القطاعات والدمج بين الزراعة وتربية الأحياء المائية، وهو ما أشارت إليه ثمانية بلدان (المخرج 2-1-1). وأدى الإطار العالمي بشأن ندرة المياه في قطاع الزراعة الذي أطلق على هامش الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والمبادرة الإقليمية لندرة المياه في الشرق الأدنى إلى زيادة تعريف المنظمات الشريكة بهذه المسائل (المخرجان 2-1-1 و2-3-2)،

وإلى إبراز كيفية الإقرار بالأولويات القطرية على المستويين الإقليمي والعالمي، وكذلك الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال تسهيل تبادل المعارف بين البلدان التي تعاني من ندرة المياه.

115- وخلال الفترة 2016-2017، نظمت مجموعة من المشاورات الإقليمية بشأن الزراعة الإيكولوجية انتهت بندوة دولية عن الزراعة الإيكولوجية في الصين وندوة إقليمية عن الزراعة الإيكولوجية من أجل نظم زراعية وغذائية مستدامة في أوروبا وآسيا الوسطى ومشاورة إقليمية عن الزراعة الإيكولوجية في الشرق الأدنى. وشهدت هذه الاجتماعات مشاركة أصحاب المصلحة من الأوساط الأكاديمية وصانعي السياسات والمجتمع المدني لتحسين فهم دور الزراعة الإيكولوجية وإمكاناتها وأكدّت أن العمل الفعّال بشأن الزراعة الإيكولوجية ينبغي أن يستند إلى الحقائق الإقليمية والمحلية وإلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضاً (المخرج 2-3-2).

116- وقدّمت المنظمة الدعم إلى عدد من البلدان لضمان تفعيل اتفاق باريس من خلال اتخاذ إجراءات متصلة بالمناخ في القطاعات الزراعية، مع التركيز على مساهمات البلدان المحددة وطنياً. ولدعم البلدان الأعضاء في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً، عقدت المنظمة، على المستوى الإقليمي، في أفريقيا وآسيا والشرق الأدنى حلقات عمل، تناولت مسألة تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ وإطار الشفافية لرصد انبعاثات غازات الدفيئة. وأجرت أيضاً تحليلاً إقليمياً للمساهمات المحددة وطنياً لبلدان شرق أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، قدمّت المنظمة الدعم إلى ثمانية بلدان (أوروغواي وأوغندا وتايلند وزامبيا والفلبين وفييت نام وكينيا ونيبال) مع إدراج الزراعة في خطط التكيف الوطنية الخاصة بها كجزء من جهودها الرامية إلى تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (المخرجان 2-2-2 و2-3-3).

117- وبادرت المنظمة، بالتعاون مع الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، إلى إطلاق دورة للتعلّم الإلكتروني بشأن "إجراء جرد وطني مستدام لغازات الدفيئة من أجل الزراعة واستخدام الأراضي". واستخدمت هذه الدورة في مبادرات تنمية القدرات في بلدان شريكة عدة، منها إكوادور وأوروغواي وبابوا غينيا الجديدة وباراغواي وبنن والجمهورية الدومينيكية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجورجيا وشيلي وكمبوديا وكوت ديفوار وكوستاريكا وكولومبيا ومالي والمكسيك وميانمار ونيجيريا (المخرج 2-4-3).

118- وقدّمت المنظمة، من خلال برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، الدعم إلى 56 بلداً في مجال الحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن إزالة الغابات وتدهورها. وانصب التركيز على إقامة نظم وطنية لرصد الغابات (40 بلداً)، ووضع مستويات مرجعية لانبعاثات الغابات (10 بلدان)، وتعزيز حوكمة الغابات (7 بلدان)، والتأهب القانوني (14 بلداً)، وحيازة الأراضي (9 بلدان)، والضمانات (12 بلداً) لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها (المخرجات 2-2-1 و2-2-3 و2-4-3). كما شجّعت المنظمة تطبيق أداة التقييم الذاتي والتقييم الشامل لقدرة المزارعين والرعاة على الصمود أمام المناخ في 13 بلداً (المخرج 2-4-3).

119- واستمرت الأنشطة الهادفة إلى تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه منذ دخول الاتفاق حيز التنفيذ في يونيو/حزيران 2016، بعد انعقاد الاجتماع الأول للأطراف فيه. وأسفر ذلك عن التحاق عدد من الشركاء بالمنظمة وتوفير موارد لتمكينها من تقديم المساعدة الفنية

وتنفيذ أنشطة لبناء القدرات. وفي عام 2016، أنشئ برنامج عالمي خاص بهذا الاتفاق وأجريت أنشطة لتحليل الثغرات والاحتياجات جنبا إلى جنب مع أنشطة التوعية وبناء القدرات. وشارك نحو 130 بلدا في الأنشطة الإقليمية والقطرية المتعلقة بالتوعية وبناء القدرات التي نظمت على المستويين الإقليمي والقطري، ممّا أدى إلى معالجة ثغرات واحتياجات قطرية محدّدة في فترة السنتين الحالية والوصول إلى 40 بلدا (المخرجان 2-3-1 و2-3-3).

120- وسعياً إلى دعم تنفيذ خطة العمل العالمية الثانية للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (خطة العمل العالمية الثانية) والمقصد 5 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، زوّدت المنظمة وزارات الزراعة وبنوك الجينات ومراكز البحوث الوطنية في 20 بلدا بالدعم في مجال بناء القدرات لإنشاء وصيانة قواعد بيانات وطنية بشأن الموارد الوراثية النباتية (المخرج 2-4-3).

تعميم المساواة بين الجنسين والحوكمة والمناخ والتغذية

يقتضي التحول نحو زراعة مستدامة إدخال تغييرات في مجال الحوكمة. وفي الفترة 2016-2017، أتاحت الجهود التي بذلتها البلدان بهدف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة سياقاً ممتازاً لتشجيع إحداث تغييرات في مجال الحوكمة لتحقيق الاستدامة في قطاعي الأغذية والزراعة. وعقب الطلب الصادر عن اللجان الفنية في عامي 2016 و2017 لكي تدعم المنظمة البلدان في تطبيق المبادئ الخمسة الخاصة باستدامة الأغذية والزراعة، عقدت المنظمة حلقات عمل إقليمية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة/ مبادئ استدامة الأغذية والزراعة في كلٍ من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا وشمال أفريقيا. كما زوّدت المنظمة نحو 21 بلداً بالدعم المرتبط بمبادئ استدامة الأغذية والزراعة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو ما أدى إلى تشجيع إحداث تغييرات في مجال الحوكمة من أجل رؤية مشتركة للاستدامة في مختلف القطاعات. وقد شمل هذا العمل جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، وذلك بهدف إقامة شراكات على مختلف المستويات. كما شدّد على سبل جديدة لتعبئة الاستثمارات والتنسيق بينها بغية تشجيع الابتكار الموجه نحو تحقيق الاستدامة في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وتعزيز الأدلة والتوجهات نحو بلوغ نتائج قابلة للقياس.

ودعمت المنظمة البلدان في تعزيز وتحسين الإدراج المنهجي للتعليم المراعي لاعتبارات المساواة بين الجنسين والقائم على المشاركة والتدريب والتوعية العامة ومشاركة الجمهور ووصول الجمهور إلى المعلومات من الصعيد الوطني إلى الصعيد المحلي، لا سيما في جميع أنشطة تغير المناخ ذات الصلة بالتخفيف من آثاره والتكيف معها.

واعتمدت المنظمة نُهج الزراعة الذكية مناخيا من أجل تهيئة الظروف الفنية والخاصة بالسياسات والاستثمار من خلال تكييف الممارسات الزراعية مع السياق الاجتماعي والاقتصادي القائم ومعالجة الاحتياجات الخاصة للرجال والنساء. وتعرض الوحدة التدريبية بشأن "كيفية إدراج قضايا المساواة بين الجنسين في مشاريع الزراعة الذكية مناخياً" مجموعة شاملة من الأدوات لإدراج المساواة بين الجنسين في تصميم مشاريع الزراعة الذكية مناخيا، وتنفيذها ورصدها وتقييمها. وتبرز الوحدة التدريبية قضايا المساواة بين الجنسين في التحليلات والاحتياجات والتقييمات الخاصة بأصحاب المصلحة وسبل العيش والأوضاع السائدة، والأساليب القائمة على المشاركة لدعم التدخلات التي تراعي المساواة بين الجنسين في دورة المشاريع بأكملها.

كما دعمت المنظمة البلدان في الحد من آثار تغير المناخ عبر بناء قدرات تكيفية والقدرة على الصمود. وتشكل المساواة بين الجنسين مكوناً هاماً من الخطوط التوجيهية المتعلقة بإدراج الزراعة في خطط التكيف الوطنية والعمل ذي الصلة في مختلف قطاعات الزراعة لضمان تعميمها المنهجي من أجل النهوض بإدراج التكيف مع أثار تغير المناخ في السياسات والبرامج والخطط الوطنية الخاصة بالتنمية الزراعية. ويجري حاليا إعداد دليل تدريبي عن تعميم المساواة بين الجنسين في خطط التكيف الوطنية المتعلقة بالزراعة، بالاستناد إلى الدورات التدريبية التي عقدها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة في كولومبيا وكينيا ونيبال وأوغندا وفييت نام وزامبيا (تحت إطار البرنامج المشترك بين المنظمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن "إدراج الزراعة في خطط التكيف الوطنية").

وأصبح نهج المدارس الحقلية للمزارعين وسيلة هامة لمعالجة مسألتي المساواة بين الجنسين والتغذية. ففي بوروندي، على سبيل المثال، كانت نسبة 70 في المائة من المنتجين الذين استفادوا من التدريب في 40 مدرسة حقلية للمزارعين والبالغ عددهم 200 1 منتج، من النساء. وشملت الدورات التدريبية البستنة لأغراض التسويق والحدائق الصغيرة وإنتاج الفطريات وإنتاج السماد والدمج بين تربية الأسماك والثروة الحيوانية. واستهدفت هذه الدورات استهلاك الفطريات واللحوم والأسماك والأغذية الغنية بالمغذيات، ممّا ساهم بشكل مباشر في تعزيز التغذية.

الدروس الرئيسية المستفادة

- تتيح ضرورة التصدي لتغير المناخ ووضع سياسات للإدارة المستدامة للأراضي والمياه فرصاً ملموسة لاعتماد نهج أكثر تكاملا. وينسحب ذلك أيضا على الجهود التي تبذلها المنظمة بهدف وضع سياسات زراعية بيئية على المستوى الإقليمي، وهو ما يعني اتخاذ إجراءات مشتركة من جانب جميع القطاعات التي تستخدم الموارد الطبيعية. وقد بيّن العمل المضطلع به خلال فترة السنتين أن السياسات والاستراتيجيات المباشرة تظل ضرورية، ولكن ينبغي وضعها بانتظام وبطريقة أكثر تنسيقا، مع فهم ومعالجة الروابط وأوجه التآزر والعلاقات المتبادلة العابرة للقطاعات القائمة بين مختلف القطاعات والمجالات المواضيعية.

- في الوقت الذي يحرز فيه تقدم في اعتماد المزيد من النهج الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة في مجال وضع السياسات، ينبغي عدم الاستهانة بالصعوبات التي تكتنف الحوار المشترك بين القطاعات. وفي معظم الحالات، يوجد القليل من الحوافز وعدد محدود من الآليات المعمول بها لكي يتسنى للوزارات التنفيذية العمل بطريقة أكثر تنسيقاً.

- تتيح أهداف التنمية المستدامة منطلقاً حاسم الأهمية لجعل قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة من خلال توفير إطار سياساتي استراتيجي ورفيع المستوى يوجه التنمية الوطنية في العقد القادم. ويحظى الدور الرئيسي الذي تؤديه الأغذية والزراعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بإقرار واسع النطاق. وقد تم الارتقاء بمستوى الدعم التشغيلي الذي تقدّمه المنظمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري من خلال استدامة الأغذية والزراعة في عام 2017. وساعد ذلك في جعل الأغذية والزراعة جزءاً لا يتجزأ من التنمية الوطنية مع النهوض في الوقت ذاته بإجراءات أكثر فعالية لتحقيق الاستدامة في القطاعات ذات الصلة بالأغذية والزراعة. وينبغي للمنظمة بذل المزيد من الجهود لتعزيز قدرات المنظمات العامة على تنفيذ السياسات؛ ومواصلة تعزيز إشراك أصحاب المصلحة بوصفهم

شـركاء؛ وتعبئة التمويل والاسـتثمارات ومواءمتها. وإن الإجراءات المتخذة بشـأن هذه المسـائل مهمة بالنسـبة إلى تعزيز استدامة الأغذية والزراعة وضرورية في الوقت نفسه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- في إطار جهود بناء القدرات، عرضت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا خلال حلقة عمل أنشطة المتابعة التي اضطلعت بها والأوضـاع الراهنة لمواقع نظم التراث الزراعي المهمة عالميًا من أجل تشـاطر الملامح البارزة الخاصـة بالتغييرات التي أدى إليها تحديد تلك النظم بالنسبة إلى سبل عيش المزارعين. وسوف تولى العناية لتعزيز رصد تأثيرات تلك النظم ومتابعة تنفيذ خطط العمل بشأن الصون الديناميكي المتصل بتحديد مواقع نظم التراث الزراعي المهمة عالميًا.

الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 3

قياس المساهمة في الحد من الفقر الريفي

الأهداف الاستراتيجية

مؤشر أهداف التنمية المستدامة[1]		2013 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)	2017 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)
1.1.1	نسبة السكان دون خط الفقر الدولي	%10.7	غير متاح[2]
1.7.8أ	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة يعملون في عمل الأطفال ، والعمالة	%16.7	غير متاح
1.7.8ب	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة يعملون في عمل الأطفال ، والأعمال الخطرة	%6.4	غير متاح
1.7.8ج	نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-17 سنة يعملون في عمالة الأطفال والعمل	%10.6	غير متاح

[1] تم استبعاد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التالية بسبب نقص البيانات: 1.2.1، 1.4.1، 1.4.1، 2.4.1، 2.5.1، 2.3.2، 2.3.2، 1.6.8، 1.1.10

[2] البيانات غير متوفرة على المستوى العالمي.

النتائج

المؤشر	النسبة المئوية للبلدان التي تحسن فيها المؤشر (من 2013 إلى 2017)	النسبة المئوية للبلدان التي سجل فيها المؤشر المتوسط إلى المرتفع (2013 و 2017)
1.1.3أ البلدان التي تستخدم مجموعة محسّنة من الاستراتيجيات، والسياسات، والخطوط التوجيهية، والأنظمة والأدوات الرامية إلى تحسين وصول الرجال والنساء من فقراء الأرياف إلى موارد إنتاجية، وخدمات وأسواق ملائمة، وإلى التشجيع على الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية	%43	2013 %85 2017 %84
1.3.ب البلدان التي قامت فيها المنظمات الريفية ذات الصلة، والمؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة ذات الصلة، بتعزيز قدراتها من أجل تحسين الوصول العادل للرجال والنساء في الريف إلى موارد إنتاجية، وخدمات ملائمة، ومنظمات وأسواق، وبالترويج لإدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستدام	%13	2013 %90 2017 %94
1.2.3أ البلدان التي اعتمدت مجموعة محسّنة من السياسات، والمؤسسات والتدخلات الرامية إلى توفير عمل لائق في الريف، بما في ذلك النساء والشباب	%58	2013 %43 2017 %77
1.3.3أ البلدان التي اعتمدت نظم محسّنة للحماية الاجتماعية تربط الحماية الاجتماعية بالحدّ من الفقر في الريف، والأمن الغذائي والتغذية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	%58	2013 %52 2017 %71

المخرجات

المؤشر		المستهدف (بنهاية 2017)	الفعلي (بنهاية 2017)	ما تم إنجازه
1.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتوليد بيئة مواتية للمنظمات والمؤسسات الريفية، ولتمكين فقراء الريف	25	35	●
2.1.3	عدد البلدان التي تلقّت الدعم لتصميم ورصد وتنفيذ نُهج وسياسات وتدخلات تشجّع الحصول العادل على الموارد الطبيعية الإنتاجية وإداراتها على نحو مستدام	15	26	●
3.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لوضع وتنفيذ معارف وعلوم وتكنولوجيات مناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين من أجل زيادة توافر الأغذية والوصول بصورة أفضل إلى الأسواق	33	29	△
4.1.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتصميم وتنفيذ سياسات ونهج تشجّع نظما ابتكارية ومناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين لتقديم الخدمات ونماذج البنية الأساسية الريفية	11	13	●
5.1.3	عدد البلدان أو المؤسسات الإقليمية المستهدفة التي تلقّت الدعم لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات مستدامة وشمولية وصراعية للقضايا الجنسانية في مجال التنمية الريفية واستراتيجيات للحدّ من الفقر	24	35	●
1.2.3	عدد البلدان التي دعّمت من أجل تنقيح أو صياغة سياسات التنمية الريفية الزراعية التي تدمج مبادئ العمل الريفي اللائق كهدف رئيسي، أو لتنفيذ برامج العمل الريفي اللائق	20	13	△
2.2.3	عدد البلدان التي تمّ توفير المساعدة لها لدعم تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية	4	5	●
3.2.3	عدد منتجات المعرفة بشأن العمل الريفي اللائق التي جرى وضعها ونشرها	16	19	●
1.3.3	عدد البلدان التي وفّر لها الدعم لتحسين تصميم وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية المناصرة للفقراء، والمراعية للعمر وللمساواة بين الجنسين تستهدف سكان الأرياف	17	18	●
2.3.3	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتحسين القدرات من أجل رصد نظم الحماية الاجتماعية وتأثيرها على الحدّ من الفقر في الريف	12	9	△

الإنجاز: كلي (الفعلي ≥ المستهدف): ● ؛ جزئي (الفعلي < المستهدف): △

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

121- يتّخذ التحدي الذي يواجه العالم لتحقيق هدف التنمية المستدامة 1 بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله، أبعاداً هائلة: فلا يزال أكثر من 2 مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر[15]، ونحو 767 مليون شخص منهم يعيشون في حالة من الفقر المدقع[16]. وفي مقابل تحقيق تقدم كبير على صعيد الحد من الفقر المطلق خلال العقود القليلة الأخيرة، لم يكن التقدم متساوٍ للجميع، بل كان التقدم في بعض المناطق راكداً أو حتى انعكس. ولا تزال أوجه التفاوت منتشرة بين الطبقات الاقتصادية والمناطق الريفية والحضرية والأقاليم والمجموعات العرقية والرجال والنساء.

122- وفي العديد من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، يتجاوز النمو السكاني نمو الوظائف، مما يؤدي إلى البطالة نتيجة لنقص الفرص الاقتصادية، والنفاذ غير الكافي إلى الموارد الإنتاجية، والافتقار إلى المهارات[17]. وتتسارع وتيرة الهجرة بدافع البؤس، ويعيش حوالي نصف الفقراء الذين يعانون من الفقر المدقع في دول هشة، مما يشير إلى الحاجة إلى التصدي للفقر على امتداد السلسلة المتداخلة للشؤون الإنسانية والإنمائية.[18]

123- ويبدأ البرنامج الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحد من الفقر في الريف في الزراعة، ويتخذ نهجاً واسع النطاق ومتعدد الأبعاد لدعم البلدان في ما يلي:

(أ) تعزيز إمكانية وصول فقراء الريف إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمنظمات والأسواق من خلال العمل مع المنظمات الريفية (المخرج 3-1-1)؛ وتعزيز تنفيذ نُهج مناصرة للفقراء بالنسبة إلى سياسات وبرامج تحسن الحصول على الموارد الطبيعية والتكنولوجيات والابتكارات (المخرجات من 3-1-2 إلى 3-1-4)؛ وتوفير المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر (المخرج 3-1-5)؛

(ب) تعزيز فرص العمل اللائق من خلال دعم السياسات القائمة على الأدلة وتنمية القدرات ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء في الريف (المخرجات من 3-2-1 إلى 3-2-3)؛ وتوفير الدعم على مستوى السياسات لتوسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية ليشمل المناطق الريفية (المخرج 3-2-2)؛

(ج) تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من خلال المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات ونظم المعلومات وصكوك المعرفة القائمة على الأدلة من أجل تحسين سبل كسب العيش في الريف وتعزيز قدرة فقراء الأرياف على إدارة المخاطر (المخرجات من 3-3-1 إلى 3-3-2).

---

[15] Regional Aggregation Using 2011 PPP and $3.2/Day Poverty Line." *PovcalNet*, World Bank, iresearch.worldbank.org/PovcalNet/povDuplicateWB.aspx. Accessed April 12, 2018

[16] *Poverty*, World Bank, 11 Apr. 2018, www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview#1

[17] حالة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة. 2017.

[18] Laurence Chandy, Natasha Ledlie, and Veronika Penciakova. *The Final Countdown: Prospects for Ending Extreme Poverty by 2030*. The Brookings Institution, 2013.

124- ويتم تقييم عمل المنظمة في مجال الحد من الفقر في الريف على مستوى الهدف الاستراتيجي من خلال مؤشر أهداف التنمية المستدامة 1-1-1، الذي يقيس نسبة الأشخاص دون خط الفقر الدولي، وفي حين أن توافر البيانات لا يزال محدوداً، بالنسبة للسنوات التي تتوفر فيها البيانات، فإن هذه النسبة قد انخفضت من 28 في المائة في المتوسط بين 1998 و2002 إلى 10.7 في المائة في عام 2013. ويمثل ذلك اتجاهاً إيجابياً سيلزم تحليله في تقارير تنفيذ البرنامج المستقبلية، مع بيانات أحدث لمقارنة التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

محور التركيز...

تنزانيا

في تنزانيا، دعمت منظمة الأغذية والزراعة، بالشراكة مع مؤسسة Rabobank/National Microbank ووزارة الزراعة، إدخال تكنولوجيات جديدة في إنتاج الأرزّ غير المقشور والكسافا، وتشجيع استخدام أصناف البذور العالية الإنتاجية والتكنولوجيات المدّخرة لليد العاملة، وتوفير التدريب على نظام تكثيف الأرزّ، وإدارة المياه، وممارسات ما بعد الحصاد. ونتيجة لذلك، تحسن إنتاج الأرزّ غير المقشور وتخزينه وتسويقه، وزادت مستويات الإنتاجية من 0.5 إلى 5 أطنان لكل فدان تقريباً. وأخيراً، تم إنشاء بنوك مجتمعية قروية وانضمّ المزارعون إلى الجمعيات التعاونية للتسويق الزراعي.

غواتيمالا

في غواتيمالا، قدم مرفق الغابات والمزارع الدعم الفني لجمعية Asociación de Comunidades Forestales de Petén لتقوية النساء المنتجات اللواتي يجمعن بندق Ramón. ونتيجة لذلك، تمت إضافة بندق Ramón إلى قائمة الأطعمة الصحية للتغذية المدرسية، مما خلق فرصة جديدة لربط منتجي بندق Ramón مع المشتريات العامة. ووفقاً لخطط إدارة امتيازات الغابات في مقاطعة Petén، هناك إمكانية للإدارة المستدامة لـ800 طن من بندق Ramón، ما سيمثل دخلاً سنوياً إضافياً قدره 640 000 دولار أمريكي للعائلات.

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

أنتجت شراكة بين اليونيسف ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن برامج التحويلات النقدية الوطنية أدلة دقيقة وفي الوقت المناسب توضح التأثيرات البعيدة المدى للتحويلات النقدية غير المشروطة على رفاه الأطفال والعائلات والمجتمعات. وأشارت الأدلة إلى وجود تأثير إيجابي كبير على الالتحاق بالمدارس، وسبل المعيشة والصحة والأمن الغذائي والاستثمارات الزراعية. وقد أدى التعاون بين صانعي السياسات الوطنية والشركاء في التنمية والباحثين إلى توسيع برامج التحويلات النقدية وسياسات الحماية الاجتماعية عبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. والأهم من ذلك، أنها عززت الفكرة التي مفادها أن إعطاء الأموال إلى أفقر الأطفال والعائلات والمجتمعات وأشدهم ضعفاً يشكل استثمارا مفيدا للمستقبل.

وقُدم العمل في كتاب بعنوان — *من الأدلة إلى الإجراءات: قصة التحويلات النقدية وتقييم أثرها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى* — الذي أطلق في سياق مجلس التعاون بين وكالات الحماية الاجتماعية، في حدث إقليمي من خلال هيكل Mail-and-Guardian في جنوب أفريقيا، وكذلك في بلدان محددة.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

125- يتناول البرنامج الاستراتيجي 3 مسألة الحصول على الموارد والخدمات الريفية والتكنولوجيات والأسواق، ويشجع على تمكين الأفراد في سياق الإنتاج الزراعي المستدام (المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات) (الناتج 1). وإن هذه القضايا ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى الحد من الفقر ولكنها ليست كافية بحد ذاتها. وتكمّل المنظمة عملها في مجال الزراعة المستدامة بمساهمات أساسية في العمالة الريفية اللائقة (الناتج 2) والحماية الاجتماعية (الناتج 3). ويربط البرنامج الاستراتيجي 3 مجالات العمل هذه من خلال استراتيجيات واسعة النطاق للحد من الفقر الريفي وتحقيق التنمية، من أجل زيادة مساهمة المنظمة في تحقيق هدف التنمية المستدامة 1. وكما تم التأكيد عليه في *تقييم مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الحد من الفقر في الريف*، الصادر في مارس/آذار 2017، فإنه من أجل معالجة الحد من الفقر بشكل فعال، يجب أن تتجاوز مشاركة المنظمة على المستوى القطري خطة التنمية الزراعية، لتحقيق أثر طويل الأمد.

126- ويحدد هدف التنمية المستدامة 1 غاية طموحة تتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وقد ساهم عمل المنظمة في الفترة 2016-2017 في تحقيق هذه الغاية، من خلال العمل المركز على الروابط الوثيقة بين الفقر والأمن الغذائي والزراعة، ومن خلال الاستفادة من الزراعة والتنمية الريفية كنقاط دخول لمعالجة قضايا الحصول على الموارد والتمكين والعمالة والحماية الاجتماعية والهجرة. وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة في زيادة الإنتاجية والدخل لأصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، من خلال تعزيز الوصول الآمن والمتساوي إلى الأراضي والموارد الإنتاجية والخدمات الريفية الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، عملت المنظمة على ضمان تحسين وصول سكان الريف إلى سلاسل القيمة وفرص العمل الريفية الأخرى اللائقة، وخاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء، كما عملت في سبيل القضاء على عمالة الأطفال في القطاعات الزراعية.

127- ولعبت المنظمة كذلك، ضمن شراكة مع الجهات الفاعلة الأخرى، دورا رئيسيا في دعم تصميم نظم الحماية الاجتماعية وتنفيذها من أجل تحسين تغطيتها، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمناطق الريفية وتعزيز التآزر مع الأمن الغذائي والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية. وأخيراً، فإن خبرة المنظمة في دعم إيجاد ظروف أفضل وسبل معيشة مرنة في المناطق الريفية، تضع المنظمة في وضع يخولها لعب دور قوي في ما يتعلق بقضايا الهجرة، من خلال معالجة الأسباب الجذرية للهجرة والتشريد وتسخير الإمكانات التنموية للهجرة، خاصة من حيث الأمن الغذائي والحد من الفقر.

تقييم النواتج

128- ويرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 3 في الملحق 4.

129- ومع حلول نهاية عام 2017، سجل 43 في المائة من البلدان تحسنًا في وصول فقراء الأرياف إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمؤسسات والأسواق (3-1-ألف)، مقارنة بعام 2013. وفي حين أن الوضع قد تحسن في العديد من البلدان، فإن نسبة البلدان التي ظلت في فئات الأداء المنخفض والمتوسط إلى المنخفض بقيت ثابتة عند 15-16 في المائة خلال فترة الأربع سنوات.

130- وبالمثل، عززت المنظمات الريفية ذات الصلة، والمؤسسات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرون، بحلول سنة 2017، قدراتهم على تحسين الحصول العادل على الموارد الإنتاجية للرجال والنساء، والخدمات المناسبة، والمنظمات والأسواق، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية (3-1-باء)، وسجلت 13 في المائة من البلدان تحسنًا منذ عام 2017 مقارنة بنهاية عام 2013. وعلى الرغم من أن هذه الحركة كانت إيجابية، إلا أنها تشكل تغير أصغر مقارنة بالأداء الأقوى بين المؤشرات الأخرى للهدف الاستراتيجي 3.

131- وكان لدى 58 في المائة من البلدان مجموعة محسنة من السياسات والمؤسسات والتدخلات لتوليد العمالة الريفية اللائقة، بما في ذلك للنساء والشباب (2-3-ألف) مقارنة بعام 2013. وتظهر البيانات على مستوى النواتج نجاحاً كبيراً، كما هو الحالم المخرجات التي تجاوزت الغاية بالنسبة إلى اثنين من ثلاثة مؤشرات.

132- وعززت البلدان نظم الحماية الاجتماعية لديها مع مرور الوقت وبشكل مطرد (3-3-ألف). وسجل 50 في المائة منها تحسنًا منذ عام 2013 وبحلول سنة 2017، أظهر 71 في المائة أداء مرضيًا أو مرتفعًا. والنسبة المئوية للبلدان التي تقع في فئات الأداء المتوسط إلى المرتفع أو المرتفع هي أقل مما هي بالنسبة إلى المؤشرات الأخرى من الهدف الاستراتيجي 3، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى أن البيئة التمكينية للحماية الاجتماعية بدأت من خط أساس منخفض مقارنة بالمؤشرات الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن 48 في المائة من البلدان انتقلت إلى فئتي الأداء الأدنى في عام 2013، وكانت هذه النسبة 29 في المائة فقط في عام 2017. وينعكس ذلك من خلال مؤشرات المخرجات أيضاً. وفي منتصف فترة السنتين، كانت مؤشرات المخرجات الخاصة بالحماية الاجتماعية للبرنامج الاستراتيجي 3 متخلفة، ولكن بحلول نهاية فترة السنتين تم تحقيق أحد المخرجات بالكامل في حين تم تحقيق الآخر بشكل جزئي.

133- ومن حيث مساهمة المنظمة في التقدم على مستوى النواتج، كان المجيبون على المسح إيجابيين للغاية حيث أنهم صنّفوا مساهمة المنظمة بالنسبة إلى كل من النواتج في خانة المعتدلة أو الملحوظة في ما لا يقلّ عن 95 في المائة من مجمل نواتج الهدف الاستراتيجي 3.

تقييم النتائج (المخرجات) التي تحققت في الفترة 2016-2017

134- كما هو مبين في *الملحق 4*، حققت منظمة الأغذية والزراعة غايات 7 من أصل 10 مخرجات، في فترة السنتين 2016-2017.

135- ودعمت منظمة الأغذية والزراعة بنشاط المنظمات الريفية في 35 بلداً لتقديم الخدمات والمشاركة في عمليات السياسات الوطنية والدفاع عن مصالح صغار المنتجين (1-1-3). وقدمت المنظمة، في 26 بلداً، جدول أعمال السياسات المتعلقة بالوصول المنصف لفقراء الريف إلى موارد الأراضي والغابات (2-1-3). وبالإضافة إلى ذلك، عززت الأسر الريفية في 29 بلداً سبل عيشها من خلال تحسين الوصول إلى المعارف والتكنولوجيات والمدخلات والأسواق (3-1-3). وتم تطوير سياسات ومنهجيات واستراتيجيات للخدمات الريفية المبتكرة والفعالة في 13 بلداً، مع التركيز على المشاركة المجتمعية في التخطيط على مستوى البلديات، واستخدام منظمات المنتجين كمقدمي خدمات، ودمج منهج لصالح الفقراء يراعي المساواة بين الجنسين في تقديم الخدمات (4-1-3). وأخيراً، دعمت المنظمة أكثر من 25 بلداً من البلدان الأعضاء وعشر مؤسسات في جهودها الرامية إلى وضع الاستراتيجيات المستدامة للتنمية الريفية والحد من الفقر المراعية للمساواة بين الجنسين، وتنفيذها ورصدها (5-1-3).

136- وفي الفترة 2016-2017، وبدعم تقني من المنظمة وفي مجال السياسات، قام 13 بلداً بوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج لتوليد فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، واستهداف الشابات والشباب الريفيين بشكل خاص (1-2-3). وقدمت المنظمة الدعم إلى خمسة بلدان في مجال توسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية، ولا سيما دعم جهود البلدان الرامية إلى القضاء على عمالة الأطفال في الزراعة واستكشاف فرص عمل لائقة للشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و17 عاماً (2-2-3). وأخيراً، تم الانتهاء من 19 منتجا للمعرفة وتحسين قاعدة المعارف بشأن العمل اللائق في الزراعة والمناطق الريفية والهجرة (3-2-3).

137- ودعمت المنظمة 18 بلداً في تحسين نظم الحماية الاجتماعية لتشجيع التنمية الريفية المستدامة والعادلة والحد من الفقر والأمن الغذائي والتغذية (1-3-3). وبالإضافة إلى ذلك، حسّنت المنظمة القدرات في تسعة بلدان في مجال رصد نظم الحماية الاجتماعية وتأثيرها على الحد من الفقر في الأرياف (2-3-3).

أبرز الإنجازات على المستوى العالمي

138- عملت منظمة الأغذية والزراعة، من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب، على مبادرات هامة في مجال الحد من الفقر في الريف، وتعاونت مع الصين من أجل تبادل أفضل الممارسات بشأن القضاء على الفقر المدقع مع البلدان النامية. كما عززت المنظمة التعاون في ما بين بلدان الجنوب بين الهند وغانا وكينيا والسنغال وغامبيا وإثيوبيا. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العمل مع باراغواي وإكوادور لتبادل الخبرات مع حكومة بوليفيا بشأن حصول النساء على القروض.

139- وحقق عمل المنظمة في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة في الريف تقدماً كبيراً في جميع أنحاء العالم. وباعتبارها الوكالة المسؤولة عن مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-أ-2 بشأن ضمان الحقوق القانونية للمرأة في ما يتعلق بملكية الأراضي و/أو إدارتها، وضعت المنظمة منهجية لدعم البلدان في رفع التقارير وتم تجريبها في عشرة بلدان لتقارير عام 2018. وبالإضافة إلى ذلك، طبق 31 بلداً أداة تقييم التشريعات في المنظمة لتحديد مجالات ملموسة من أجل تحسين الإطار القانوني، لضمان تمتع النساء والفتيات بحقوق متساوية لملكية الأراضي والوصول إليها.

140- وساهمت منظمة الأغذية والزراعة بنشاط، طوال عام 2017، في عمل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، مما ساهم في رفع الوعي على المستوى العالمي بشأن العوامل المحددة التي تدفع إلى الهجرة من الأرياف، وبشأن أهمية التنمية الريفية والزراعية لمواجهة تحديات الهجرة. ومثلت الاحتفالات بيوم الأغذية العالمي لعام 2017، وموضوعها حول الهجرة، فرصة للمنظمة لزيادة الوعي بشأن الروابط بين الهجرة والأمن الغذائي والتنمية الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية لإعداد أول أطلس للهجرة الريفية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعنوان "*تحركات الريف الأفريقي*"، الذي يلبي الحاجة الماسة إلى تكوين فهم أفضل لديناميكيات الهجرة في أفريقيا.

141- ولتعزيز العمل اللائق في مصايد الأسماك، أقامت منظمة الأغذية والزراعة حوار Vigo، وهو نقاش متعدد أصحاب المصلحة، يجمع بين القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ونقابات العمال وغيرهم من أصحاب المصلحة المرموقين، لمناقشة القضايا والأعمال ذات الأولوية بشأن ظروف العمل في هذا القطاع. وركزت المداولات على تنفيذ الصكوك الدولية لمصايد الأسماك والعمل في الآونة الأخيرة، بصفتها نهج استراتيجية لمكافحة انتهاكات حقوق الإنسان وحقوق العمل في سلاسل قيمة الأسماك.

142- وعملت المنظمة كعنصر فاعل رئيسي في الحماية الاجتماعية والإدماج المثمر من خلال المشاركة الناشطة، في عام 2016، في مجلس التعاون بين وكالات الحماية الاجتماعية الذي دعا إلى تحديد الأولوية للحماية الاجتماعية التي تستجيب للصدمات. وبالإضافة إلى ذلك، ساهمت المنظمة في مبادرة تقييم الحماية الاجتماعية المشتركة بين الوكالات، لتطوير مجموعة من الأدوات التي ستساعد البلدان على تحسين نظم الحماية الاجتماعية لديها، ولا سيما أداة لتقييم كيفية مساهمة برامج الحماية الاجتماعية في الأمن الغذائي والتغذية.

أبرز الإنجازات على المستويين الإقليمي والقطري

143- أفضل طريقة لتمكين الرجال والنساء هي من خلال تعزيز العمل الجماعي. وقد قام مرفق الغابات والمزارع، الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة، بتعزيز منظمات المنتجين، وتحسين الحوار بين منظمات المنتجين والحكومات، وتسهيل الحوار والتواصل بين الأسر الريفية. وبحلول نهاية عام 2017، عزز مرفق الغابات والمزارع 947 منظمة للمنتجين على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، أي ما يمثل أكثر من 30 مليون منتج، مما أدى إلى حدوث 33 تغييراً في السياسات أو اللوائح لصالحهم؛ ووضعت 279 منظمة للمنتجين خطط أعمال؛ وتمكنت 158 منظمة من الحصول على موارد مالية جديدة.

144- وتعتبر المجترات الصغيرة "ماشية الفقراء". وقد دعمت منظمة الأغذية والزراعة، في منطقتين من إثيوبيا، برنامجاً متكاملاً يجمع بين ممارسات الإنتاج المحسنة، والوصول إلى التمويل، وتطوير القدرات، وتحليل خلق فرص العمل على طول سلاسل القيمة للمجترات الصغيرة. وأدى هذا النشاط، الذي يتماشى مع الخطة الوطنية الرئيسية للثروة الحيوانية في إثيوبيا، إلى توليد اهتمام لدى الشركاء الماليين في تمويل إعداد خطط العمل الوطنية لقطاع المجترات الصغيرة الفرعي في إثيوبيا، ثم في بوركينا فاسو في وقت لاحق.

145- وفي نيكاراغوا، ساهمت المنظمة في تنمية قدرات موظفي المعهد الوطني للتكنولوجيا الزراعية، ودعمت تطوير نموذج الابتكار القائم على المشاركة الذي يستخدمه المعهد الآن لتوجيه أبحاثه وابتكاراته التكنولوجية. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت المنظمة صياغة استراتيجية الاتصال من أجل التنمية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الممارسات الجيدة وتبادل المعارف. وتم إنتاج 42 برنامجاً تلفزيونياً حول الممارسات الزراعية المحسّنة وتم بثها لتصل إلى ما يقارب 70 ألف أسرة.

146- وفي الهند، قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لتقييم أثر برامج الاستثمار الواسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، قامت منظمة الأغذية والزراعة بتقييم تأثير مشروع "بيهار لسبل العيش الريفية" الممول من البنك الدولي، الذي يهدف إلى تمكين 1.5 مليون امرأة في مجموعات المساعدة الذاتية، واتحادات للإدماج المالي، وسبل العيش الزراعية وغير الزراعية، والعمل الاجتماعي والاستحقاقات. واستناداً إلى هذا العمل، قدمت المنظمة المشورة إلى صانعي السياسات في الحكومات والمؤسسات المالية، وعززت قدرات التقييم في بيهار، وقدمت نموذجاً لتقييم أكبر برنامج للحد من الفقر في الهند، أي المهمة الوطنية لسبل العيش الريفية.

147- ونفذت منظمة الأغذية والزراعة، بالشراكة مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، الذي استفادت منه قرابة 40 ألف امرأة ريفية في سبعة بلدان. وتمكنت المرأة الريفية من خلال هذا البرنامج من الوصول إلى الخدمات المالية، وتلقت خدمات تنمية الأعمال، وأكملت دورات تدريبية في مجال التكنولوجيا الزراعية، وتلقت المشورة في مجال التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، حسّن البرنامج قدرة المرأة الريفية على التأثير في عمليات السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، مما أدى إلى زيادة مشاركتها في الحوارات المتعلقة بالسياسات.

148- وقدمت منظمة الأغذية والزراعة الدعم لاجتماع شباب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في بنما، حيث تمت الموافقة على جدول أعمال إقليمي لشباب الريف. وفي وقت لاحق، أصدر الاجتماع الوزاري الرابع المعني بالزراعة الأسرية والتنمية الريفية اتفاقاً مخصصاً لذلك.

149- وعُقدت حلقة عمل إقليمية في غانا، برعاية الشراكة الدولية للتعاون بشأن عمالة الأطفال في الزراعة، حضرها ممثلون من 13 بلدا أفريقيا. ولأول مرة، تم جمع نقابات العمال الريفيين ومنظمات المنتجين لتبادل الخبرات بشأن التنظيم لمكافحة عمالة الأطفال في الزراعة. وتبادلت المنظمات المشاركة المعرفة ووضعت نداءً للعمل تم إطلاقه في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 خلال المؤتمر العالمي الرابع بشأن عمالة الأطفال في بوينس آيرس.

150- وفي لبنان، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية أول دليل للممارسين باللغة العربية عن عمالة الأطفال في الزراعة. وقد أدى تدفق عائلات اللاجئين السوريين إلى زيادة كبيرة في عمالة الأطفال في البلاد، ولا سيما في الزراعة. وسيلبي هذا الدليل، خارج لبنان، النقص في المعلومات العملية في المنطقة العربية حول كيفية التعامل مع الأطفال العاملين في مجال الزراعة.

151- وفي تونس وإثيوبيا، نفذت منظمة الأغذية والزراعة مشـــروع "تنقل الشـــباب والأمن الغذائي والحد من الفقر في المناطق الريفية" الذي أدى إلى اختبار آليات مبتكرة لخلق فرص عمل للشـــباب في المناطق الريفية كبديل للهجرة، مثل تقديم الدعم التقني لتمكين الشـــباب من بدء مشـــاريعهم الخاصـــة. وســـاهم المشـــروع في دمج الهجرة في ســـياســـات واستراتيجيات التنمية الزراعية والريفية، وتوليد المعرفة بشأن الهجرة الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة في رئاسة مجموعة عمل معنية بالعمالة الريفية في وزارة الزراعة في إثيوبيا، مما أدى إلى تطوير اسـتراتيجية لخلق فرص العمل في المناطق الريفية في مايو/أيار 2017.

152- وفي رواندا، شـــاركت منظمة الأغذية والزراعة في دورة رفيعة المســـتوى في البرلمان أســـفرت عن التزامات لدعم التماســـك بين الحماية الاجتماعية والزراعة، فضـــلا عن تنفيذ مشـــروع متكامل لتوفير الدعم الإنتاجي والاجتماعي للأسر الفقيرة.

153- وفي ليســـوتو، أدى الجفاف الناجم عن ظاهرة النينيو إلى توســـيع الحماية الاجتماعية كوســـيلة فعالة من حيث التكلفة للاســـتجابة للأزمات. ودعمت منظمة الأغذية والزراعة هذه الجهود من خلال توفير حزمة متكاملة من المنتجات الغذائية والتغذوية (+cash) للمساعدة على إنقاذ سبل العيش.

154- وفي لبنان، تعاونت منظمة الأغذية والزراعة مع وزارة الزراعة، من خلال آلية دعم برامج الشـــركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة لوضـــع وتنفيذ ســـجل للمزارعين. وعن طريق تحســـين حصـــول الوزارة على البيانات والخرائط، دعمت المنظمة إجراء تحسينات في عملية تسجيل أكثر كفاءة للمزارعين.

155- وفي أمريكا اللاتينية، أصبحت منظمة الأغذية والزراعة شـريكاً اسـتراتيجياً في منظومة التكامل لأمريكا الوسـطى من أجل وضـــع جدول أعمال إقليمي للحماية الاجتماعية والإدماج المثمر، ولتعزيز القدرات الوطنية في جميع البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى. وتستمر المنظمة في قيادة عمليات تنمية القدرات التي تستهدف صانعي السـياسـات بشـأن الروابط والتآزر بين الحماية الاجتماعية والحد من الفقر والأمن الغذائي، ضـمن شـراكة مع منظومة التكامل لأمريكا الوسطى واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

تعميم المساواة بين الجنسين والحوكمة والمناخ والتغذية

عممت منظمة الأغذية والزراعة المساواة بين الجنسين في جميع أعمالها في مجال الحد من الفقر في المناطق الريفية، واستفاد من ذلك ما لا يقل عن 48 بلداً. وعلى سبيل المثال، بحلول نهاية عام 2017، تم إنشاء 600 1 نادي ديميترا في أفريقيا (النيجر والسنغال ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وغانا)، وبلغ عدد الأعضاء 000 50 شخص، ثلثاهم من النساء. وتتمثل إحدى فوائد النادي العديدة في زيادة الوعي بشأن عدم المساواة بين الجنسين، لا سيما في ما يتعلق بأدوار المرأة في الأسرة والمجتمع.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية في وضع السياسات في الافتقار إلى البيانات المصنفة بحسب الجنسين والفقر من المناطق الريفية. ولسد هذه الفجوة، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بالاشتراك مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والبنك الدولي، بتطوير نظام معلومات عن سبل العيش الريفية لتزويد واضعي السياسات بالأدلة التي تستهدف المستفيدين بشكل أكثر فعالية، ورصد المؤشرات المتعلقة بهدفي التنمية المستدامة 1 و2.

وفي سياق عملها المتنامي بشأن الهجرة، بدأت منظمة الأغذية والزراعة العمل لاستكشاف العلاقة بين الهجرة والزراعة وتغير المناخ. وتم إنتاج مواد المعرفة وتنمية القدرات لتسليط الضوء على الأدلة والثغرات القائمة، وتقديم التوصيات بشأن الإجراءات التعاونية.

وعملت منظمة الأغذية والزراعة مع قيرغيزستان وأرمينيا لتطوير القدرة على تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، في إطار برنامج يموله الاتحاد الروسي. ودعمت المنظمة مشاريع cash+ التجريبية في كلا البلدين، وأجرت أعمالاً في مجال التثقيف التغذوي والزراعة التي تراعي التغذية.

وكجزء من عملها في التداخل بين تغير المناخ وهدفي التنمية المستدامة 1 و2، شاركت منظمة الأغذية والزراعة مع مركز المناخ التابع للصليب الأحمر والهلال الأحمر، لزيادة المعرفة والتوعية والقدرات حول كيفية استخدام برامج الحماية الاجتماعية لإدارة المخاطر الناجمة عن تغير المناخ، من أجل زيادة قدرة الفئات الضعيفة والفقراء في الريف على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، شاركت المنظمة في أيام التنمية والمناخ في مؤتمري الأطراف الثاني والعشرين والثالث والعشرين، حيث قدمت أداة تفاعلية جديدة حول المخاطر المرتبطة بالمناخ والحماية الاجتماعية، تم تطويرها أيضاً بالشراكة مع مركز المناخ.

الدروس الرئيسية المستفادة

- أقرّت منظمة الأغذية والزراعة بالحاجة إلى تكامل أقوى لأنشطة البرنامج الاستراتيجي 3 مع البرامج الاستراتيجية الأخرى، من أجل تعظيم مساهمتها في الحد من الفقر وهدف التنمية المستدامة 1. كما تم تسليط الضوء عليه في تقييم مساهمة المنظمة في الحد من الفقر في المناطق الريفية، ستستفيد المنظمة من تعميق مبادراتها البرامجية المتعددة القطاعات والمشتركة بين البرامج، مثل الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية والقضاء على الجوع (الهدف الاستراتيجي 1 والهدف الاستراتيجي 3)، والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات (الهدف الاستراتيجي 3 والهدف الاستراتيجي 5)، والهجرة (الهدف الاستراتيجي 3 والهدف الاستراتيجي 5)، ونظم سلسلة القيمة الشاملة الغذائية

(الهدف الاستراتيجي 3 والهدف الاستراتيجي 4)، والعمالة اللائقة وتحسين سبل العيش في الزراعة، بما في ذلك الزراعة الأسرية (الهدف الاستراتيجي 2 والهدف الاستراتيجي 3).

- حتى الآن، تم تضمين العمل المتعلق بالسياسات في النواتج الثلاثة للبرنامج الاستراتيجي 3. وأثناء إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018–2021، وفي سياق أهداف التنمية المستدامة، أصبح من الواضح أن هناك حاجة إلى جهد أقوى ومتعدد القطاعات لدعم البلدان في إحراز تقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة 1. واستجابة لذلك، أضافت منظمة الأغذية والزراعة ناتجاً رابعاً لإطار عمل البرنامج الاستراتيجي 3 للفترة 2018–2019 لدعم قدرات البلدان على تنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج متعددة القطاعات تراعي المساواة بين الجنسين، للحد من الفقر. ولكي تتكلل هذه الجهود بالنجاح، سيكون من الضروري التركيز بشكل خاص على معالجة الاقتصاد السياسي للحد من الفقر في الريف من خلال العمل في مجال السياسات، والدعوة، ومشاركة أصحاب المصلحة، والتنسيق المتعدد القطاعات، والتعاون في ما بين بلدان الجنوب، والشراكات.

- من التحديات الأخرى التي لوحظت في تقييم البرنامج الاستراتيجي 3، الافتقار إلى القدرة على إجراء تحليل للفقر، في كل من الوحدات الفنية والمكاتب اللامركزية، لضمان إدراج النهج لصالح الفقراء في تصميم أطر البرمجة القطرية والمشاريع والبرامج. ولذلك، تقوم منظمة الأغذية والزراعة بوضع إطار منهجي وبرنامج لتنمية القدرات لضمان تحسين إدراج أبعاد الفقر وإدماجها في عمل المنظمة.

أنظمة الغذاء

الهدف الاستراتيجي 4

قياس المساهمة في تمكين نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة

الأهداف الاستراتيجية

مؤشر أهداف التنمية المستدامة[1]		2013 (أو أقرب إحصالية قبل ذلك)	2017 (أو أقرب إحصالية قبل ذلك)
1.11.17	حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً في صادرات البضائع العالمية	[2]%1.1	[2]%0.9

[1] تم استبعاد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التالية بسبب نقص البيانات: 2.3.1، 2.ج.1، 12.3.1.

[2] حصة صادرات البضائع بأقل البلدان نمواً فقط.

النتائج

النسبة المئوية للبلدان التي تحسن فيها المؤشر (من 2013 إلى 2017)	المؤشر[3]	النسبة المئوية للبلدان التي سجل فيها المؤشر المتوسط إلى المرتفع (2013 و 2017)
%8	1.4.أ البلدان التي قامت بمواءمة السياسات والأنظمة والآليات الوطنية التجارية (المتصلة بالتجارة الدولية في مجال الزراعة والغابات والأغذية والمنتجات) بحيث تتطابق مع الاتفاقات	2013 %92 2017 %94
%33	1.4.ج البلدان النامية التي ارتفع فيها مؤشر النظم التنظيمية في منظمة الأغذية والزراعة	2013 %36 2017 %66
%41	2.4.ب البلدان التي انخفض فيها مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بشأن الفاقد من الأغذية[4]	2013 %38 2017 %56
%18	3.4.أ البلدان التي ازدادت فيها الاكتتابات للزراعة بالأرقام الحقيقية (معدّلة حسب التضخم)	2013 %60 2017 %68
%34	3.4.ب البلدان التي ازدادت فيها نسبة الاستثمار الزراعي	2013 %57 2017 %68

[3] مؤشرات النتائج المستبعدة بسبب نقص البيانات: 2.4.أ، 3.4.ج؛ البيانات من النتيجة 1.4.ب ذكرت في الملحق 4.

[4] مؤشر الشريحة الثالثة: أفرب تقدير مستخدم.

المخرجات

المؤشر		المستهدف (بنهاية 2017)	الفعلي (بنهاية 2017)	ما تم إنجازه
1.1.4	عدد المعايير الدولية الجديدة أو المنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية - النظر في قضايا جديدة - التقدم في مشاريع المعايير - اعتماد معايير جديدة	16 105 34	49 93 107	● △ ●
2.1.4	عدد الاتفاقات ذات الصلة بالتجارة التي وفّرت فيها الفاو الإثباتات أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار.	39	43	●
3.1.4	عدد منتجات معلومات السوق التابعة للفاو التي زاد استخدامها.	11	25	△
4.1.4	عدد البلدان و/أو الهيئات الإقليمية التي وفرت لها الفاو الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية للصحة النباتية والحيوانية وسلامة وجودة الأغذية - الصحة النباتية - الصحة الحيوانية - مراقبة الأغذية	21 18 23	28 37 47	● ● ●
1.2.4	عدد المؤسسات التي تستفيد من دعم الفاو في مجال صياغة وتنفيذ استراتيجيات، وتوفير سلع عامة تعزّز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية.	53	94	●
2.2.4	عدد البلدان التي وفّرت فيها الفاو الدعم للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية.	29	50	●
3.2.4	عدد البلدان التي وفّرت لها الفاو الدعم لتنفيذ سلاسل قيمة تتسم بالشمولية والكفاءة والاستدامة.	60	58	△
1.3.4	عدد المؤسسات التي وفّرت لها الفاو الدعم لزيادة توافر المنتجات والخدمات المالية المقدّمة إلى القطاع الزراعي.	61	48	△
2.3.4	عدد البلدان التي وفّرت لها الفاو الدعم لزيادة الاستثمار الرشيد في نظم للأغذية الزراعية تتّسم بالكفاءة والشمولية.	13	42	●
3.3.4	عدد البلدان التي تتلقى دعم الفاو في مجال رصد وتحليل وإصلاح السياسات الغذائية والزراعية.	15	13	△

الإنجاز: كلي (الفعلي ≤ المستهدف): ● / جزئي (الفعلي > المستهدف): △

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

156- تُعتبر المشاركة الفعّالة للبلدان في تحديد معالم نظم الأغذية والزراعة الآخذة في التطور سريعاً أمراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية. وسيساعد تحسين كفاءة هذه النظم على ضمان الاستخدام المسؤول للموارد المتاحة وتيسير إنتاج وتسليم منتجات صحية وآمنة. وسيعزز دعم مشاركة المنتجين من أصحاب الحيازات الصغيرة والبلدان الصغيرة اقتصادياً شمولية هذه النظم. وتساهم منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) في إتاحة نظم زراعية شاملة وكفؤة عن طريق تناول ثلاثة مجالات عمل حاسمة الأهمية بالشراكة مع الحكومات والجماعة الإنمائية وأصحاب المصلحة المعنيين لضمان ما يلي:

(أ) تعزيز الاتفاقات والآليات والمعايير الدولية، التي تعكس بشكل أفضل المتطلبات المختلفة للبلدان والتي تيسر قدرات البلدان على تنفيذها (النواتج 4-1-1، و4-1-2، و4-1-3، و4-1-4)؛

(ب) تنمية الصناعة الزراعية وسلسلة الأغذية الزراعية التي تُجمِّع الاستراتيجيات المتماسكة للقطاعات الفرعية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لإتاحة الفرصة لظهور واعتماد نماذج عمل فعالة، وللحد من الفاقد والمهدر من الأغذية (النواتج 4-2-1، و4-2-2، و4-2-3)؛

(ج) وضع سياسات داعمة وصكوك مالية واستثمارات من شأنها تحسين الحوافز للجهات الفاعلة الصغيرة الحجم، وللبيئة التي يجب أن تعمل فيها (النواتج 4-3-1، و4-3-2، و4-3-3).

157- وعلى مستوى الهدف الاستراتيجي، سوف يدعم التقدم في هذه المجالات الثلاثة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة من حيث الكفاءة (المؤشرات 2-3-1، و2-ج-1 و12-3-1) والشمولية (المؤشر 17-11-1) في نظمها الزراعية والغذائية.

محور التركيز ...

ندالي

قدمّ البرنامج الاستراتيجي 4، بالتعاون الوثيق مع البرنامج الاستراتيجي 1 (المسمّى بحسب المدن التجريبية المشاركة فيه، أي نيروبي وداكا وليما) باعتباره المشروع الأول المصمّم لدعم الخطة الحضرية الجديدة الموقعة في كيتو في أكتوبر/تشرين الأول 2016. ويقضي هدف هذا البرنامج بدعم الحكومات المحلية فيما تعمل لتحقيق نظم أغذية مستدامة في بلدياتها. ومنذ عام 2016، تدعم المنظمة مدينتي ليما ونيروبي في التخطيط لنظمها الغذائية، والتحوّل من نهج قطاعي يركّز على الزراعة الحضرية إلى نهج منظّم يُشرك أصحاب مصلحة متعددين. وفي داكا، كان التركيز الأولي على جمع البيانات لتحليل شامل لنظام الأغذية.

وشكّل مشروع ندالي المحفّز لجذب تمويل أوّلي والعمل معاً على مبادرات أخرى للمنظمة في مجال سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتغذية وغير ذلك من القضايا. وفي نيروبي، ولّد المشروع تآزرات مع البرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمنظمة بشأن تأثير الأمن الغذائي والتغذوي، والمرونة، والاستدامة والتحوّل، الأمر الذي سمح بتحقيق تكامل أكثر اتساقاً لاستراتيجية نظم الأغذية في نيروبي مع السياسات الوطنية. وساهم توفير التمويل الإضافي

من جهات مانحة مختلفة في تأمين استمرارية المساعدة. وفي ليما، تخصّص بلدية العاصمة الأموال لدعم التخطيط لنظم الأغذية كما أوصت به مجموعة أصحاب المصلحة التي تشكّلت من خلال برنامج ندالي.

مقاومة مضادات الميكروبات

أسدت المنظمة المشورة العلمية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات دعمًا لعملية وضع مواصفات الدستور الغذائي وأيضًا بشأن دور البيئة في مقاومة مضادات الميكروبات المنقولة عبر الأغذية وبواسطة الأغذية النباتية المصدر وتأثير استخدام مضادات الميكروبات على المحاصيل ودور المبيدات الأحيائية والمخاطر الممكنة لمقاومة مضادات الميكروبات ودورها في الحد قدر المستطاع من نقل مقاومة مضادات الميكروبات المنتقلة عبر الأغذية. وأصدرت أيضًا *الوثيقة العلمية عن صحة الحيوان "محركات مقاومة مضادات الميكروبات وديناميكياتها وعلم الأوبئة المتصل بها في الإنتاج الحيواني"*.

وتم تطوير أداة للرصد والمراقبة المخبرية ولبناء القدرات (ATLASS)[19] بالنسبة إلى مقاومة مضادات الميكروبات وتم اختبارها في عدد من البلدان في أفريقيا وآسيا ومن المقرر توسيع نطاقها لتشمل بلدان أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

158- على الصعيد العالمي، وفّر البرنامج الاستراتيجي 4 منتديات للحوار، ومعلومات محدّثة عن الأسواق العالمية، وتنمية القدرات والتحليلات لتيسير عملية وضع المعايير الدولية، والترويج لشفافية الأسواق وتعزيز الفرص التي تتيحها التجارة والأسواق. وأمّا على المستوى الوطني، فقد كان التركيز على تطوير القدرات المؤسسية والفردية المتصلة بالبيئة التمكينية لوضع نظم الأغذية والزراعة، وإشراك القطاع الخاص، وتصميم وإدارة المنتجات والخدمات المالية، وتحسين القدرات الفنية والإدارية لدى الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة.

159- وقد شكّل البرنامج الاستراتيجي 4 رافعةً بالنسبة إلى الشراكات الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية، وأنشأ شراكات جديدة على مستويات مختلفة لدعم عمله وتعظيم أثره. وضمّ شركاؤه منظمات الأمم المتحدة؛ والوكالات التي توجد مقارها في روما؛ والجهات المانحة الثنائية؛ والمنظمات الخيرية؛ والمؤسسات الأكاديمية والبحثية؛ والمنظمات الإقليمية مثل الجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، وهيئة المحيط الهندي وأمانة جماعة المحيط الهادئ؛ إضافةً إلى القطاع الخاص، والمجتمع المدني وجهات فاعلة أخرى غير حكومية تعمل بصفة مباشرة أو من خلال منصّات متعددة أصحاب المصلحة مثل الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. وتعاون البرنامج الاستراتيجي 4 أيضاً مع مؤسسات مالية دولية رئيسية، بما في ذلك البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير لوضع مشاريع استثمارية تتماشى مع مبادئ الاستثمارات المسؤولة في نظم الأغذية والزراعة. علاوةً على ذلك، عزّز البرنامج الاستراتيجي 4 تبادل المعارف، والتجارب والممارسات الجيدة في نظم الأغذية والزراعة بين البلدان من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

[19] أداة منظمة الأغذية والزراعة للتقييم المخبري ولمقاومة مضادات الميكروبات.

160- وقد رفع كلّ من اعتماد خطة التنمية لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ الذي سوف يدخل حيّز التنفيذ مستوى اهتمام البلدان الأعضاء والشركاء بالاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. واستجابةً إلى هذا الواقع، عمل البرنامج الاستراتيجي 4 بشكل وثيق مع البرامج الاستراتيجية الأخرى لتوفير حلول شاملة، ومتسقة ومشتركة بين القطاعات وضرورية لتنمية نظم زراعة وأغذية أكثر شمولاً وكفاءة.

161- وإنّ الافتقار إلى البيانات عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الثلاثة بما يعكس التغيرات في كفاءة إنتاجية النظم الغذائية ومداخيل صغار المنتجين (الهدف 2-3 من أهداف التنمية المستدامة)؛ وأداء أسواق السلع الغذائية وتقلب أسعار المواد الغذائية (الهدف 2-ج من أهداف التنمية المستدامة)؛ والفاقد والمهدر من الأغذية على امتداد مرحلة الإنتاج وصولاً إلى الاستهلاك (الهدف 12-3 من أهداف التنمية المستدامة) تعني كلها أنه من غير الممكن تقييم نجاح البلدان في دعم التحسينات على صعيد كفاءة نظمها الغذائية. أما مؤشر شمولية نظمها الزراعية والغذائية، المعبّر عنه من حيث نصيب الصادرات العالمية من البلدان النامية والبلدان الأقلّ نموًا (الهدف 17-11 من أهداف التنمية المستدامة)، فيشير إلى حدوث تراجع بعدما انخفضت النسبة من 1.1 في المائة إلى 0.9 في المائة بالنسبة إلى البلدان الأقلّ نموًا ومن 44 في المائة إلى 43 في المائة بالنسبة إلى البلدان النامية.

تقييم النواتج

162- يرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 4 في *الملحق 4*.

163- تمّ تقييم التقدم الذي أحرزته البلدان على صعيد تنفيذ الاتفاقات والآليات والمعايير الدولية التي تروّج لتجارة وأسواق أكثر كفاءة وشمولاً (الناتج 1) مقابل ثلاثة مؤشرات. واحتُسب التقدم في البلدان التي عملت على مواءمة سياساتها التجارية الوطنية، وأنظمتها وآلياتها مع الاتفاقات (4-1-ألف) من خلال استعراض مكتبي أُجري على المستوى الداخلي في المنظمة، وعمل على قياس التغييرات في سياسات التجارة الزراعية للبلدان بحيث تتماشى مع الاتفاقات التجارية. وبصورة عامة، كشف الاستعراض أنه في 8 في المائة من بلدان العيّنة تمّ اعتماد تغييرات سياساتية ملحوظة حتى تمتثل لهذه الاتفاقيات في حين أن 92 في المائة من البلدان لم تشهد تغييرات كبيرة.

164- وارتفعت نسبة البلدان ذات الدخل المنخفض والمنخفض إلى المتوسط التي شاركت بصورة فعالة في عملية وضع المعايير الدولية برعاية هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (4-1-باء) حيث وصلت إلى 13.28 في المائة مع نهاية سنة 2017. واستفاد كل من الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات من استحداث نظام التعليقات الإلكتروني في نهاية سنة 2016 ومع أنّ هذا قد أدى إلى إحداث تغيير في منهجية احتساب التعليقات الواردة من البلدان الأعضاء، وساهم بالتالي في تراجع بسيط في قيمة المؤشر، إلا أنّ النتائج تؤكد فعالية الدعم الذي تقدمه المنظمة في مجال بناء القدرات. وتحسّنت الأنظمة التنظيمية (4-1-جيم) في 33 في المائة من البلدان من 2013 إلى 2017 فيما بقيت مستقرّة بالنسبة إلى البلدان الأخرى.

165- وتبيّن النتائج أن الفاقد من الأغذية قد تراجع في 41 في المائة من البلدان بين عامي 2013 و2017 (4-2-باء)، بما يشير إلى حدوث تقدّم في وضع وتنفيذ الأعمال التجارية الزراعية وسلاسل الأغذية الزراعية التي تكون أكثر كفاءة من حيث الحدّ من الخسائر. وأكّد أصحاب المصلحة في البلدان التي أُجريت مقابلات معها من خلال تقييم النتائج على مستوى المنظمة على تصوراتهم للتحسينات على الصعيد القطري والمساهمة الكبيرة التي قامت بها المنظمة في التغيير، وبخاصة في ما يتعلق بالسياسات والبرامج الخاصة بسلاسل القيمة الغذائية المراعية للتغذية. وقد تعذّر تقييم عدد البلدان التي تطوّرت فيها القيمة المضافة للصناعة الزراعية بوتيرة أسرع من القيمة المضافة الزراعية (4-2-ألف) بسبب عدم توفر بيانات موثوقة.

166- وسجل تحسن على صعيد وضع وتنفيذ السياسات، والأدوات المالية والاستثمارات التي تحسّن شمولية وفعالية نظم الأغذية والزراعة من جانب القطاعين العام والخاص في 18 في المائة من البلدان (4-3-ألف). وأظهرت 34 في المائة من البلدان تحسناً في معدل الاستثمارات الزراعية حيث تندرج 68 في المائة منها في فئة الأداء المرتفع (4-3-باء). ولم تكن البيانات الثانوية متوفرة لتقدير عدد البلدان التي خفّضت مستوى المثبطات المؤثرة على قطاعي الزراعة والأغذية من خلال الاختلالات في السياسات (4-3-جيم).

167- وكانت مساهمة المنظمة في التقدم على مستوى المخرج إيجابية. وهذا ما تبيّنه المعلومات المسترجعة في تقييم النتائج على مستوى المنظمة بشأن المساهمة الإيجابية للمنظمة في التحسّن الإجمالي لأداء الوظائف التنظيمية المتعلقة بالصحة النباتية والصحة الحيوانية وسلامة الأغذية وجودتها على الصعيد القطري، الأمر الذي يؤكد فعالية عمل المنظمة على دعم تصميم وتنفيذ السياسات أو الأطر التنظيمية. كذلك، أشار التقييم إلى المساهمة الإيجابية للمنظمة في التقدم المحرز على صعيد تحسّن السياسات والبرامج الخاصة بتشريعات سلاسل القيمة الغذائية المراعية للتغذية (45 في المائة من البلدان صنّفت المساهمة بأنها كبيرة، في حين صنّفها 54 في المائة منها على أنها معتدلة)، وفي التحسينات على مستوى السياسات والبرامج للحدّ من الفاقد بعد الحصاد والمهدر من الأغذية (صنّفت 29 في المائة المساهمة بأنها كبيرة، في حين صنّفها 70 في المائة منها على أنها معتدلة).

168- وشدد تقييم البرنامج الاستراتيجي 4 على الجدوى العالمية لاتباع نهج خاص بالنظم الغذائية والزراعية لدعم البلدان من أجل تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة وعددها 17 هدفًا. ومع الإشارة إلى أنّ اتباع مثل هذا النهج لا يزال محدودًا، لفت التقييم العناية إلى إمكانية توسيع نطاق هذا العمل، بما في ذلك بالاعتماد على أوجه التآزر المشتركة بين البرامج الاستراتيجية، ورحّب بالنهج المتعدد القطاعات الذي اتبعه البرنامج الاستراتيجي 4 وجهوده في سبيل العمل مع شركاء جدد غير تقليديين.

تقييم النتائج (المخرجات) المحققة في الفترة 2016–2017

169- على نحو ما هو مبيّن في *الملحق 4*، أنجزت المنظمة بالكامل 10 من أصل 14 من غايات مؤشرات المخرجات بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 4.

170- وتؤكد قيم المؤشر للناتج بشأن عمل المنظمة في مجال وضع واعتماد المعايير الخاصة بسلامة الأغذية والجودة والصحة النباتية (4–1–1) أنه جرى النظر في عدد أكبر من المتوقع من القضايا الجديدة لغرض توحيدها، كما تمّ اعتماد عدد أعلى من المتوقع من المعايير الجديدة [20]. كذلك، وفّرت المنظمة تحليلاً قائماً على الأدلّة، أو تنميةً للقدرات أو منتديات للحوار في ما يخصّ عدد أكبر من الاتفاقات التجارية من الاتفاقات المقررة (4–1–2). وشكّل أيضاً استخدام منتجات معلومات السوق الخاصة بالمنظمة إنجازاً فاق المقصد (4–1–3). وأمّا عمل المنظمة لدعم تصميم وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية المتصلة بالصحة النباتية، والصحة الحيوانية وسلامة الأغذية وجودتها (4–1–4) فقد أكّد على الإنجازات في عدد من البلدان والهيئات الإقليمية أكبر من المتوقع.

171- كما أن العمل على إقامة سلسلة الصناعة الزراعية والأغذية الزراعية حقق بشكل كامل أو جزئي المقاصد (المخرجات 4–2–1 إلى 4–2–3). وقد كان عدد المؤسسات التي حظيت بالدعم في مجال السياسات والسلع الأساسية العامة (4–2–1) أعلى إلى حدّ أبعد مما كان متوقعًا، الأمر الذي يعكس الاهتمام الكبير في البلدان النامية لتعزيز القطاعات الغذائية الزراعية الموجّهة من القطاع الخاص وإلى السوق لمعالجة التحديات مثل المعدلات المرتفعة للبطالة في صفوف الشباب والتوسّع الحضري السريع والهجرة. كذلك، فإن عدد البلدان التي تلقّت الدعم في مجال الحدّ من المهدر والفاقد من الأغذية (2–2–4) كان أعلى بكثير من المتوقع، مما يعكس نجاح المنظمة في لفت الانتباه العالمي إلى القضية والحشد الناجح للموارد من خارج الميزانية. وبالاستناد إلى الشراكات الاستراتيجية والحشد الناجح للموارد، لم تتمكن المنظمة من تحقيق المقصد الطموح بشأن عدد البلدان التي حظيت بالدعم لتنفيذ سلاسل قيمة شاملة وكفوءة ومستدامة (4–2–3).

172- وكان عدد البلدان التي تحظى بالدعم في مجال الاستثمارات المسؤولة (4–3–2) أعلى من المتوقع، الأمر الذي يعكس في جزء منه الشراكات الناجحة التي أُقيمت مع مؤسسات التمويل الدولية وشركاء آخرين. غير أن دعم المنظمة لزيادة توفّر المنتجات والخدمات المالية (المخرج 4–3–1) لم يتمكن من تحقيق التوقعات. وقد أنجز عمل المنظمة في مجال رصد السياسات (المخرج 4–3–3) تقريباً المقصد في 15 بلداً.

[20] تجمع المقاصد والوقائع الناتج الخاصة ببرنامجين منفصلين ضمن المنظمة (الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الدستور الغذائي) بين قدرات مختلفة ولكل منها خطة عمل خاصة بها. والمقاصد هي تقديرات أولية استنادًا إلى معدلات فترات تمتد على خمس سنوات.

أبرز الإنجازات على المستوى العالمي

173- دعمت المنظمة عملية صياغة معايير دولية جديدة ومنقّحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها، والصحة النباتية من خلال أمانتي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الدستور الغذائي، بما يوفّر المشورة العلمية لدعم عملية وضع المواصفات الغذائية، وتعزيز قدرات البلدان النامية للمشاركة بشكل فعال في عمليات وضع المعايير الخاصة بالاتفاقية الدولية لوقاية النباتات وهيئة الدستور الغذائي. وتمّ النظر في 49 مسألة جديدة لغرض توحيدها، وتقدّم 93 مشروع معيار في عملية وضع المعايير، في حين تمّ اعتماد 107 معايير جديدة، وكانت هذه المساهمة حاسمة لحماية الموارد النباتية والحيوانية من الآفات والأمراض، وحماية المستهلكين وتوفير قاعدة للمعايير والتشريعات الوطنية.

174- وفي ما يتعلق بالمشورة العلمية، أسدت اجتماعات الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية مشورتها بالنسبة إلى: تحديد مصدر وتوصيف مخاطر بكتيريا *Escherichia coli* في الأغذية؛ واستخدام المياه المأمونة من الناحية الميكروبيولوجية لإنتاج الأغذية؛ ومادة الهستامين في منتجات الأسماك ومصايد الأسماك. وشمل عمل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة الى الأغذية تقييم مخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية؛ وتقييم سلامة المواد المضافة إلى الأغذية وتحديث أساليب التحليل المتصلة بها؛ وتحديث أسلوب تقييم مدى تعرّض المستهلكين لمركّبات مستخدمة كمنتجات لوقاية النباتات وكعقاقير بيطرية. وعقدت اجتماعات مشتركة بين المنظمتين للخبراء في مجال السلامة دعمًا للجان الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية والمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات في الأغذية ومخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية (المخرج 4-1-1).

175- ودعماً لجهود البلدان في صياغة وتنفيذ اتفاقات تجارية، واصلت المنظمة توفير المعلومات والتحليلات، وتحفيز تنمية القدرات وتيسير الحوار حول جوانب مختلفة من التجارة الزراعية. ومن خلال برامج التدريب والحوار مع الحكومات والقطاع الخاص، قدّمت المنظمة مشورة سياساتية وتوجيهات بالاستناد إلى منتجاتها المعرفية، في ما يخصّ مثلاً اتساق التدابير الجديدة في السياسة الزراعية مع التزامات منظمة التجارة العالمية. وقد عزّزت هذه الأنشطة قدرات وزارات الزراعة والاقتصاد والتجارة لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التغييرات في السياسات الزراعية والتجارية الوطنية (المخرج 4-1-2).

176- ووفّرت المنظمة معلومات محدّثة للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين لمساعدتهم في تصميم وتنفيذ استراتيجيات خاصة بالأسواق والتجارة تتّسم بالكفاءة والشمولية. وقد ظهر استخدام متزايد لـ 25 منتجاً للمنظمة عن معلومات السوق خلال فترة السنتين. كما أن الدور المتزايد لأحد هذه المنتجات، وهو نظام المعلومات المتعلقة بالأسواق الزراعية، في التأثير على القرارات السياساتية وبروزه كمنصة هامة للمعلومات عن الأسواق قد شجّع عدداً من البلدان على تقديم مساهمات مالية كبيرة لضمان استمراريته (المخرج 4-1-3).

177- ولدعم المؤسسات في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات، وتوفير سلع أساسية للعموم تعزّز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية، وُضعت مواد لبناء القدرات ومنتجات معرفية كما نُظّمت حلقات عمل تدريبية حول عملية

وضع استراتيجية الصناعة الغذائية والزراعة التعاقدية، في حين جرى دعم التبادلات بين الأقران في مجال الزراعة التعاقدية من خلال التعاون في ما بين بلدان الجنوب. ومن خلال العمل بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، تمّ تطوير نموذج ابتكاري لتيسير الاستثمارات العامة والخاصة في الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية مع توفير المساعدة الفنية لتعزيز النمو والدراية وتنمية رأس المال البشري. وعُرض هذا النموذج خلال الاجتماع الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة الذي انعقد في مايو/أيار 2017.

178- ومن خلال العمل الوثيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للأمم المتحدة، قادت المنظمة عملية تشاركية شملت مشاورات واسعة النطاق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية أدّت إلى وضع برنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرمي هذا البرنامج إلى تحقيق ثلاثة أهداف تعزّز بعضها البعض: (أ) توليد بيئات ممكّنة للأمن الغذائي والتغذية؛ (ب) وتعزيز نظم الأغذية المستدامة، والقادرة على الصمود والمراعية للتغذية؛ (ج) وتمكين الأشخاص والمجتمعات المحلية من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية. وخلال فترة السنتين، عملت المنظمة مع الدول الأعضاء والشركاء في التنمية على وضع المبادرة الأقاليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي سوف تساهم المنظمة من خلالها في برنامج العمل العالمي. وتتضمن هذه المبادرة ثلاثة مكوّنات إقليمية فرعية- المحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الكريبي والمحيط الهادئ؛ فضلاً عن المكوّن المشترك بين الأقاليم لتعزيز التعاون في ما بين بلدان الجنوب والشراكات وتبادل الخبرات.

أبرز الإنجازات على المستويين القطري والإقليمي

179- قدمت المنظمة الدعم في مجال تصميم وتنفيذ السياسات والأطر التنظيمية لـ 28 بلداً حول الصحة النباتية، ولـ 37 بلداً حول الصحة الحيوانية ولـ 47 بلداً حول مراقبة الأغذية. وفي مجال الصحة الحيوانية، استفادت البلدان من الدعم القانوني لتعزيز مكافحة الأمراض ومراقبتها، وبخاصة من خلال مراجعة تشريعاتها البيطرية الوطنية المتعلقة بمقاومة مضادات الميكروبات. وساهمت المنظمة أيضاً في اجتماعات مجموعة الخبراء الدائمة المعنية بحمى الخنازير الأفريقية التابعة للإطار العالمي للمكافحة التدريجية للأمراض الحيوانية العابرة للحدود. وبفضل هذا الدعم، تمكّن كل من بيلاروس وإستونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولندا والاتحاد الروسي وأوكرانيا من تحسين جوانب عديدة في نظمها الوطنية للرقابة على الأغذية.

180- وساهمت المنظمة في تحسين القدرات لوضع سياسة تجارية وإجراء مفاوضات تجارية من خلال مشروعين مموّلين من جهات مانحة ومتعلقين بتنمية القدرات ذات الصلة بالتجارة. وتلقّت البلدان التالية الدعم: أنغولا وجيبوتي وجورجيا وقيرغيزستان وملاوي وموزامبيق ورواندا وصربيا وجنوب أفريقيا وسوازيلاند وتنزانيا وأوكرانيا وزامبيا وزمبابوي. وقد ساعدت الحوارات التي دارت بين أصحاب المصلحة الوطنيين حول مواضيع التجارة الحكومات في مواءمة سياساتها وأنظمتها وآلياتها الوطنية بحيث تتطابق مع الاتفاقات الإقليمية والعالمية الخاصة بالتجارة، مع الأخذ في الاعتبار الآثار على التجارة والأمن الغذائي.

181- كذلك، وفّرت المنظمة الدعم لـــ 50 بلداً في الحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية، من خلال إجراء تقييمات لتقدير مستويات الفاقد، ووضع السياسات والاستراتيجيات، وإجراء حملات توعية على المستوى الوطني وتنمية قدرات الجهات الفاعلة في السلسلة. وتجلّى هذا الدعم من خلال وضع خطوط توجيهية وطنية للوقاية والحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية في كولومبيا وفي الجمهورية الدومينيكية وبناء القدرات في جمهورية مصر العربية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية لاو الشعبية الديموقراطية والمغرب وميانمار. أمّا على المستوى الإقليمي، فقد ساعدت المنظمة مفوضية الاتحاد الأفريقي في جهودها لوضع استراتيجية ترمي إلى الحدّ من الخسائر بعد الحصاد بما يستجيب لإعلان مالابو ومقاصد الهدف 12-3 من أهداف التنمية المستدامة، فيما دعمت وضع مدوّنة سلوك للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية في أمريكا اللاتينية.

182- وتلقّى 42 بلداً الدعم من المنظمة لزيادة الاستثمارات المسؤولة في نظم الأغذية والزراعة الكفوءة والشاملة. ففي إطار تعاون المنظمة مع البنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغير ذلك من مؤسسات التمويل الدولية، دعمت المنظمة عملية صياغة وتنفيذ استثمارات بقيمة 2.7 مليار دولار أمريكي. وشملت الأمثلة عن هذا الدعم المقدّم صياغة مشروع للتسويق الزراعي بقيمة 95 مليون دولار أمريكي في ملاوي، ومشروع لتنويع دخل الأسر بقيمة 143 مليون دولار أمريكي في الهند وتحليل قطاع الألبان والحوار حول السياسات في كازاخستان.

تعميم المساواة بين الجنسين والحوكمة وتغير المناخ والتغذية

بالاستناد إلى الدروس المستفادة على المستوى الميداني، وضعت منظمة الأغذية والزراعة إطاراً مفاهيمياً وخطوطًا توجيهية للتنفيذ ترمي إلى دعم الممارسين ومتخذي القرارات في التخطيط لتدخلات سلسلة القيمة التي تستفيد منها النساء والرجال على قدم مساواة، وتنفيذ هذه التدخلات. وقد تمّ تنفيذ هذا الإطار والأدوات المتصلة به في بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغانا وتونس ورواندا وكينيا وإثيوبيا والمغرب من خلال برنامج ممّول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وهدف إلى معالجة الحواجز المحددة التي تحدّ من مشاركة المرأة الريفية في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية ووصولها إلى الأسواق. واعتمد البرنامج نهجاً متكاملاً لتعزيز مشاركة المرأة، وبناء القدرات المؤسسية على مستويات مختلفة لتشجيع قيام سلاسل قيمة ومؤسسات مراعية للمساواة بين الجنسين ووضع أدوات ومنتجات معرفية في مجال صياغة السياسات والدعوة.

وفي إطار الجهود التي تبذلها المنظمة للتخفيف من وطأة آثار تغير المناخ وتشجيع الممارسات الصديقة للبيئة في نظم الأغذية والزراعة، دعمت وضع واختبار منهجية لتقييم التكاليف والمنافع المالية والاقتصادية المتأتية عن اعتماد الطاقة المتجددة والحدّ من الاعتماد على الوقود الأحفوري في سلاسل غذائية زراعية مختارة في كينيا والفلبين وتنزانيا وتونس. وبفضل تمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ضم المشروع فريقاً متعدد التخصصات من خبراء المنظمة، بما في ذلك أخصائيين في الطاقة الأحيائية والمساواة بين الجنسين والإحصاءات وتحليل سلسلة القيمة والبيئة واختصاصات أخرى، الأمر الذي ضمن أن المنهجية أخذت في الاعتبار الأبعاد الفنية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية لهذه المسألة.

وقد أفضى هذا المشروع إلى إعداد توصيات واضحة لصانعي السياسات بشأن التدابير اللازمة لتوليد بيئة استثمارية أكثر ملاءمة لتكنولوجيات الطاقة الصديقة للمناخ في سلاسل القيمة الغذائية الزراعية وآثار اعتماد هذه التكنولوجيات الجديدة. وفيما تسّهل المنهجية إجراء تقييم شامل لملاءمة التكنولوجيات في سياق محدّد من التنمية والعائدات المتوقعة على الاستثمار، من شأن توفّرها أن ييسّر الجهود لتعزيز تكنولوجيات الطاقة الصديقة للمناخ. وبعض الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في الفلبين تطبق أصلاً عناصر المنهجية لدعم الاستثمارات.

وقد دعمت المنظمة الحكومات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية في تنمية برنامج التغذية المدرسية القائم على الزراعة المحلية، الأمر الذي سمح بوضع سلاسل قيمة مراعية للتغذية وشاملة تؤدي دوراً هاماً في قيام وتعزيز نظم أغذية مستدامة محلية ووطنية ملائمة من خلال شراء أغذية آمنة ومتنوعة ومغذية للوجبات المدرسية من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وعلى سبيل المثال، ومن خلال مشروع "تعزيز برامج التغذية المدرسية في أمريكا اللاتينية"، دعمت المنظمة هذه البرامج في حوالي 13 بلداً في أمريكا اللاتينية في عام 2017. وقد عزّز المشروع قدرة صانعي القرارات والفنيين المعنيين بالبرامج الوطنية للتغذية المدرسية، فضلاً عن سياسات التغذية المدرسية وتنسيقها مع سياسات وطنية أخرى. وولّد أيضاً منافع في هذه البلدان من حيث تحسين الحصول على الأغذية المغذية وتوفرها بالنسبة إلى تلامذة الدارس والمجتمعات المحلية، في مقابل توليد فرص للأعمال للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمنتجين المستضعفين الآخرين (بما في ذلك النساء والشباب وأعضاء المجتمعات التقليدية) والتشجيع على اعتماد ممارسات زراعية مراعية للمناخ.

الدروس الرئيسية المستفادة

- يتنامى الطلب من البلدان الأعضاء على الدعم لتتمكن من تعزيز نظمها الزراعية والغذائية، إنما القدرة الفنية محدودة في بعض المجالات الرئيسية من تنمية نظم الأغذية مثل وضع سلسلة القيمة، والتمويل الريفي وسلامة الأغذية، الأمر الذي أثّر على قدرة المنظمة على تحقيق مقاصد الفترة 2016–2017. وعانى مجال التمويل الريفي بصورة خاصة، كما انعكس ذلك في عدم تحقيق المقصد 4–3–1 على نحو كافٍ.
- بالإمكان العمل بقدر أكبر على تحسين البرمجة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية وتوطيد الروابط بين العمل المعياري/توليد المعرفة من خلال الإدراج المنهجي لمتطلبات الدعم الفني على المستويين القطري والإقليمي ضمن خطط عمل الوحدات في المقر الرئيسي.

زيادة القدرة

الهدف الاستراتيجي 5

قياس المساهمة في زيادة قدرة سبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

الأهداف الاستراتيجية

مؤشر أهداف التنمية المستدامة[1]		2013 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)	2017 (أو أقرب إحصائية قبل ذلك)
2.1.2	انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في السكان ، استناداً إلى مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي	%23.7	%25.2
2.2.2	انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر ، والهزال	غير متاح[2]	%7.7
	انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة من العمر والوزن الزائد	%5.8	%6
2.5.11	خسارة اقتصادية مباشرة للكوارث فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي العالمي ، بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالكوارث في البنية التحتية الحيوية وتعطل الخدمات الأساسية	غير متاح	%3.8

[1] تم استبعاد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التالية بسبب نقص البيانات: 1.5.1، 1.4.2، 2 ج.1، 2.1.10، 1.3.15، 2.1.16

النتائج

النسبة المئوية للبلدان التي تحسن فيها المؤشر (من 2013 إلى 2017)	المؤشر	النسبة المئوية للبلدان التي سجل فيها المؤشر المتوسط إلى المرتفع (2013 و 2017)	
%10	1.1.5 البلدان التي حسّنت التزامها وقدرتها على إدارة مخاطر الكوارث والأزمات في قطاع الزراعة والأغذية والتغذية بشكل سياسات وتشريعات ونظم مؤسسية	2013	%45
		2017	%81
%44	2.2.5 البلدان التي حسّنت قدراتها على توفير معلومات منتظمة، وإطلاق إجراءات في الوقت الملائم لمواجهة تهديدات محتملة ومعروفة وناشئة في مجال الزراعة والأغذية والتغذية	2013	%73
		2017	%96
%44	3.3.5 البلدان التي حسّنت قدرتها على تطبيق إجراءات الوقاية من الآثار والتخفيف منها بما يقلّص المخاطر على الزراعة والأغذية والتغذية	2013	%18
		2017	%28
%26	4.4.5 البلدان التي حسّنت قدراتها على التأهب وإدارة الاستجابة	2013	%52
		2017	%67

المخرجات

المؤشر		المستهدف (بنهاية 2017)	الفعلي (بنهاية 2017)	ما تم إنجازه
1.1.5	عدد البلدان والأقاليم التي قامت بصياغة واعتماد في مؤسساتها استراتيجية/خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو	43	56 (بلدان 52، أقاليم 4)	●
2.1.5	عدد البلدان والأقاليم التي حسّنت استراتيجياتها وبرامجها الاستثمارية للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو	15	22 (بلدان 19، أقاليم 3)	●
1.2.5	عدد آليات/نظم رصد التهديدات التي دعمها من جانب الفاو لتعزيز إعطاء إنذارات مبكرة	91	122	●
2.2.5	عدد البلدان والأقاليم التي حسّنت عملية وضع خرائط القدرة على الصمود/التعرّض للمخاطر والتحليل كنتيجة لدعم الفاو	43	48 (بلدان 45، أقاليم 3)	●
1.3.5	عدد الأقاليم/البلدان التي حسّنت تطبيق معايير و/أو تكنولوجيات وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم الفاو	69	78	●
2.3.5	عدد الأقاليم/البلدان التي حسنت تطبيق تدابير تحدّ من التعرّض للمخاطر وتعزّز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التهديدات والأزمات كنتيجة لدعم الفاو	32	45	●
1.4.5	عدد البلدان التي تستفيد من دعم الفاو لفهم المعايير، والخطوط التوجيهية، والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع	45	53	●
2.4.5	نسبة الأقاليم/البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والأغذية والتغذية والتي استفادت الاستجابة لحالات الطوارئ من دعم التنسيق من جانب الفاو حسب مستوى حالة الطوارئ	L3: 100% L2/L1: 60-100%	L3: 100% L2/L1: 74%	●
3.4.5	النسبة المئوية من البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة ووفّرت فيها الفاو استجابة للأزمات في الوقت الملائم مع الاستجابة لمتطلبات المساواة بين الجنسين	60-100%	87%	●

الإنجاز: كلي (الفعلي ≥ المستهدف): ●؛ جزئي (الفعلي < المستهدف): △

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

183- تقدّم المنظمة، بالاستفادة من الدروس المستخلصة والخبرات المكتسبة على مدى عقود من العمل في حالات الكوارث الطبيعية المفاجئة والبطيئة الظهور والآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود والأزمات والنزاعات الممتدة، خبرة فنية وتشغيلية متعددة التخصصات لمساعدة بلدانها الأعضاء على الحد من المخاطر والأزمات المتعددة، وهو ما يشكل مكونات أساسية لمكافحة الجوع والتخفيف من وطأة الفقر وتحفيز التنمية المستدامة وزيادة قدرة سبل العيش على الصمود. وتوفر المنظمة، تحت إطار البرنامج الاستراتيجي 5، الدعم إلى البلدان للقيام بما يلي:

(أ) التحكم في المخاطر والأزمات من خلال فهم طبيعة المخاطر وديناميكياتها وتطبيق نظم قانونية وسياساتية ومؤسسية واعتمادها، بما في ذلك الاستثمارات اللازمة للحد من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرجان 5-1-1 و5-1-2)؛

(ب) والمراقبة لأغراض الوقاية من خلال إصدار الإنذارات المبكرة بشأن التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة وتبادلها، وكذلك الترويج لمعايير تحليل الأسباب البنيوية لأزمات الأغذية والتغذية (المخرجان 5-2-1 و5-2-2)؛

(ج) والحد من المخاطر وقابلية التعرض لها على مستوى الأسرة المعيشية وعلى الصعيد القطري (المخرجان 5-3-1 و5-3-2)؛

(د) والتأهب للكوارث والأزمات ومواجهتها (المخرجات من 5-4-1 إلى 5-4-3).

184- ويساهم العمل الذي تضطلع به المنظمة ضمن إطار البرنامج الاستراتيجي 5 في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة المتمثل في "القضاء على الفقر" والهدف 2 "القضاء التام على الجوع" والهدف 11 المتمثل في "مدن ومجتمعات محلية مستدامة" والهدف 13 المتمثل في "العمل المناخي" والهدف 15 "الحياة في البر" والهدف 16 المتمثل في "السلام والعدل والمؤسسات القوية". ويقاس التقدّم المحرز في إطار هذا الهدف الاستراتيجي من خلال مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، 2-1-2 و2-2-2 و11-5-2. وفي ما يتعلق بالهدف 2، تشير تقديرات المنظمة إلى حدوث ارتفاع في انتشار مستوى انعدام الأمن الغذائي من المعتدل إلى الحاد لدى السكان من 23.7 في المائة من سكان العالم في عام 2014 إلى 25.2 في المائة في عام 2016 (مؤشر هدف التنمية المستدامة 2-1-2) في حين أن تقديرات المنظمة تبيّن أن القطاع الزراعي، بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات، يتكبد 23 في المائة من إجمالي الأضرار والخسائر[21]. وعلى الصعيد العالمي، يتراوح متوسط الخسائر الاقتصادية المرتبطة بالكوارث الطبيعية وأزمات السلسلة الغذائية الآن بين 250 مليار دولار أمريكي و300 مليار دولار أمريكي كل سنة[22].

محور التركيز...

أدى التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2017، الذي اشترك في إعداده الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وأصحاب مصلحة آخرون، إلى تعزيز التنسيق واتخاذ القرارات من خلال إجراء

[21] *The impact of disasters and crises on agriculture and food security 2017*. FAO, 2018.

[22] المرجع نفسه.

تحليل محايد استرشد به في تخطيط البرامج وتنفيذها. ويكمن الهدف الرئيسي الذي ينشده التقرير وموطن قوته في وضع عملية تشاورية وتوافقية لتجميع تحليل انعدام الأمن الغذائي على امتداد العمل في منتج عام عالمي يُسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج وتخصيص الموارد على المستوى القطري.

وأسندت إلى المنظمة، بموجب برنامج التهديدات الوبائية الناشئة الذي تموّله الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مهمة تقييم مخاطر ظهور العوامل المسببة للأمراض لدى الحيوانات وامتدادها وتضخمها وانتشارها واستمرارها. وتمحورت الأنشطة الرئيسية حول توصيف نظم الإنتاج الحيواني والأوضاع الإيكولوجية الزراعية، وتحديد العوامل الكامنة وراء حالات الطوارئ الخاصة بالعوامل المسببة للأمراض، وتضخمها وانتشارها لدى الحيوانات، وتحديد استمرار العوامل المسببة للأمراض لدى الحيوانات والعوامل الكامنة وراء ذلك، وتقديم توجيهات عامة إلى البلدان لإجراء تقييم للمخاطر ومعالجة مسائل محدّدة تتعلق بالمخاطر على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية على امتداد سلاسل القيمة، وعلى مستوى التداخل القائم بين الإنسان/ الحيوان والثروة الحيوانية /الحياة البرية.

وقامت الدراسة بشأن أثر الكوارث على الزراعة والأمن الغذائي بتحليل طبيعة وحجم ما تنطوي عليه الكوارث الناجمة عن المخاطر الطبيعية من آثار على قطاعات الزراعة في البلدان النامية. وتمثل هدف هذه الدراسة في رفع مستوى الوعي بالحاجة الماسة إلى تعزيز الالتزام الوطني والدولي بالحد من المخاطر بالنسبة إلى هذا القطاع والميزانية المخصّصة لذلك، بما يشمل تحسين نظم جمع البيانات ورصدها بشأن الأضرار والخسائر الخاصة بالقطاعات، بهدف توفير ما يلزم من معلومات في نهاية المطاف لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ورصدها، لا سيما الهدف 2 وإطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030 واتفاق باريس.

وانصب تركيز البرنامج الاستراتيجي 5، في إطار عمله في مجال تعزيز قدرة سبل كسب العيش على الصمود في الأراضي الجافة، على الرعاة وضرورة تكيفهم مع المناخ القاحل الذي يتغير بسرعة ويتعذر التنبؤ به بشكل متزايد. وإن تنقل الرعاة يسمح لقطعانهم باستخدام المناطق الأجفّ خلال موسم الأمطار والمناطق الأكثر رطوبة أثناء موسم الجفاف والتقليل إلى أدنى حد ممكن من المخاطر الأخرى مثل الآفات والأمراض. وما فتئ البرنامج الاستراتيجي 5 يعمل بشأن سياق قابلية التأثر بالكوارث الذي يعمل في ظله نظام الرعي حالياً. وتتمحور مجالات المنظمة ذات الأولوية حول ما يلي: (أ) تحسين القدرات والمساءلة والقدرة على الاستجابة في المؤسسات المعنية بالحوكمة؛ (ب) ومعالجة الأبعاد الإقليمية والعابرة للحدود التي ينطوي عليها الرعي؛ (ج) وإنشاء نظم للمعلومات والرصد قائمة على سبل العيش واستخدامها؛ (د) وضمان إقامة روابط أقوى بين مبادرات السلام المحلية والرفيعة المستوى؛ (هـ) والحد من قابلية التأثر بالكوارث عن طريق دعم البرامج المتعلقة ببناء قدرة سبل العيش على الصمود؛ (و) وضمان استجابة طارئة في مجال الثروة الحيوانية تكون مناسبة من حيث التوقيت وقائمة على سبل العيش عندما تظهر الأزمات.

وأدّت المنظمة دورًا قياديًا من أجل تنسيق الجهود الخاصة بدودة الحشد الخريفية في أفريقيا منذ تفشي هذه الآفة في القارة الأفريقية. وتحقيقا لذلك، أعدّت المنظمة إطار الشراكة للإدارة المستدامة لدودة الحشد الخريفية والتي أقرّها الاتحاد الأفريقي في أكتوبر/تشرين الأول 2017 وبرنامج عمل للمنظمة بشأن الإدارة المستدامة لدودة الحشد الخريفية في أفريقيا. وفي إطار برنامج العمل، كانت للمنظمة عدة تدخلات في القارة الأفريقية لتعزيز قدرات البلدان للاستجابة لدودة الحشد الخريفية، بما في ذلك التوعية وتعزيز قدرات المزارعين في مجال إدارة الآفات وتعزيز القدرات

للكشف المبكر عن دودة الحشد الخريفية، والاستخدام الفعال لمبيدات الآفات وأفضل ممارساته والرصد والإنذار المبكر واستعادة القدرة الإنتاجية.

وعقدت المنظمة أيضًا اجتماعًا فنيًا بشأن التعاون بين بلدان الجنوب لنقل المعارف بشأن إدارة دودة الحشد الخريفية من الأمريكيتين إلى أفريقيا. واستعرض الخبراء مجالات الإدارة الرئيسية بما في ذلك المكافحة البيولوجية والرصد والعتبات الاقتصادية واتسخدام مبيدات الآفات البيولوجية وتأثير التنوع البيولوجي النباتي على إيكولوجيا دودة الحشد الخريفية. وقد أعدّ قسم حلول تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تطبيقًا على الهواتف المحمولة مخصص لاستخدامه من قبل المزارعين وجهات الاتصال في المجتمعات المحلية وخبراء الإرشاد لجمع البيانات عند تفحّص الحقول والتحقق من فخاخ الفيرومون. وقد جرى نشر نظام FAMEWS في جميع البلدان الأفريقية وسيتضمن أداة لتشخيص الضرر الناشئ عن هذه الدودة وستكون مربوطة ببرنامج للإنذار المبكر على شبكة الإنترنت.

تنفيذ البرنامج الاستراتيجي

185- شهد عاما 2016 و2017 عدداً غير مسبوق من النازحين بشكل قسري (النازحون داخليًا واللاجئون) وتهديد المجاعة في أربعة بلدان في أفريقيا والشرق الأدنى. وأدت النزاعات إلى تقويض قدرة الملايين الآخرين على الصمود أمام الكوارث. وإن الأمراض الحيوانية وآفات المحاصيل وقضايا سلامة الأغذية في ازدياد. وكان عام 2017 أحر عام على الإطلاق لم يتأثر بظاهرة النينيو، وشهد هطول أمطار غزيرة وفيضانات وموجات جفاف وحر وحرائق مدمرة. وكادت أن تفضي هذه الأحداث إلى تقويض الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر (الهدف 1) وتحقيق هدف القضاء على الجوع (الهدف 2).

186- وتناول البرنامج الاستراتيجي 5 هذه التحديات من خلال ما يلي: (أ) إنشاء قيادة عالمية في مجال إعداد البيانات والمعلومات والمعارف ذات الصلة المتصلة بالحد من مخاطر الكوارث والأمن الغذائي والقدرة على الصمود؛ (ب) وتعزيز الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة؛ (ج) ووضع برامج عالمية للحد من المخاطر وللتأهب للأزمات ومواجهتها؛ (د) ودعم البرامج الإقليمية والقطرية من خلال مبادرات المنظمة الإقليمية وعملية دعم القدرة على الصمود على المستوى القطري. ومن خلال تعميم هذه التدخلات على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية، أحدثت المنظمة فارقاً في مواجهة آثار الكوارث والأزمات وفي بناء قدرة الفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضهم للأحوال المناخية الشديدة وغيرها من الصدمات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (المقصد 1-5 من أهدف التنمية المستدامة).

تقييم النواتج

187- يرد التقدم المحرز بالنسبة إلى نواتج البرنامج الاستراتيجي 5 في *الملحق 4*.

188- في نهاية عام 2017، ومقارنة بعام 2013، كانت نسبة أكبر من البلدان تسجل أداءً يتراوح بين متوسط ومرتفع في ما يتعلق بجميع نواتج الهدف الاستراتيجي 5. وقياساً إلى عام 2013، قامت 66 في المائة من البلدان بزيادة قدراتها المؤسسية والسياساتية من حيث الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها (الناتج 1) في حين بادرت 78 في المائة من البلدان إلى زيادة قدراتها بشكل ملحوظ لتنفيذ الإنذارات المبكرة واتخاذ إجراءات في الوقت المناسب (الناتج 2). وبينما حسّنت 41 في المائة تقريباً من البلدان قدراتها على تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف (الناتج 3)، حسّنت 36 في المائة من البلدان قدراتها على التأهب وإدارة عمليات الاستجابة (الناتج 4).

189- ويحظى إجمالي أثر المنظمة عبر الأبعاد الأربعة للبرنامج الاستراتيجي 5 بإقرار واسع بمساهمة معتدلة أو ملحوظة في النواتج 1 و2 و3 في جميع البلدان تقريباً وبشأن الدعم المقّدم في مجالي التأهب وإدارة عمليات الاستجابة في حوالي 90 في المائة من البلدان (الناتج 4). وعلى وجه الخصوص، ركّز المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي تركيزًا شديدًا على استراتيجيات الصمود من خلال وضع الاستراتيجية الإقليمية لإدارة مخاطر الكوارث في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ووضع استراتيجيتين للصمود على مستوى الإقليم الفرعي بالنسبة إلى أفريقيا الغربية والقرن الأفريقي واستراتيجية صمود ثالثة قيد الإعداد بالنسبة إلى أفريقيا الجنوبية.

190- وأولت المنظمة اهتماماً خاصاً لبناء القدرات في نظم الإنذار المبكر وتحليل قابلية سرعة التأثر بالمخاطر (الناتج 2) ودعمت ما يفوق 100 نظام لرصد التهديدات على كل من المستوى العالمي والإقليمي والوطني. وأتاح تنفيذ برنامج الشراكة بين المنظمة والاتحاد الأوروبي المعنون "المعلومات من أجل التغذية والأمن الغذائي والقدرة على الصمود لصنع القرارات" الدعم للمؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، وتحليل القدرة على الصمود لأغراض تصميم السياسات والبرامج، ونظام المنظمة الخاص بالإنذار المبكر - العمل المبكر، وترجمة الإنذارات المبكرة إلى إجراءات استباقية للحد من أثر أحداث كارثية محددة.

تقييم النتائج (المخرجات) التي تحقّقت في الفترة 2016–2017

191- كما هو مبيّن في *الملحق 4*، تم تحقيق المخرجات التسعة للهدف الاستراتيجي 5.

192- تبيّن النتائج المحقّقة بشأن السياسات والاستراتيجيات والخطط القطاعية أو المشتركة بين القطاعات أو المتعلقة بالمخاطر (المخرج 5-1-1) قيام 52 بلدًا و4 مؤسسات إقليمية بصياغة استراتيجيات/خطط للحد من المخاطر وإدارة الأزمات بفضل دعم المنظمة. وتمّ بتوجيه من المنظمة، وضع استراتيجيات لبرمجة الاستثمارات وتعبئة الموارد للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات (المخرج 5-1-2) في 19 بلداً و3 أقاليم.

193- وتجاوزت النتائج المحرزة في رصد التهديدات والإنذار المبكّر (المخرج 5-2-1) الغاية المحدّدة لفترة السنتين مع تقديم دعم فعّال إلى 122 نظامًا لرصد التهديدات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. واستفاد 45 بلدًا

و3 أقاليم من الدعم الذي قدّمته المنظمة لتحسين قدرات البلدان والأقاليم على إجراء تحليلات لقابلية سرعة التأثر بالمخاطر والقدرة على الصمود أمامها (المخرج 5-2-2). والمعلومات الناشئة عن نظم الإنذار المبكر وتحليل التعرض للمخاطر (على غرار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، والإطار الموحد، والنظام العالمي للاعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، وشبكة نظم الإنذار المبكر عن المجاعة التابعة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وسواها) تصب جميعًا في التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2017. وسيشكل هذا التقرير الأساس للمانحين الرئيسيين من خلال الشبكة العالمية للأزمات الغذائية للمساعدة في توزيع الاستجابة على نحو استراتيجي أكثر.

194- وتجاوز الدعم الذي قدّمته المنظمة لتحسين القدرات والتدابير في مجالي الوقاية والتخفيف (المخرجان 5-3-1 و5-3-2) الغاية المحدّدة لفترة السنتين، فقد نفذت التدابير الفنية للوقاية والتخفيف في 78 بلداً، وطبّق 45 بلداً تدابير اجتماعية واقتصادية للحد من قابلية سرعة التأثر بالمخاطر وتعزيز قدرة صمود المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التهديدات والأزمات. وإنّ تجميع ونشر الممارسات الجيدة في مجال الصمود تدعم بناء القدرة على الصمود على مستوى المجتمع المحلي. ويشار على سبيل المثال إلى Kore وهو منصة لتشاطر المعارف عن القدرة على الصمود والتي ساندت عملية نشر الممارسات الجيدة من خلال عقد 16 ندوة ومنصة على الويب ووثائق عن الممارسات الجيدة والترويج للأنشطة المتصلة بالقدرة على الصمود.

195- وفاقت النتائج المحقّقة في ما يتعلق بالتأهب لحالات الطوارئ (1-4-5) التوقعات، فقد استفاد 53 بلدًا من الدعم الذي قدّمته المنظمة للأخذ بالمعايير والخطوط التوجيهية والممارسات في مجال التأهب لحالات الطوارئ. وخلال فترة السنتين، استفادت جميع البلدان التي أعلنت فيها حالة الطوارئ من المستوى 3، و71 في المائة من البلدان وجميع الأقاليم التي أعلنت فيها حالات طوارئ من المستويين 2 و1 من الدعم الذي قدّمته المنظمة بغية تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ (2-4-5). وبالإضافة إلى ذلك، وفّرت المنظمة مساعدة آنية ومراعية لمنظور المساواة بين الجنسين في حالات الأزمات (3-4-5) في 87 في المائة من البلدان التي تضرّرت بأزمة كان لها أثر على الزراعة. تمّ مؤخرًا إعداد برامج مشتركة مع برنامج الأغذية العالمية للاستجابة للأزمات وتعزيز القدرة على الصمود، وبخاصة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر (أيضًا مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) ومنطقة حوض بحيرة تشاد (شمل الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا) ومالي وأوغندا وجنوب السودان والصومال (أيضًا مع اليونسف) وبنغلاديش (استجابة لأزمة الروهينغا) وغيرها.

196- وخلال فترة السنتين، قدّمت المنظمة الدعم إلى عمليات الاستجابة في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى واليمن وشمال شرق نيجيريا ومنطقة الجنوب الأفريقي وإثيوبيا (الاستجابة لظاهرة النينيو) وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

أبرز الإنجازات المحقّقة على الصعيد العالمي

197- تشمل أبرز الإنجازات المحقّقة على الصعيد العالمي ما يلي:

(أ) أعدّت المنظمة، عقب الكشف عن دودة الحشد الخريفية وانتشارها السريع في أفريقيا خلال الفترة 2016-2017، إطاراً عالمياً للشراكة من أجل إدارة دودة الحشد الخريفية بطريقة مستدامة في أفريقيا لضمان اتساق استجابة جميع الشركاء بالاستناد إلى مبادئ سليمة تعود بالفائدة على المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة؛

(ب) أدت المنظمة دورًا قياديًا في مكافحة مقاومة مضادات الميكروبات إلى جانب منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان في سياق نهج صحة واحدة. وأعدّت المنظمات الثلاث استبيانًا وإطارًا للتوجيه وإطارًا للرصد/التقييم لمعالجة استخدام مضادات الميكروبات / مقاومة مضادات الميكروبات بالنسبة إلى صحة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة. والمنظمة أيضًا عضو فاعل في مجموعة التنسيق المشتركة بين الوكالات التي أنشأها الأمين العام في سنة 2016؛

(ج) تعرض نشرة الإنذار المبكر الفصلية المتعلقة بأزمات السلسلة الغذائية معلومات عن التهديدات العابرة للحدود المتصلة بأزمات السلسلة الغذائية على الصعيد القطري، وتعتبر المنصة الوحيدة التي تجمع التوقعات ذات الصلة بالآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود التي تنطوي على آثار كبيرة وتؤثر على الأمن الغذائي وصحة الإنسان؛

(د) قدّمت المنظمة توجيهات فنية لجمع البيانات عن أداء الممارسات الجيدة للحد من مخاطر الكوارث في خمسة بلدان، واستكملت تحليلات التكاليف والفوائد والتقييمات النوعية. وإن الدراسة بشأن *فوائد ممارسات الحد من مخاطر الكوارث على مستوى المزرعة في قطاع الزراعة* وفرت لصانعي السياسات والممارسين في مجال الحد من مخاطر الكوارث معلومات حول الفرص المتاحة للحد من مخاطر تعرض المزارعين للمخاطر؛

(هـ) أنجزت المنظمة دراسة عن حالة إعداد وتنفيذ خطط الحد من مخاطر الكوارث في مجال الزراعة وإدارتها، شملت 14 بلداً من البلدان المعرضة لمخاطر شديدة. وقدّمت المنظمة الدعم الفني إلى حلقات العمل الإقليمية المتعلقة بمبادرة تعزيز القدرات في مجال الحد من الكوارث؛

(و) وضعت الصيغة النهائية لمنهجية مؤشر الضعف التي سيسترشد بها في تحليل النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، لا سيما في ما يتعلق بتحديث قائمة البلدان التي تحتاج إلى مساعدات غذائية خارجية. وجرى في عام 2017 تحديث المنهجية التي تكمن وراء نظام مؤشر الإجهاد الزراعي. وقام النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة بنشر تقارير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية، ونشرة رصد أسعار الأغذية وتحليلها؛

(ز) قدّمت المنظمة الدعم من أجل إعداد "إطار استراتيجي لإدارة مخاطر الجفاف". واشتركت كل من المنظمة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في تنظيم المؤتمر الإقليمي عن إدارة الجفاف والتأهب في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وترأست المنظمة اللجنة الاستشارية للشركاء التابعة للإطار العالمي للخدمات المناخية. وأخذت المنظمة بزمام قيادة القسم الخاص بالأثر في بيان المنظمة العالمية للأرصاد

الجوية بشـــأن حالة المناخ لعام 2017؛ وقد صـــدر التقرير المؤقت خلال افتتاح الدورة الثالثة والعشـــرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017؛

(ح) سـيوجه إطار دعم السـلام الدائم في سـياق خطة عام 2030 عمل المنظمة في إطار جهود الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى زيادة أهمية منع نشوب النزاعات واستتباب السلام، وسد الفجوة القائمة بين العمل الإنساني والإنمائي وفي مجال السـلام. وعقدت في كلّ نيويورك وروما وجنيف مجموعة من حلقات العمل بشـأن النزاعات والجوع – وهي مبادرة مشتركة لكل من إيطاليا وهولندا وسويسرا والمنظمة وبرنامج الأغذية العالمي؛

(ط) ما فتئت المنظمة تقدّم، منذ مطلع عام 2016، تحديثات منتظمة عن الأمن الغذائي إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة، تبرز فيها الروابط القائمة بين النزاعات والجوع والأمن الغذائي والســـلام وأثر ذلك على الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة؛

(ي) أدى المؤتمر الدولي للحماية الاجتماعية في سـياقات الهشـاشـة والنزوح القسـري إلى رفع مكانة المنظمة في مجال قيادة المناقشات السياساتية على المستوى العالمي بشأن دور الحماية الاجتماعية في السياقات الهشة والأزمات الممتدة. وظلت المنظمة تأخذ بزمام قيادة اجتماعات حول الحماية الاجتماعية المراعية للصـــدمات في عدد من الفعاليات العالمية، مثل أكاديمية الضـــمان الاجتماعي للمركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، والمؤتمر الســـنوي لمجلس التعاون بين الوكالات في مجال الحماية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الثالث لإعادة الإعمار والدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

(ك) يحدّد التقرير العالمي الفصـــلي لنظام الإنذار المبكر – العمل المبكر المخاطر الرئيســـية التي تواجه الزراعة والأمن الغذائي. ويرتكز التقرير إلى التحليل الصـــادر عن نظم المعلومات والإنذار المبكر التابعة للمنظمة والمعلومات الخارجية، ويطرح توصيات بخصوص الإجراءات المبكرة اللازمة للتخفيف من أثر الكوارث ومنع حدوثها.

أبرز الإنجازات المحقّقة على الصعيدين القطري والإقليمي

198- تشمل أبرز الإنجازات المحقّقة على المستويين الإقليمي والقطري ما يلي:

(أ) يهدف البرنامج العالمي لاســـتئصـــال طاعون المجترات الصـــغيرة بحلول عام 2030 إلى تحســـين قدرة الرعاة على الصـــمود أمام طاعون المجترات الصـــغيرة والحد من الفقر في الريف. وقد بدأت عملية تنفيذه في أكثر من 15 بلداً بالاســـتعانة بالموارد المحلية والتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. وتدعو المنظمة والمنظمة العالمية لصـــحة الحيوان والاتحاد الأوروبي بصـــورة مشـــتركة إلى اســـتئصـــال هذا المرض؛

(ب) قدّمت المنظمة، من خلال البرنامج المموّل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعنوان "التهديدات الوبائية المستجدة"، المساعدة من أجل تعزيز القدرة على الوقاية من الأمراض الحيوانية المنشأ الشديدة التأثير والكشف عنها ومواجهتها في أكثر من 30 بلداً في مختلف أنحاء العالم؛

(ج) تم بنجاح، في ثلاثة بلدان، تنفيذ تطبيق خاص بالأحداث باستخدام الهاتف المحمول، وهو أداة للإبلاغ عن الأمراض تستخدم تطبيقاً للهاتف المحمول لدعم الإنذار المبكر ومراقبة الأمراض. ووضعت الصيغة النهائية لإطار التقييم السريع للمخاطر ومنهجيته بالنسبة إلى حُمَّى الوادي المتصدّع وإنفلونزا الطيور الشديدة الإمراض (H5N8) وحمى الخنازير الأفريقية؛

(د) دعمت المنظمة تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية بمكونات تتعلق بتحسين إدارة مخاطر الكوارث لزيادة قدرات التكيف مع تغير المناخ في المجتمعات المحلية الضعيفة المتضررة من الكوارث الطبيعية، وقدّمت الدعم الفني لصياغة وتنفيذ خطط وطنية خاصة بالحد من مخاطر الكوارث وتغير المناخ في قطاع الزراعة في خمسة بلدان؛

(هـ) أنجز النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة أربع بعثات لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي في عام 2016 وبعثة واحدة في عام 2017، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي والحكومات الوطنية. وقُدّم الدعم لتنمية قطاع البذور وبناء القدرات على صياغة سياسة خاصة بالبذور، مع مكونات تتعلق بالقدرة على الصمود؛

(و) جرى تقديم دعم فني لكلّ من سيراليون وتيمور ليشتي لتعزيز القدرات في مجال إدارة مخاطر الكوارث. ووضعت استراتيجيات وطنية خاصة بالقدرة على الصمود في ستة بلدان، إضافة إلى استراتيجيتين إقليميتين فرعيتين اثنتين. ووافقت كندا على مبادرة للوكالات التي توجد مقارها في روما خاصة بالقدرة على الصمود ومدتها خمس سنوات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر والصومال. كما وضعت الصيغة النهائية للاستراتيجية المتعلقة بالوصول الآمن إلى الوقود والطاقة بالنسبة إلى بلدين اثنين؛ وقُدم الدعم إلى تسعة بلدان للربط بين التدخلات الخاصة بالحماية الاجتماعية وإدارة المخاطر والحماية الاجتماعية التكميلية والزراعة؛

(ز) حظيت الاستراتيجية الإقليمية المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث في قطاعات الزراعة والأمن الغذائي والتغذية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بموافقة وزراء الزراعة في بلدان جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أواخر عام 2017. وتعتبر هذه الاستراتيجية ثمرة عملية بدأت مطلع عام 2016 بدعم فني أتاحته المنظمة ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، وهي تدعو إلى التنسيق والتآزر مع السلطات المختصة المعنية بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث والدفاع المدني؛

(ح) تسترشد المبادرات الخاصة بالأمن الغذائي والقدرة على الصمود المنفذة في أكثر من 40 بلداً بمنهجيات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ونموذج قياس مؤشر القدرة على الصمود وتحليله، بدعم مقدّم إلى اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن نموذج قياس مؤشر القدرة على الصمود وتحليله، بما في ذلك تبادل الدروس المستفادة. ونظمت جولة دراسية عن المدارس الحقلية الرعوية بين منطقة الساحل وشرق أفريقيا، بالإضافة إلى زيارة تدريبية إلى إسرائيل بخصوص التنمية المستدامة لعلف الحيوانات وتقنيات التربية في أفريقيا؛ وإن رسم خارطة لمصادر الإمدادات العلفية الفعلية والمحتملة في إثيوبيا ونظام الإنذار المبكر التنبؤي الخاص بالماشية في كينيا سيسمح بالإنذار المبكر بخصوص العرض والطلب على الأعلاف.

تعميم المساواة بين الجنسين والحوكمة والمناخ والتغذية

إن المبادرات المضطلع بها لمساعدة البلدان على تعميم قضايا المساواة بين الجنسين في تخطيط الحد من مخاطر الكوارث في قطاع الزراعة تشمل إعداد ونشر وحدة تدريبية وموجز للسياسات ومواد تدريبية محدّدة ودراسات حالة متصلة بتخطيط الحد من مخاطر الكوارث المراعي للمساواة بين الجنسين، موضوعة خصيصاً لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي على صياغة وتنفيذ خطط عمل وتدخلات للحد من مخاطر الكوارث تراعي المساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي. وبالتعاون مع الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، نظمت حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن سياسات وبرامج الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمساواة بين الجنسين لبلدان الكاريبي؛ وقُدّم دعم فني لعمليات تقييم للاحتياجات تراعي المساواة بين الجنسين في ميانمار ونيبال والسودان والفلبين لمعالجة الأولويات المحدّدة للرجال والنساء في مجالي التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وبادرت المنظمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي إلى تنظيم معرض إقليمي بشأن "المساواة بين الجنسين والقدرة على الصمود" من أجل تبادل الدروس المستفادة ونشرها في أفريقيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواصلة دراسة أدوار المرأة في بناء القدرة على الصمود. وسعياً إلى تمكين الأسر المعيشية الضعيفة وزيادة قدرتها على الصمود، نُفِّذ بنجاح نهج "صناديق القدرة على الصمود" في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى والممر الجاف في أمريكا الوسطى.

ووضعت مجموعة من المواد التوجيهية من أجل تعزيز القدرات على معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأجري تحليل مفصّل للعلاقات القائمة بين النزاعات المسلحة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين بالتعاون مع معهد دراسات التنمية. وتم توفير الدعم وأنشطة تنمية القدرات على المستوى القطري لمعالجة قضايا الحماية والعنف القائم على أساس نوع الجنس، من خلال نوادي ديميترا ومدارس تدريب المزارعين الشباب على الزراعة والحياة في خمسة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والمبادرات المعنية بالوصول المأمون إلى الوقود والطاقة في جنوب السودان والصومال وكينيا.

وبادرت المنظمة، جنباً إلى جنب مع شركائها، إلى الاشتراك، باعتبارها جهة مشاركة في قيادة مبادرة التوقّع والتحمّل وإعادة التشكيل، في تنظيم ثلاثة أحداث رفيعة المستوى لتعميم القدرة على الصمود في العمل المناخي العالمي للدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وناقشت الأحداث كيفية فتح الاستثمارات في مجال القدرة على الصمود أمام تغير المناخ والأسباب الكامنة وراء أهمية القدرة على الصمود والطريقة التي تعزز بها الطبيعة القدرة على الصمود. وساد اتفاق حاسم مفاده أن القدرة على الصمود أمام تغير المناخ تبدأ بالسكان، ضمن سياقاتهم وبيئاتهم المحلية.

ويشكل تغير المناخ أحد العوامل المسببة للهجرة الريفية. وفي عام 2017، أعد البرنامج الاستراتيجي 5 والبرنامج الاستراتيجي 3 كتيباً بشأن "الهجرة والزراعة وتغير المناخ – الحد من مواطن الضعف وتعزيز القدرة على الصمود"، تضمن أمثلة من مشاريع المنظمة المتعلقة بالتكيف مع تغير المناخ التي نفذت في نيبال وأوغندا وبلدان أخرى.

وأعدت المنظمة إطاراً تحليلياً لتحسين فهم قضايا الحوكمة التي تحدّد إدراج الحد من مخاطر الكوارث – التكيف مع تغير المناخ على المستوى القطري. ويتضمن الإطار وحدة عملية لتقييم وإثبات حواجز الحوكمة المحتملة

التي تعترض سبيل العملية على المستوى القطري. وقد اقترحت هذه الأداة التحليلية على شراكة مبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث وتم قبولها لاختبارها كجزء من أداة تقييم القدرات المحسّنة لمبادرة تعزيز القدرات للحد من مخاطر الكوارث لأغراض الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

وتشمل الإنجازات المحدّدة التي تحقّقت في مجال تعميم التغذية إعداد مواد توجيهية لدعم برامج المنظمة المراعية للتغذية. وتزايد طلب المكاتب القطرية للمنظمة للدعم الفني للبرامج المراعية للتغذية (الجمهورية العربية السورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة على سبيل المثال)، كما يتزايد عدد البرامج الخاصة بالقدرة على الصمود التي تركز بشكل واضح على مسألة التغذية، مثل برنامج القدرة على الصمود المموّل من الاتحاد الأوروبي في الجمهورية العربية السورية، وبرنامج الوكالات التي توجد مقارها في روما الهادف إلى تعزيز قدرة سبل العيش على الصمود في سياق الأزمات الممتدة.

كما وضعت منهجية تقييم الأضرار والخسائر، التي تأخذ في الاعتبار جميع القطاعات الفرعية الزراعية (المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)، وقد أدرجت هذه المنهجية، نتيجة للتعاون الفعال مع مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في عام 2017، في إطار سنداي وإطار رصد أهداف التنمية المستدامة وستستخدم لقياس المكونات الزراعية للمقاصد العالمية ذات الصلة بالقدرة على الصمود.

الدروس الرئيسية المستفادة

- بالاستناد إلى التجربة المكتسبة في الفترة 2016–2017، ومع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الحوارات والعمليات المهمة المتعلقة بالسياسات، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاق باريس ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، سيشدد البرنامج الاستراتيجي 5 على العمل بشأن الأحداث المناخية القصوى، والصلات القائمة بين الأمن الغذائي والسلام والاستقرار، واعتماد نهج صحة واحدة في منظوره الأوسع، وتطوير موارد علف الحيوانات في المناطق الرعوية، ودراسة العوامل المسببة لنقص التغذية المستحكم لدى الأطفال في السياقات الهشة والروابط القائمة بين التدخلات المتعلقة بالثروة الحيوانية وتغذية الأطفال.
- إن وضع برامج تراعي اعتبارات المساواة بين الجنسين ولا تركّز على معالجة عدم المساواة فحسب، ولكن أيضا على تأمين الأصول وبنائها بطرق تؤدي إلى تمكين الفئات الأشد ضعفًا، ولا سيما المتضررون من الأزمات والنزاعات الممتدة (على سبيل المثال من خلال توفير إمكانية الوصول الآمن والمضمون إلى الأراضي والنقد والموارد الإنتاجية الأخرى للنساء والشباب) سيقتضي اهتماماً متزايداً.
- بالتعاون الوثيقة مع البرنامج الاستراتيجي 2، سوف تولى العناية للدورة الهام الذي يمكن أن تضطلع به الزراعة الإيكولوجية من أجل بناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغيّر المناخ.

الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)[23]

الغرض والنطاق

199- يضمن الهدف 6 جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله (الناتج 1)؛ وتوفير إحصاءات عالية الجودة (الناتج 2)؛ وتنسيق المواضيع المشتركة لقضايا المساواة بين الجنسين (الناتج 3)، والحوكمة (الناتج 4)، والتغذية (الناتج 5)، وتغير المناخ (الناتج 6). ومن المتوقع أن يؤدي عمل المنظمة ومواردها إلى تحقيق هذه النواتج الستة المحدّدة التي تدعم إنجاز الأنشطة الفنية للمنظمة وأهدافها الاستراتيجية.

200- ويتولى 11 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية قياس التقدّم المحرز وإنجازات النواتج الستة. وكما هو مبيّن في *الملحق 4* ومفصل أدناه، فقد حققّت المنظمة، بحلول نهاية عام 2017، جميع الغايات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية[24] للهدف 6.

جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله (الناتج 6-1)

201- إن تعزيز جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله أمر لا غنى عنه لتنفيذ الإطار الاستراتيجي تنفيذاً فعّالاً. وبتنسيق من نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)، يتحقّق هذا الناتج من خلال: (أ) ضمان تميز المعارف الفنية عن طريق القيادة الفنية الرئيسية في الإدارات الفنية؛ (ب) والشبكات الفنية وتوفير الخبرة الفنية المناسبة للبرامج في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ (ج) وتوفير القدرات على مواجهة القضايا المستجدة، بما في ذلك من خلال صندوق متعدد التخصصات؛ (د) وإحراز تقدم بشأن التحديات الرئيسية في التخصّصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية؛ (هـ) وإعداد مطبوعات المنظمة الرئيسية الحديثة.

الإنجازات

202- يتحقّق ضمان جودة عمل المنظمة الفني والمعياري واكتماله من خلال ستة مخرجات تقدّم خدمات إلى الأعضاء وبرامج المنظمة من خلال القيادة التي توفرها الإدارات الفنية. ويقاس الأدء من خلال مسحين يقيّمان مدى رضا أصحاب المصلحة إزاء القيادة الفنية للمنظمة، كبديل للتقدّم المحرز بشأن جودة القيادة الفنية. فالمسح الأول يوجَّه إلى المندوبين الذين يشاركون في اللجان الفنية للمنظمة ويسمح بالوصول إلى مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الممثلون

---

[23] وفقاً للتوصية الصادرة عن المجلس في دورته الخامسة والخمسين بعد المائة المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2016 (الفقرة 8(ب) من الوثيقة CL 155/REP)، أعيدت صياغة العنوان السابق "الجودة الفنية والمعارف والخدمات" ليصبح على النحو التالي "الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)".

[24] البيانات غير متاحة بالنسبة إلى مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية (6 -5-ألف و6-5-باء).

الدائمون وموظفو الخدمة المدنية الآخرون وصانعو السياسات من الوزارات التنفيذية والجهات الفاعلة غير الحكومية. في حين أن المسح الآخر يوجَّه إلى موظفي المنظمة المعنيين ولا يفصح عن هويتهم.

203- وتشكل النسبة المسجّلة في عام 2017 وقدرها 67 في المائة (الغاية المحدّدة هي 64 في المائة) النسبة المئوية الإجمالية للأشخاص الداخليين والخارجيين الذين ردّوا على المسح ووافقوا على أن المنظمة توفر قيادة فنية عالية الجودة. أما الشواغل الرئيسية التي أُعرب عنها فتمثلت في الحاجة إلى المرونة التي يتيحها إطار التخطيط في مواجهة القضايا المستجدة، والآليات اللازمة لتعزيز الخبرة الفنية للمنظمة من أجل تقديم المشورة المتكاملة في مجال السياسات استجابة لطلبات الحكومات المتزايدة على الدعم لغرض التخطيط الوطني وصياغة السياسات.

المعالم البارزة

204- تستمر الشبكات الفنية السبع عشرة في توفير منصة لتبادل المعلومات والمعايير الفنية بين جميع مستويات المنظمة، وضمان تحديد الممارسات الجيدة والاتساق في السياسات والنهج. كما أتاحت الشبكات قناة للتعاون مع الأوساط الأكاديمية ومنظومة الأمم المتحدة. وقد قام خبراء من هذه المنظمات الشريكة، خاصة الوكالات التي توجد مقارها في روما، بتبادل بحوثهم وتجاربهم المتعلقة بالبرامج أو المشاريع في سياقات وبلدان متعددة مع موظفي المنظمة (المخرج 6-1-1).

205- واضطلعت المنظمة بدور بارز في منتديات السياسات العالمية الرئيسية، مثل الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والموئل الثالث[25]، والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مقاومة مضادات المكروبات، ومؤتمر "محيطنا" (المخرج 6-1-6).

206- وحافظت المنظمة على مشاركتها في اجتماعات المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعامي 2016 و2017، بما في ذلك العمليات التحضيرية المستفيضة. وقادت المنظمة إسهامات فنية في استعراض أهداف التنمية المستدامة أو قدّمتها، وأعدّت وثائق معلومات أساسية للمنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة ومؤتمر "محيطنا" (المخرج 6-1-6).

207- وعقدت اللجان الفنية (لجنة مصايد الأسماك ولجنة الغابات ولجنة الزراعة ولجنة مشكلات السلع) دوراتها لفترة السنتين، ونظرت في القضايا المشتركة بشأن خطة عام 2030 والتغذية والتجارة (المخرج 6-1-4).

[25] مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

208- وأتاحت مطبوعات المنظمة الرئيسية تحليلات وبيانات مشتركة بين القطاعات بخصوص القضايا العالمية المستجدة، مثل تغير المناخ ونظم الأغذية والنمو الأزرق. وتمت مواءمة طبعة تقرير *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2017* مع مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية لخطة عام 2030، وتزايد عدد قراء النسخة الإلكترونية لتقرير *حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العام* بنسبة 7 في المائة تقريباً (المخرج 6-1-5).

209- ونشر موظفو المنظمة أكثر من 600 مقال في مجلات مفهرسة بواسطة شبكة العلوم، وقد أشير إليها 450 2 مرة (المخرج 6-1-6).

210- وكانت الإدارات الفنية في طليعة عملية تحديد القضايا المستجدة والطلبات الجديدة من البلدان الأعضاء والاستجابة لها، وقامت بإنشاء وتكييف القدرات على معالجة مجالات العمل الجديدة، مثل مقاومة مضادات الميكروبات والهجرة وظهور دودة الحشد الخريفية في أفريقيا، وتزايد الاهتمام بإمكانات الكربون العضوي في التربة واللدائن الدقيقة والنفايات البحرية (المخرج 6-1-3).

211- وبادرت الإدارات الفنية، باعتبارها أعضاء في مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات، إلى وضع واختبار منهجيات جديدة للمؤشرات الواحدة والعشرين لأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها (المخرج 6-1-6).

212- وأدرجت المعايير البيئية والاجتماعية التي تكفل الامتثال للسياسات الفنية والقواعد المعيارية في دورة المشاريع. وخضع نحو 800 مشروع للتصنيف والمصادقة، ووضع الشكل النهائي لبوابة الإفصاح التي أصبحت متاحة على الإنترنت، وتم تدريب 70 موظفاً من المكاتب الميدانية (المخرج 6-1-2).

213- ووفّر الصندوق المتعدد التخصّصات القدرة على الاستجابة للقضايا المستجدة، ودعّم نُهجاً وابتكارات جديدة لتكييف الحلول مع البيئات المتغيرة عن طريق بذل جهود تعاونية (*القسم الثاني - هاء*) (المخرج 6-1-3).

الدروس الرئيسية المستفادة

- التركيز على التدابير التي ستضمن التميز الفني، بما في ذلك التنفيذ المنهجي لآليات ضمان الجودة ورصد وتقييم جودة وجدوى المنتجات والخدمات المعرفية للمنظمة، على نحو ما أوصى به تقييم مساهمة المنظمة في المعارف بشأن الأغذية والزراعة.
- ومواصلة تعزيز التعاون في ما بين اللجان الفنية (لجان الزراعة ومصايد الأسماك والغابات ومشكلات السلع) لتعظيم أثر عمل المنظمة الفني والمعياري.

تعزيز قدرات البلدان على استخدام البيانات وجمعها وتحليلها ونشرها (الناتج 6-2)

214- إن الإحصاءات العالية الجودة أمر لا غنى عنه لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحدّ من الجوع وسوء التغذية والفقر في الريف وإلى الترويج للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وينص هذا الناتج على تعزيز قدرات البلدان على جمع البيانات وتحليلها ونشرها واستخدامها لدعم عمليات صنع القرار. ويتم هذا أيضًا من خلال حوكمة الإحصاءات الداخلية الخاضعة لمسؤولية مكتب كبير الإحصائيين، بدعم من جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات، وتتضمن إقرار المعايير الإحصائية للمنظمة واستعراض تنفيذها لضمان اتساق العمل الفني والمعياري التي تقوم به المنظمة وجودته واكتماله.

الإنجازات

215- هناك مؤشرا أداء رئيسيان بالنسبة إلى هذا الناتج يتمثلان في قياس استخدام الإحصاءات في مجال وضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة في البلدان، وتقييم التحسينات التي تطرأ على القدرات الإحصائية الوطنية على إعداد البيانات ذات الصلة ونشرها. وفي ما يتعلق بفترة السنتين 2016-2017، تم قياس مؤشري الأداء الرئيسيين من خلال تقييم النواتج على مستوى المنظمة، (*الملحق 4*) في ما يخص 33 من البلدان التي تستخدم الإحصاءات لوضع سياسات تقوم على الأدلة في مجال ولاية المنظمة (الغاية المحدّدة هي 30) و54 من البلدان التي سجلت تقدّما كبيرا في مجال القدرات الإحصائية (الغاية المحدّدة هي 45).

المعالم البارزة

216- تشمل الإنجازات المحقّقة في مجال تحسين المعايير الإحصائية العالمية، بغرض تحسين جودة البيانات الإحصائية، تنقيح تصنيف الاستهلاك الفردي حسب الغرض وإعداد خطوط توجيهية خاصة بجمع البيانات المتعلقة بالأغذية في مسوحات بشأن استهلاك الأسر المعيشية وإنفاقها، وهو ما حظي بإقرار اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في دورتها لعام 2018. وخلال الفترة 2014-2017، أصدرت المنظمة على موقعها الإلكتروني 62 وثيقة منهجية إحصائية جديدة (منها 32 خلال فترة السنتين 2016-2017) لاستخدامها من قبل الخبراء الإحصائيين الوطنيين من أجل تحسين توافر البيانات القطرية وجودتها في مجالات إحصائية مختلفة. وأصدرت المنظمة أيضا سلسلة المعايير الإحصائية من خلال نشر وثيقتين تتضمنان خطوطاً توجيهية بشأن تصميم الاستبيانات والأعلام لكي تستخدم في جميع العمليات الإحصائية للمنظمة. وتم الارتقاء بنظام العمل الإحصائي الجديد للمنظمة عن طريق نشر تصنيف المنتجات الزراعية المنقح وتنفيذ أساليب جديدة لجمع ميزانيات الأغذية (المخرج 6-2-1).

217- وعزّزت المنظمة بشكل أكبر القدرات الإحصائية على المستوى القطري. ففي الفترة 2014-2017، بما في ذلك في الفترة 2016-2017 وحدها، تلقى ما يزيد عن 100 من البلدان المساعدة، منها 43 بلداً في إقليم أفريقيا وإقليمي آسيا والمحيط الهادئ من خلال الاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية. كما قدّمت المنظمة الدعم

إلى البلدان في تنفيذ أساليب مبتكرة للإحصاءات الغذائية والزراعية وفي تعزيز حوكمة الإحصاءات وتصميم الخطط الاستراتيجية وتنسيقها. ووفّرت أيضا المساعدة الفنية المباشرة لحوالي 25 بلداً بشأن المؤشرات الحادية والعشرين لأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها، بما في ذلك المشورة بخصوص المواءمة بين المؤشرات الوطنية والعالمية لأهداف التنمية المستدامة، وحول إعداد التقارير المرحلية القطرية عن أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع الهيئات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى. وقدّمت المساعدة الفنية أيضا إلى 16 بلداً من أجل تصميم التعدادات الزراعية وتنفيذها باتباع الخطوط التوجيهية للبرنامج العالمي للتعداد الزراعي لعام 2020 (المخرج 6-2-2).

218- وواصلت المنظمة ضمان إنشاء مجموعات من البيانات العالية الجودة والقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي، وجعلها في متناول جميع البلدان. وعقب تقييم مساهمة المنظمة في المعارف بشأن الأغذية والزراعة، تحّسنت منصة نشر قاعدة البيانات الإحصائية الموضوعية في المنظمة بإدخال تغييرات جديدة على مجموعات البيانات والنظام خصيصاً لمعالجة احتياجات مجتمع المستخدمين، ممّا أسفر عن زيادة بنسبة 33 في المائة في عدد المستخدمين منذ عام 2016، بحيث بلغ العدد ما مجموعه 1.6 ملايين شخص في عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، تم في سبتمبر/أيلول 2017 إطلاق منصة جديدة لرفع التقارير عن أهداف التنمية المستدامة من أجل نشر البيانات والأساليب والخطوط التوجيهية والمعلومات ذات الصلة بشأن مبادرات المنظمة لرصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها (المخرج 6-2-3).

219- وتم بذل الجهود لتوطيد التعاون والتنسيق بالنسبة إلى العمليات الإحصائية داخل المنظمة والارتقاء بالتالي بجودة إحصاءات المنظمة. وإنّ برنامج العمل الإحصائي للمنظمة للفترة 2016-2017، والذي أفيد فيه عن 187 نشاطًا من قبل 16 وحدة في المقر الرئيسي و9 وحدات على المستوى الإقليمي أو الإقليمي الفرعي أو القطري، كان أداة أساسية لتنسيق العمليات الإحصائية عبر المنظمة. وأفضت نتائج المسح الخاص لتقييم الجودة والتخطيط إلى إعادة تصميم ثلثي الاستبيانات الإحصائية التي ترسل سنويًا إلى البلدان، ووضع معايير وخطوط توجيهية جديدة سوف تساعد في ضمان اتساق إنتاج البيانات الداخلية ونوعيتها (المخرج 6-2-4).

220- وقدّمت المنظمة مساهمات بارزة في النظام الإحصائي العالمي. فقد تولى مكتب كبير الإحصائيين، باعتباره رئيس اللجنة المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية ولجنة كبار الخبراء الإحصائيين في منظومة الأمم المتحدة، تنسيق مساهمات جميع المنظمات الدولية في إطار الرصد لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونتيجة لذلك، اعتبرت المنظمة الوكالة الراعية لـ21 مؤشرًا من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ووكالة مساهمة في أربعة مؤشرات إضافية. وقدّمت المنظمة أيضاً مساهمات في المنصات الإحصائية الدولية (اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة المتحدة (لجنة الإحصائية)، وفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ومؤتمر الإحصائيين الأوروبيين). ونظمت اجتماعات إقليمية وعالمية بشأن الإحصاءات الزراعية. وساعد هذا العمل المنظمة في تحديد التوجهات لوضع برنامج عملها في مجال الإحصاءات وتخطيط تقديم المساعدة الفنية إلى البلدان (المخرج 6-2-4).

الدروس الرئيسية المستفادة

- سينصب التركيز، خلال الفترة 2018–2019، على تزويد المكاتب الإحصائية الوطنية بتعاريف ومفاهيم وتصنيفات معترف بها دولياً، مع التركيز بشكل خاص على أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز النظم والمؤسسات الإحصائية الوطنية لإعداد بيانات ذات صلة وعالية الجودة؛
- سيولى الاهتمام لتحسين المهارات التحليلية للإحصائيين الرسميين ومعرفة الإحصاءات لدى المستخدمين بهدف تعزيز الروابط بين الإحصاءات وعملية صنع القرار.

خدمات ذات نوعية جيّدة ونُهُج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها (الناتج 6-3)

221- يشكل القضاء على عدم المساواة بين الجنسين في مجال الزراعة وتمكين المرأة الريفية أمراً حاسماً لتحقيق ولاية المنظمة في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وعدم إهمال أحد، بحسب ما تم التعهد به في أهداف التنمية المستدامة. وتقدم المنظمة المشورة الفنية للبلدان الأعضاء، وتعزز قدراتها على صياغة السياسات والبرامج التي توفر للنساء والرجال فرصاً متساوية للاستفادة من التنمية الزراعية والريفية، وعلى تنفيذها ورصدها.

222- ويُعالَج موضوع المساواة بين الجنسين، بوصفه مركزياً في ولاية المنظمة، كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي، لتوفير خدمات عالية الجودة، واستراتيجيات ونهج متماسكة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتدخلات تستهدف المرأة في إطار البرامج الاستراتيجية. ويقوم فريق من الخبراء في الشؤون الجنسانية، من شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية والمكاتب الإقليمية الخمسة، بتنسيق العمل المتصل بالمساواة بين الجنسين وتنفيذه من خلال شبكة تقنية معنية بالمساواة بين الجنسين على نطاق المنظمة، تضم حوالي 200 جهة تنسيق للشؤون الجنسانية تعمل مع فرق البرامج الاستراتيجية والأقسام الفنية والمكاتب اللامركزية لدعم برمجة التدخلات وتنفيذها.

الإنجازات

223- يتم قياس التقدم المحرز في تحقيق هذا الناتج من خلال مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية:

(أ) المؤشر 6-3-ألف يرصد التقدم المحرز في 15 من المعايير الدنيا لدى المنظمة لتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات المستهدفة للمرأة، على النحو المحدد في سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. الغاية المحددة لفترة السنتين 2016–2017 (تم تخطيها وتحقيق 12 معيارًا من المعايير الدنيا مقارنة بالغاية المخطط لها وعددها 10 معايير (*الملحق 5*)، بما في ذلك المعيار 15 المتعلق بنصيب مشاريع برنامج التعاون التقني الخاصة بالمساواة بين الجنسين.

(ب) والمؤشر 6-3-باء يقيس أداء المنظمة مقارنة بالمعايير التي حددتها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد تم تحقيق الغاية الموضوعة لفترة السنتين 2016-2017 من خلال إنجاز أو تخطي 14 من معايير الأداء، مقارنة بالغاية المحددة وقدرها 10 معايير (*الملحق 5*).

224- ويؤكد الأداء مقابل هذين المؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية على نجاح المنظمة في تطوير قدرات الموظفين والآليات المؤسسية، وتعزيزها وصونها، لدعم المبادرات القطرية الرامية إلى معالجة المساواة بين الجنسين (المخرج 6-3-2). وعززت المنظمة قدرات الشبكة التقنية للمساواة بين الجنسين، بشكل منهجي على مدى فترة السنتين. وتم استكمال الندوات العالمية على شبكة الإنترنت بشأن والدورات التدريبية المصممة خصيصاً مع الوحدات الفنية في عام 2017، من خلال دورة تدريبية شاملة لجهات تنسيق الشؤون الجنسانية في المنظمة، مما أدى إلى زيادة القدرات خاصةً في المكاتب الإقليمية. وشارك أكثر من 100 من الموظفين وأصحاب المصلحة في التدريبات التي نظمها المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى. وتم تدريب الموظفين في المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ على أدوات التحليل المراعية للمنظور الجنساني وتصميم المشاريع؛ وتم تعزيز قدرات المكتب الإقليمي للشرق الأدنى في ما يتعلق بمعالجة القضايا الجنسانية في المجالات الفنية، بما في ذلك الاستجابة للأزمة السورية؛ وعقد المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عشر مبادرات لتعزيز معارف ومهارات موظفي المنظمة ونظرائهم الوطنيين بشأن المساواة بين الجنسين في المجالات ذات الأولوية في الإقليم، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وحوكمة الأراضي، وتقديم الخدمات الاستشارية الريفية.

225- وشاركت المنظمة في مشاورات موسعة لتحسين إطار الرصد المراعي للاعتبارات الجنسانية من خلال زيادة تركيز المؤشرات القائمة وتحديد مؤشرات إضافية. وتمت صياغة ما مجموعه 27 مؤهلا و/أو مؤشرا للمساواة بين الجنسين على مستوى المخرجات عبر البرامج الاستراتيجية الخمسة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. كما تم تحديث الأدوات والمواد لتعميم المنظور الجنساني في أطر البرمجة القطرية ودورة مشاريع المنظمة، وتم نشرها على نطاق واسع.

226- ومهدت قدرات الموظفين والآليات المؤسسية المحدثة في مجال المنظور الجنساني لتعزيز الدعم التقني المقدم للبلدان الأعضاء في إطار البرامج الاستراتيجية (المخرج 6-3-1). وقد أتاح وضع استراتيجيات المساواة بين الجنسين الإقليمية للمكاتب الإقليمية في أوروبا آسيا والوسطى، والشرق الأدنى، وآسيا والمحيط الهادئ، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، فرصة ممتازة للتواصل مع موظفي المنظمة والشركاء المعنيين من أجل تحديد أولويات الأعمال ذات الصلة بالمنظور الجنساني في الإقليم.

المعالم البارزة

227- *البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والمؤشرات المراعية للمساواة بين الجنسين*. يُعد توسيع قاعدة الأدلة بشأن المساواة بين الجنسين في الزراعة وآثار ذلك على الأمن الغذائي والتغذية، أمراً أساسياً لصنع السياسات على أساس مستنير وموجه. وقد واصلت المنظمة المشاركة في تطوير الأدوات والمنهجيات، في فترة 2016-2017، وساعدت المؤسسات الوطنية والنظراء في جمع وتحليل المعلومات المصنفة بحسب نوع الجنس، على النحو الوارد أدناه:

(أ) تم إعداد خصائص قطرية وإقليمية للمساواة بين الجنسين بشأن الزراعة وسبل العيش في الريف. واستُكمل 47 تقييما جنسانيا قطريا، مما زود الحكومات والشركاء في التنمية بخصائص محدثة للمساواة بين الجنسين على المستوى القطري. ونُشر في عام 2017 الأطلس الإقليمي حول النساء الريفيات في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي يقدم استكشاف معمق للوضع الجنساني في الإقليم؛

(ب) وتمت معالجة إحصاءات جديدة عن توزيع أصحاب الأراضي وأصحاب الحيازات الخاصة بالأراضي، والإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس عن توزيع أصحاب الحيازات الخاصة بالأراضي (القيّمين على إدارة الأراضي) من 104 بلدان، ويمكن الوصول بسهولة حالياً إلى الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس عن ملكية الأراضي من 26 بلداً في قاعدة بيانات الشؤون الجنسانية وحقوق الأراضي؛

(ج) وأجرت المنظمة، كجزء من عملها الناشئ في مجال الهجرة، بالتعاون مع البنك الدولي، والمعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية وبرنامج البحوث حول السياسات والمؤسسات والأسواق، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، دراسات استقصائية متعددة الموضوعات وواسعة النطاق في نيبال والسنغال وطاجيكستان، لتقييم نتائج هجرة الذكور إلى الخارج على عمل المرأة وتمكينها في مجال الزراعة؛

(د) ووضعت المنظمة منهجية لرصد التقدم المحرز في إطار مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-ألف-2 بشأن حقوق المرأة في الأراضي. وبعد إجراء بحوث مكتبية مكثفة وتجارب في عشرة بلدان، تم ترقية حالة المؤشر إلى "المستوى الثاني" من قبل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتم تعزيز مستوى الوعي لدى البلدان وقدراتها في ما يتعلق بالمؤشر من خلال حلقات عمل تدريبية لدعم رفع التقارير خلال عام 2018.

228- *توليد المعرفة وتنمية القدرات*. وضعت المنظمة، بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء الدوليين والوطنيين، منتجات معرفة مستهدفة ومواد لتنمية القدرات، من أجل دعم إدماج أبعاد المساواة بين الجنسين في مجالات العمل الرئيسية للبرامج الاستراتيجية، على النحو الوارد أدناه:

(أ) الاستناد إلى الخبرة التي اكتسبتها المنظمة في دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في غواتيمالا وبوتسوانا وقيرغيزستان، وتم وضع مذكرة توجيهية على مستوى السياسات بشأن تيسير الحوار عن السياسات الجنسانية والأمن الغذائي على المستوى الوطني، في سياق برنامج FIRST المشترك بين المنظمة والاتحاد الأوروبي، لدعم المسؤولين وأصحاب المصلحة الوطنيين في تيسير الحوار عن السياسات المتعلقة بنوع الجنس والأمن الغذائي على الصعيد الوطني (البرنامج الاستراتيجي 1)؛

(ب) وتم الاضطلاع بعدد من دراسات الحالة في آسيا والمحيط الهادئ، مما سلّط الضوء على دور المرأة وعملها في مختلف نظم الإنتاج (فييت نام وإندونيسيا وبنغلاديش وميانمار) وتقديم توصية لوضع السياسات وتنفيذ البرامج (البرنامج الاستراتيجي 2)؛

(ج) ونُشر التقرير بعنوان "*الفرص والقيود الجنسانية في الاستثمارات الزراعية المتصلة بالأراضي: حكايات من الميدان*" الذي يستند إلى 11 دراسة حالة في أفريقيا وآسيا، في إطار برنامج المنظمة بشأن الاستثمار الجنساني والزراعي. وهو يحدد الممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتوصيات المتعلقة بالسياسات التي استخدمت لتسهيل

حوارات السياسات بين أصحاب المصلحة المتعددين، كما حدث في الدورة الثانية لبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (البرنامج الاستراتيجي 3)؛

(د) ونُشر نهج المنظمة بشأن تطوير سلسلة القيمة المراعية للاعتبارات الجنسانية والمعرفة المتأتية من التقييمات القطرية بشأن مشاركة المرأة في قطاع الأغذية الزراعية، لا سيما في أفريقيا، على نطاق واسع من خلال برامج تنمية القدرات الإقليمية والوطنية التي تستهدف ممارسي سلسلة القيمة ومقدمي الخدمات العاملين في القطاعين العام والخاص (البرنامج الاستراتيجي 4)؛

(هـ) وتم تناول قضايا المساواة بين الجنسين في سياق بناء القدرة على التكيف. وتم تطوير مجموعة من منتجات المعرفة والتدريب المراعية للمنظور الجنساني، للحد من مخاطر الكوارث في الدول الجزرية الصغيرة النامية في البحر الكاريبي، لمساعدتها في صياغة الخطط والاستراتيجيات الزراعية؛ وأجري تحليل للروابط بين النزاعات المسلحة والأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين مع معهد دراسات التنمية في ثلاثة تدخلات نفذتها المنظمة وشركاؤها في الميدان (البرنامج الاستراتيجي 5)؛

(و) وفي شمال أفريقيا، استرشدت عملية وضع خطة عمل إقليمية وخارطة طريق لتعزيز قدرة النظراء الإقليميين والوطنيين على جمع وتحليل البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، بنتائج ثمانية تقييمات للقدرات القطرية.

229- *الحوارات بشأن السياسات والدعوة*. تعمل المنظمة كوسيط لدعم إدماج أبعاد المساواة بين الجنسين في عمليات السياسات الدولية والوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وتدعو إلى تمكين المرأة الريفية، بما في ذلك ما يلي:

(أ) تتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تحققت على المستوى العالمي في الفترة 2016-2017، في اعتماد التوصية العامة 34 بشأن حقوق المرأة الريفية، الصادرة عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتي تم وضعها بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتوفر التوصية نقطة دخول مهمة للدعوة إلى إدراج المساواة بين الجنسين في حوارات السياسات الوطنية؛

(ب) ونُظّم مؤتمر رفيع المستوى بشأن تعزيز التنمية الريفية الشاملة اجتماعياً في أوروبا وآسيا الوسطى، بشراكة وثيقة مع المعهد الأوروبي للمساواة بين الجنسين؛ وتم تنظيم اجتماع تشاوري مع النساء في الأرياف والمنظمات والشبكات المرتبطة بهنّ، دعماً لتطوير استراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين؛

(ج) وعلى المستوى الوطني، تشمل الإنجازات تيسير الحوار حول السياسات بين أعضاء البرلمان وكبار المسؤولين الحكوميين في رواندا ووكالات الأمم المتحدة، حول السياسة الزراعية الوطنية وصلتها بالمساواة بين الجنسين، دعماً لصياغة الخطة الاستراتيجية لتحول الزراعة؛

(د) ووفر الحدث الرفيع المستوى "لنستحث الخطى معاً لتمكين المرأة الريفية من القضاء على الجوع والفقر"، الذي قادته المنظمة في عام 2016، بالتعاون مع الرئاسة السلوفاكية، ومجلس الاتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، منصة تفاعلية لمناقشة التحديات والفرص المتاحة للمضي قدماً بالمساواة بين الجنسين في خطة عام 2030. وشملت أحداث المتابعة العالمية الحدث الجانبي في الدورة 40 لمؤتمر المنظمة المعنون "عدم إهمال أحد: تحقيق المساواة بين الجنسين

من أجل الأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة، والمنتدى المعني بتمكين المرأة في سياق الأمن الغذائي والتغذية"، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما.

الدروس الرئيسية المستفادة

- تؤدي المنظمة دورًا أساسيًا لدعم إدماج الأبعاد المتصلة بالمساواة بين الجنسين في العمليات السياساتية الدولية والوطنية الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية وتدعو إلى تمكين المرأة في الريف. وسوف تسند عناية أكبر لهذه الوظيفة أيضًا بالنظر إلى النتائج المثمرة للدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة التي اختتمت أعمالها مؤخرًا في مارس/آذار 2018 وتناولت "التحديات والفرص لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في الريف" حيث أدت المنظمة دورًا بارزًا للمشاركة في تنظيم الأحداث الجانبية وخلال الحوار التفاعلي الرفيع المستوى عن الإسراع في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وكانت استنتاجات لجنة وضع المرأة مشجّعة للغاية من حيث تشجيعها الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، لا سيما الوكالات التي توجد مقارها في روما وأصحاب المصلحة الآخرين للعمل من أجل تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتطبيق السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتمكين جميع النساء والفتيات في الريف؛ وتعزيز الصوت الجماعي والقيادة وصنع القرارات من جانب النساء والفتيات في الريف.

خدمات ذات نوعية جيدة ونُهج متماسكة من أجل زيادة فعالية قضايا الحوكمة على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية (الناتج 6-4)

230- تهدف المنظمة، من خلال العمل البرامجي المضطلع به في ما يتعلق بالموضوع الشامل المتصل بالحوكمة، إلى تعزيز فعالية عملها بشأن السياسات والحوكمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويشمل العمل البرامجي في مجال الحوكمة وضع مفاهيم وأساليب وأطر، وتقديم المشورة والدعم الاستراتيجيين إلى البرامج الاستراتيجية الخمسة، وكذلك دعم تعزيز مشاركة المنظمة ودورها القيادي في آليات الحوكمة العالمية الرئيسية. ويحظى عمل المنظمة بدعم مباشر في عدد مختار من البلدان ومن خلال المبادرات الإقليمية؛ ويتم تقديم الدعم غير المباشر من خلال إنشاء شبكة من الموظفين على نطاق المنظمة، هي الشبكة الفنية لدعم الحوكمة، تشارك في عمل الحوكمة على جميع المستويات، وتوسيع نطاقها.

231- ويتولى الفريق المعني بالحوكمة والسياسات في إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون الوثيق مع الشبكة الفنية لدعم الحوكمة، تنسيق العمل الذي تقوم به المنظمة ضمن إطار الموضوع الشامل المتصل بالحوكمة. ويقاس الأداء من حيث الخدمات والقيادة التي تُوَفرها المنظمة لآليات الحوكمة العالمية الرئيسية والدعم المقدّم لأصحاب المصلحة الإقليميين والوطنيين.

الإنجازات المحقّقة

232- وكانت المساعدة في تحقيق النتائج المنشودة داعمة للنهج الذي تتبعه المنظمة في مجال الحوكمة بناء على الرأي العام للخبراء وتزايد استخدامه في العمل الذي تضطلع به على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية. وأصبح الآن النهج

الذي تعتمده المنظمة في مجال الحوكمة يتبع خطة عملية يحدّدها التزام بنُهج تأخذ بزمامها الحكومات وتنطلق من القاعدة وتسعى إلى إيجاد حلول للمشاكل. فهذه النهج تحافظ على الالتزام المعياري بالتنمية المستدامة في الوقت الذي تتسم بطابعها المنفتح وغير الملزم والتحليلي. وتدعم المنظمة، بناءً على طلب الحكومات وبالتعاون معها، استخدام تحليلات الاقتصاد السياسي لتحديد أدوار ومصالح أصحاب المصلحة الرئيسيين والمؤسسات الرئيسية وتقييمها في سياق تحفيز التغيير على متسوى السياسات.

233- وقد تم تحقيق النتائج المخطط لها لفترة السنتين بالكامل وإنجاز الغايات الموضوعة لمؤشري الأداء الرئيسيين الخاصين بتتبع الحوكمة، كما هو مبيّن أدناه.

234- واضطلعت المنظمة بدور قيادي في عدد مختار من آليات الحوكمة العالمية والإقليمية (المخرج 6-4-1 ومؤشر الأداء الرئيسي 6-4-ألف) دعماً لعمليتي متابعة خطة عام 2030 واستعراضها، بما في ذلك المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وتحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم نتائج المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والقيام، بالتعاون مع مركز التجارة الدولية، بإنشاء منصة مبتكرة ومرنة من أجل شراكات متعددة أصحاب المصلحة "محورها المنتجون" وتستجيب لنداء خطة عام 2030 الداعي إلى زيادة الاعتماد على الشراكات المتعددة أصحاب المصلحة لمعالجة مسائل التنسيق وحشد "وسائل التنفيذ".

235- وأدت زيادة التركيز على جوانب الحوكمة في الالتزامات الإقليمية والقطرية إلى تحسين فعالية الدعم الذي تقدّمه المنظمة (المخرج 6-4-2 ومؤشر الأداء الرئيسي 6-4-باء). فقد استفاد حوالي 20 تدخلاً يشمل جميع البرامج الاستراتيجية من نُهج تركز على معالجة قضايا الحوكمة، بما في ذلك إدارة الموارد المائية واستخدامها في المغرب وأوكرانيا (البرنامجان الاستراتيجيان 2 و4)؛ ومشروع برنامج عمل المنظمة العالمي من أجل نُهج قائمة على الحقوق في قطاع مصايد الأسماك (البرنامجان الاستراتيجيان 1 و2) الذي أقرّته لجنة مصايد الأسماك؛ وتعزيز المؤسسات الريفية (البرنامج الاستراتيجي 3)؛ ودمج الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في الزراعة (البرنامج الاستراتيجي 5). ويُنظر إلى الحوكمة المحسنة على أنها أمر بالغ الأهمية لتحقيق الكثير من أهداف التنمية المستدامة، بينما تُعتبر الأرقام أحد الأقسام الرئيسية في مشروع الخطوط التوجيهية التي أعدّها البرنامج الاستراتيجي 2 والمتعلقة بإشراك قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

المعالم البارزة

236- نُفذت استراتيجية عالمية من أجل تعزيز الدعم السياسي لرؤية "القضاء التام على الجوع"، المدرجة في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والأهداف والمقاصد ذات الصلة، وهو ما أسفر عن التعبير بشكل متسق عن آراء المنظمة في النتائج الوزارية المتعلقة بالهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في مجموعة كبيرة من المنتديات، بما في ذلك المنتدى الإقليمي للتنمية المستدامة في أفريقيا والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في بون. وتم تقديم عروض إلى المنتديات العالمية والإقليمية

والوطنية، والاضطلاع بأنشطة لكي يتمكن أصحاب المصلحة الرئيسيون في المنظمة من إيصال رسائل متماسكة ومتسّقة في مجال السياسات. وقامت الوحدة أيضًا بتوفير الدعم للجهود الرامية إلى وضع إطار وأولويات للمناقشة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المؤتمرات الإقليمية الخمسة للمنظمة واللجان الفنية للمنظمة ولجنة الأمن الغذائي العالمي.

237- وأدى التركيز على قضايا الحوكمة إلى زيادة فعالية الدعم الذي توفره المنظمة في مجال السياسات والعمل الذي تقوم به على المستوى القطري. ففي أوكرانيا، على سبيل المثال، زوّدت المنظمة والبنك الدولي الحكومة بالدعم اللازم لصياغة الاستراتيجية الوطنية الخاصة بالري والصرف التي تنص على الإصلاح المؤسسي ومسألة نقل الري والصرف إلى أصحاب المصلحة المحليين (جمعيات مستخدمي المياه).

238- وفي مايو/ أيار 2017، أنشئ مرفق التدريب الاقتصادي السياسي لإفساح المجال للمسؤولين الميدانيين عن السياسات في المنظمة لمناقشة القضايا الحاسمة المرتبطة بالحوكمة والاقتصاد السياسي وذات الصلة بعملهم، وتشاطر خبراتهم وتحدياتهم، ومناقشة الحلول الممكنة مع أقرانهم. ويؤدي هذا المرفق وظائفه بشكل افترضي، ويعمل مع سبع مجموعات إقليمية تتألف من 32 مسؤولاً عن السياسات في 28 بلداً والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقام المرفق، ضمن جملة أمور أخرى، بمعالجة تحديات محدّدة تم مواجهتها في تنفيذ البرنامج الأول، مثل ضرورة تعزيز المشاركة والأخذ بزمام مقاليد الأمور في ما يتعلق بهياكل التنسيق المشتركة بين القطاعات؛ وتحسين فهم النهج المتكاملة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، والزراعة المستدامة؛ أو معالجة مسألة عدم الاتساق بين تدابير السياسات التجارية والسياسات الزراعية.

239- وواصلت الشبكة الفنية لدعم الحوكمة القوية والمتنامية تقديم دعم الأقران الفني وإسهامات إلى موظفي المنظمة. ونظمت الشبكة، بناءً على طلب البرامج الاستراتيجية والشعب الفنية، عدة ندوات لحوارات الحوكمة بشأن التنسيق بين القطاعات، وعملية تقديم الخدمات التعددية، والحوكمة في مجال التغذية، ودور المنظمة في تعزيز نظم الأغذية والزراعة المراعية للتغذية، وإصلاح التعاون الإنمائي من أجل أهداف التنمية المستدامة، ودور المنظمة وتجاربها المكتسبة من الميدان، والعمل في حالات الأزمات الممتدة.

الدروس الرئيسية المستفادة

- أسفر العمل المضطلع به خلال الفترة 2016-2017 عن اعتماد نَهج أكثر تماسكاً واتساقاً في العمل الذي ينفذ على المستوى القطري في مجال الحوكمة. وخلال فترة السنتين 2018-2019، ستبذل جهود أكثر تركيزاً بشأن تسهيل الروابط بين عمل البرامج الاستراتيجية الخمسة في ما يتعلق بتطبيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطري، وذلك بالتعاون الوثيق مع ممثليات المنظمة والمسؤولين الرفيعي المستوى عن السياسات في المكاتب الإقليمية والقطرية. ويعدّ تعزيز قدرات المنظمة في مجال الدعم المتكامل للسياسات أولوية قصوى في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ضمان الجودة والتماسك في عمل منظمة الأغذية والزراعة على التغذية من خلال تعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي، وتعزيز مساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الهندسة الدولية للتغذية (الناتج 6-5)

240- تمكّنت المنظمة، من خلال جعل مسألة التغذية موضوعا مشتركاً، من تضمين التغذية في البرامج الاستراتيجية، وتولي دور القيادة في المبادرات وآليات الحوكمة العالمية لتحسين التغذية.

241- وخلال الفترة 2016-2017، كان عمل المنظمة متوائمًا بحيث أولى عناية أكبر للتغذية من خلال معالجة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما تلك المتّصلة مباشرةً بدور النظم الغذائية المستدامة وسلاسل القيمة. وجرى نقل العمل في مجال سلاسل القيمة إلى شعبة التغذية والنظم الغذائية بعد تحويلها وذلك بغرض تعزيز قدرة المنظمة على تشجيع النهج الشاملة التي تحسّن الأمن الغذائي والتغذية والمشاركة من مركز قيادي في مبادرات وآليات الحوكمة العالمية لتحسين التغذية ودعم البلدان من أجل بلوغ أهدافها المتصلة بالتغذية من خلال تعميم التغذية في البرامج الاستراتيجية للمنظمة.

242- وقد ساعد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في عام 2014 على وضع رؤية مشتركة للعمل العالمي للقضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك النقص في التغذية، والنقص في المغذيات الدقيقة، وزيادة الوزن أو السمنة. ويسهّل الناتج 6-5 متابعة هذه القضايا ويولي عناية أكبر للتغذية باعتبارها شرطًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الاستجابة للولاية التي أناطتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بمنظمة الأغذية والزراعة من أجل قيادة عملية تنفيذ عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

243- وتتولى شعبة التغذية والنظم الغذائية تنسيق العمل الخاص بالناتج 6-5، على أن يتم تقييم الأداء من خلال مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس الدعم المقدم للبلدان في إطار متابعة مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بالتغذية وتطبيق المعايير الدنيا لتعميم التغذية. ولم يكن هذا ممكنًا بسبب التحديات التي اعترضت سبيل جمع البيانات، وعليه فقد تم تعديل هذه المؤشرات للفترة 2018-2021 لكي تراعي على نحو أفضل النواتج الخاصة بالهدف 6-5.

المعالم البارزة

244- عززت المنظمة على نحو ملحوظ مساهمتها في توطيد التنسيق على مستوى السياسات عبر منظومة الأمم المتحدة ككلّ، بما يشمل الدعم الذي تقدمه للجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية وحركة تعزيز التغذية، بالإضافة إلى المساهمات الفنية في مجموعة العمل المفتوحة العضوية المعنية بالتغذية والتابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي للترويج للتغذية الجيّدة والأنماط الغذائية الصحية من خلال نهج متكاملة خاصة بالنظم الغذائية المستدامة. وتشمل الإنجازات الرئيسية الأخرى المتعلقة بالتنسيق في منظومة الأمم المتحدة قرار لجنة الأمن الغذائي العالمي بتحديد أولويات برنامج عمل بشأن التغذية، ونقل وإعادة إطلاق لجنة الأمم المتحدة الدائمة في روما، التي تستضيفها المنظمة، وتعزيز شبكة الأمم

المتحدة من أجل مبادرة تعزيز التغذية، بتركيز أكبر على إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والتزام أكبر بنهج النظم الغذائية والزراعية. وإضافة إلى ذلك، أدّت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية دورًا رائدًا في الاجتماع الرفيع المستوى عن "التغذية من أجل النمو" الذي عقد في ريو دي جانيرو خلال سنة 2016 وفي مؤتمر قمة "التغذية العالمية" الذي عقد في ميلانو خلال سنة 2017 (المخرج 6-5-1).

245- وكانت مساهمة المنظمة حاسمة في دعم التعاون بين مجموعات التغذية والأمن الغذائي التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بوضع البرامج الخاصة بالتغذية والأمن الغذائي على المستوى العالمي وفي بلدان معيّنة (لا سيما تلك المتأثرة بالأزمة السورية) ولدعم العمليات السياساتية الرئيسية (على غرار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) لتشجيع النظم الغذائية المراعية للتغذية على نحو أفضل. وكانت المنظمة شريكًا رئيسيًا في فريق الخبراء العالمي المعني بالنظم الزراعية والغذائية من أجل التغذية وقامت بدعم إطلاق التقرير الصادر عنه بشأن الأنماط الغذائية والنظم الغذائية في عام 2016. وواصلت المنظمة المشاركة بنشاط في مبادرة الأمم المتحدة لتعزيز التغذية، من خلال المشاركة في شبكات الأمم المتحدة على المستوى القطري في 57 بلداً (المخرج 6-5-1).

246- وقامت المنظمة بتيسير المتابعة العملية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في البلدان من خلال إصدار مراجع ومجموعات أدوات ووثائق فنية وحصص للتعلّم عن النظم الزراعية والغذائية المراعية للتغذية. وكان قد جرى عرض التجارب القطرية عن كيفية مساهمة السياسات والتدابير على مستوى العرض والطلب في النظم الغذائية أن تساهم في الأنماط الغذائية الصحية والتغذية المحسّنة خلال الندوة الدولية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحيّة وتغذية محسّنة في عام 2016 وفي خمس ندوات إقليمية خلال سنة 2017 عقدتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمنظمات الإقليمية (المخرج 6-5-2).

247- وأعد مشروع استراتيجية المنظمة لتعميم التغذية كحجر زاوية للمعايير المشتركة والنهج المؤسسي لتعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي. ويجري حاليًا تعزيز القدرات الداخلية عبر إنشاء شبكة جهات اتصال وإعداد حصص للتعلم عن بُعد ومواد توجيهية للتخطيط المراعي للتغذية على المستوى القطري. وبالإضافة إلى ذلك، أتيحت أدوات وقواعد بيانات لتحليل السياسات ومطبوعات فنية وندوات فنية ومشاورات عبر شبكة الإنترنت للاسترشاد بها لدى تصميم السياسات والبرامج والمشاريع المراعية للتغذية وتنفيذها (المخرج 6-5-3).

الدروس الرئيسية المستفادة

- في ظلّ التحديات التي اعترضت سبيل جمع البيانات في الفترة 2014-2017، أعيد النظر في مؤشرات الأداء الرئيسية للناتج 6-5 للفترة 2018-2021. وتتعقّب مؤشرات الأداء الرئيسية المراجعة مساهمة المنظمة في آليات التغذية العالمية بما يشمل رفع التقارير عن التقدم المحرز في إطار متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية، فضلاً عن نطاق تعميم التغذية في العمليات ذات الصلة على مستوى المنظمة.

ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في كامل الإطار الاستراتيجي وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية (الناتج 6-6)

248- لقد اكتسب دور الزراعة في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أهمية بارزة في السنوات الأخيرة. ويضمن الموضوع الشامل بشأن تغير المناخ، بتنسيق من شعبة المناخ والبيئة، القيادة الفنية لعمل المنظمة على تعزيز القدرات الوطنية لمعالجة مسائل تغير المناخ والزراعة، وتحسين التكامل بين الأمن الغذائي والزراعة واعتبارات الغابات ومصايد الأسماك في الحوكمة الدولية.

249- وطوال فترة السنتين، تم تسهيل عملية تشاورية شاملة في جميع أنحاء المنظمة ومن خلال الأجهزة الرئاسية للمنظمة، لصياغة استراتيجية وخطة عمل على مستوى المنظمة بشأن تغير المناخ. وأقرّ المجلس هذه الاستراتيجية في عام 2017 وهي تحدد الأولويات لعمل المنظمة في مجال تغيّر المناخ. ويجري قياس التقدم والنتائج المحرزة بواسطة مؤشرين اثنين من مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات ذات الصلة، وقم تمّ استيفاؤهما في نهاية سنة 2017.

الإنجازات

250- يقيس مؤشر الأداء الرئيسي 6-6-ألف عدد البلدان المدعومة من المنظمة التي تبلغ عن التقدم في تعميم الأمن الغذائي والزارعة في السياسات والعمليات الخاصة بتغير المناخ. وعلى المستوى الوطني، تسترشد البلدان في إجراءاتها المتصلة بتغير المناخ بمساهماتها المحددة وطنيًا. وقد سعت المنظمة إلى تقديم الدعم للبلدان الأعضاء من أجل التصدي لتأثيرات تغير المناخ والوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمساهماتها المحددة وطنيًا في القطاعات الزراعية. وعلاوة على ذلك، قدمت المنظمة الدعم إلى 36 بلداً (الغاية المحددة هي 30 بلدًا) بشأن وضع النماذج لتأثير تغير المناخ (5 بلدان)؛ ووضع خطط تكيف وطنية في قطاع الزراعة (11 بلدًا)؛ والحد من مخاطر الكوارث وإدارة مخاطر الكوارث (12 بلدًا)؛ ووضع نظم لقياس انبعاثات غازات الدفيئة من القطاعات الزراعية والإبلاغ عنها (15 بلدًا).

251- ويقيس مؤشر الأداء الرئيسي 6-6-باء عدد الحوارات الرفيعة المستوى في مجال السياسات وفي المجال التقني على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دوراً ريادياً يشجع على إحراز تقدم في المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة. وقد شاركت المنظمة بما مجموعه 37 اجتماعًا رفيع المستوى ومنتديات ومجموعات عمل (الغاية المحددة هي 30 اجتماعًا) مما يدلّ على مستوى عالٍ من المشاركة ومزيدًا من الجهود لإعطاء دفع للإجراءات العالمية المتصلة بالمناخ في القطاع الزراعي. وأدّت المنظمة دورًا محوريًا في مؤتمري الأطراف الثاني والعشرين والثالث والعشرين،[26] وفي الاجتماعات الفاصلة بينهما. وجرى تعزيز الوجود والمشاركة بقدر أكبر من خلال شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي وفي الاجتماعات الجانبية في منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الفعاليات الرفيعة المستوى، حيث شددت المنظمة على دور الأمن الغذائي والزراعة في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من تأثيراته. ونتيجة لذلك، تحظى القطاعات الزراعية باهتمام متزايد للدور المركزي الذي تؤديه من أجل إنجاز ما نص عليه اتفاق باريس وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد استُكمل الإقرار الوارد في ديباجة اتفاق باريس في عام 2015 بإعلان عمل مراكش في عام 2016 الذي أقرّ

[26] المؤتمر الثاني والعشرون والمؤتمر الثالث والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

خلال المؤتمر الثاني والعشرين للأطراف واعتماد القرار الخاص بعمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة خلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف.

252- وحرصًا على تعظيم أثر العمل في مجال تغيّر المناخ، جرى تعزيز التعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما ومع لجنة الأمن الغذائي العالمي من خلال أنشطة مشتركة. وخلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي، عقدت الوكالات التي توجد مقارها في روما حدثًا جانبيًا مشتركًا وجرى عقد أحداث مشتركة بينها خلال الدورة السادسة والأربعين للأجهزة الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تناول "اتفاق باريس والقطاعات الزراعية: إطعام العالم في ظلّ تغير المناخ" وخلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف بشأن استخدام الأراضي والتمويل والتعليم. وقد أعطت هذه الفعاليات أمثلة ملموسة عن الجمع بين حلول متعددة بنجاح في القطاعات الزراعية للتوفيق بين جداول العمل الخاصة بكلّ من المناخ والتنمية.

المعالم البارزة

253- قدّمت المنظمة الدعم للبلدان من أجل تقدير انبعاثات غازات الدفيئة وإمكانية التخفيف من تأثيراتها في قطاعات الزراعة واستخدام الأراضي وبناء القدرات لتقييم الانبعاثات وتتبعها وإجراءات التخفيف من تأثيراتها، واتخاذ إجراءات التخفيف المناسبة على المستوى الوطني وإعداد المساهمات المحددة وطنيًا وتنفيذها وإصدار البلاغات الوطنية والتقارير المحدثة كل سنتين. وفي عام 2016، أجرت المنظمة تحليلاً أظهر أنّ الإجراءات المتخذة في قطاعي الأغذية والزراعة تبرز بشكل كبير في جميع المساهمات المحددة وطنيًا وخاصة تلك المتعلقة بالبلدان النامية. وقد صدر أول تحليل إقليمي للمساهمات المحددة وطنيًا بالنسبة إلى أفريقيا الشرقية وأشار إلى الثغرات والفرص المتاحة لتعزيز العمل في مجال تغير المناخ في القطاعات الزراعية. وشارك نحو 20 بلدًا بنشاط في مجموعة العمل المتخصصة المعنية بالزراعة والأمن الغذائي واستخدام الأراضي، والتي تولت منظمة الأغذية والزراعة تيسير عملها وأنشئت بموجب الشراكة الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا. وإضافة إلى ذلك، قامت المنظمة، بالتعاون مع البنك الدولي، بتنظيم وتيسير ثلاثة حوارات للمفاوضين خلال عامي 2016 و2017 لدعم البلدان من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المتصلة بالزراعة خلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف، وذلك بحضور أكثر من 50 من المفاوضين من البلدان النامية والمتقدمة (المخرج 6-6-1).

254- وتولت المنظمة تنسيق الدعم للبلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحديد تدابير التكيف مع تغير المناخ وإدراجها ضمن عمليات التخطيط وإعداد الميزانية المناسبة على الصعيد الوطني. وبالتعاون مع الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والشبكة العالمية لخطط التكيف الوطنية، شمل الدعم حصصًا ودورات تعليمية عبر الإنترنت وتوفير خطوط توجيهية ومستودعًا للمعارف يضمّ 120 أداة وطريقة للتكيف ومساهمات في عمليات التبادل الوطنية النظيرة بشأن التخطيط للتكيّف (المخرج 6-6-1).

255- وقامت المنظمة بدعم ستة بلدان لوضع خطط عمل وطنية للحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ في القطاعات الزراعية، بما في ذلك عمليات تقييم الهياكل المؤسسية والمتصلة بالحوكمة ومدى التعرض للمخاطر؛ وتعزيز خدمات المعلومات بشأن تغير المناخ ونظم الإنذار المبكر؛ وإعداد خطوط توجيهية وموارد تعليمية (المخرج 6-6-1).

256- وإنّ المنظمة شريكة في التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية مناخيًا وتستضيف وحدة التيسير (الأمانة). وخلال فترة السنتين، قدّمت المنظمة الدعم لتنظيم منتديات سنوية للتحالف العالمي وأطلقت نسختها الرقمية الجديدة من دليل الزراعة الذكية مناخيًا خلال المؤتمر الثالث والعشرين للأطراف (المخرج 6-6-2).

257- وجرى توطيد الشراكات مع الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية طوال فترة السنتين. وإنّ منظمة الأغذية والزراعة، المعتمدة لدى الصندوق الأخضر للمناخ في عام 2016، قد شاركت في تبادل وحوار استراتيجي مع أمانة الصندوق وحضرت اجتماعات مجلسه. واتسعت الشراكة مع مرفق البيئة العالمية وشاركت المنظمة في اجتماعات مجلسه. وكان تغيّر المناخ أيضًا أحد الأولويات المشتركة المحددة في الحوار الاستراتيجي للمنظمة مع الاتحاد الأوروبي (المخرج 6-6-2).

258- وفي أعقاب القرار التاريخي الصادر عن "عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة"، من المتوقع أن تؤدي المنظمة دورًا أكبر لدعم البلدان. وقد دعيت المنظمة، من بين جملة أمور أخرى، إلى تحليل موقع المنظمة في أجهزة وعمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وهي ستواصل تيسير حوارات المفاوضين.

الدروس الرئيسية المستفادة

- أتاح المنتدى السنوي للتحالف الدولي بشأن الزراعة الذكية مناخيًا فرصًا للحوار بين مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأطراف من غير الدول وسيجري العمل على توسيع هذا الحوار بقدر أكبر.
- وسوف يساهم دمج وحدة مرفق البيئة العالمية مؤخرًا ضمن إدارة المناخ والأراضي والمياه في زيادة أوجه التآزر والكفاءة والتنسيق الداخلي بشأن آليات التمويل العالمية.
- سلطت البلدان الضوء على الحاجة إلى تعزيز تشاطر المعارف وتبادلها وستعمد المنظمة، استجابة لذلك، إلى وضع برنامج خاص للمعارف من أجل تشاطر المعلومات والخبرات خلال فترة السنتين 2018-2019.

جيم– الأبعاد الإقليمية

259– تمثل الأهداف الاستراتيجية الخمسة مجالات العمل التي تنصب فيها جهود المنظمة دعماً لدولها الأعضاء. وقد بحثت كل من المؤتمرات الإقليمية خلال سنة 2016 في الأولويات بالنسبة إلى أنشطة المنظمة في كل إقليم في ضوء ما يلي:

(أ) الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014–2017 مع الأطر الخاصة بنتائج الأهداف الاستراتيجية من أجل تنظيم الاستجابة للأولويات في الإقليم؛

(ب) والأولويات الإقليمية التي تركز على الاحتياجات الخاصة للإقليم بالاستناد إلى أطر البرمجة القطرية؛

(ج) ومجموعة من المبادرات الإقليمية التي تشكل آلية لضمان تحقيق الأهداف وتأثيرها على نحو فعال، فتقدم بذلك إطارا متماسكا لإجراءات المنظمة على المستوى القطري في كل من الأقاليم، من خلال مواضيع مشتركة عبر الأولويات القطرية.

260– وترد في *الجدول 2* المبادرات الإقليمية وعددها 15 مبادرة التي تمّ إقرارها وتنفيذها خلال الفترة 2016–2017. وعُرضت الإنجازات الإقليمية على اعتبارها مساهمة في مخرجات الأهداف الاستراتيجية على كل من المؤتمرات الإقليمية خلال سنة 2018 [27]. ويرد ضمن *الملحق 7* على الويب ملخص عن إنجازات المنظمة والدروس المستفادة من المبادرات الإقليمية.

الجدول 2: المبادرات الإقليمية في الفترة 2016–2017

الإقليم	المبادرات الإقليمية في الفترة 2016–2017
أفريقيا	التزام أفريقيا بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025
	تكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة
	بناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا
آسيا والمحيط الهادئ	تحدي القضاء على الجوع
	المبادرة الإقليمية للأرزّ
	المبادرة الإقليمية للنمو الأزرق
	تطوير سلاسل القيمة المحلية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في بلدان جزر المحيط الهادئ
أوروبا وآسيا الوسطى	تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسريّة للنهوض بسبل العيش الريفية والحد من الفقر
	تحسين التكامل بين تجارة الأغذية الزراعية وأسواقها
	الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بما في ذلك الحد من تأثيرات تغير المناخ والتكيف معه
	تعزيز الأمن الغذائي وزيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
	الزراعة الأسريّة والنظم الغذائية الشاملة من أجل تنمية ريفية مستدامة
	الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث
الشرق الأدنى وشمال أفريقيا	مبادرة ندرة المياه
	الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق
	بناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية

[27] الوثائق ARC/18/7 وAPRC/18/6 وERC/18/5 وLARC/18/5 وNERC/18/2

ثانيًا– إدارة الموارد بطريقة حكيمة والتحسينات في مجال التنفيذ

ألف– تحسين وسائل تنفيذ في المنظمة – المعالم البارزة

261– تسعى المنظمة إلى تحسين بيئتها التمكينية باستمرار لدعم تحقيق النتائج المنشودة. وفي ما يلي المعالم البارزة لبعض التحسينات الرئيسية التي شهدتها وسائل التنفيذ في المنظمة خلال الفترة 2016–2017:

(أ) استمر التوجه نحو تحقيق النتائج، بما في ذلك وضع نهج أكثر صرامة لوضع المقاصد وقياسها، بما أدى إلى تحقيق 82 في المائة من مقاصد مؤشرات المخرجات و82 في المائة من مقاصد مؤشرات النواتج بالكامل؛

(ب) وتحسّن الأداء المالي، حيث بلغ إجمالي الإنفاق 2.6 مليارات دولار أمريكي، بارتفاع بنسبة 4 في المائة قياساً إلى الفترة 2014–2015، مع إنفاق 99.6 في المائة (001.8 1 ملايين دولار أمريكي) من الاعتمادات الصافية، وبلغ الإنفاق من خارج الميزانية 1.6 مليارات دولار أمريكي. في حين بلغ التنفيذ تحت إطار برنامج التعاون التقني 135.6 ملايين دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 7.8 في المائة مقارنة بالفترة 2014 2015؛

(ج) وازدادت تعبئة الموارد من خارج الميزانية للعمل الجاري والمقبل بنسبة 16 في المائة لتصل إلى 2.1 مليار دولار أمريكي، اجتذبت منها المشاريع القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية 79 في المائة؛

(د) وتم إقامة أكثر من 100 شراكة استراتيجية ودعم مبادرات لاستقطاب الدعم لأولويات المنظمة. كما أشركت المنظمة البرلمانيين في الالتزام بتحقيق الأمن الغذائي من خلال إنشاء 29 تحالفاً برلمانياً جديداً وضمت 120 مدينة تنضم تحت ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن؛

(هـ) وجرى تعزيز الترتيبات الخاصة بإدارة البرامج من خلال تعيين قادة للبرامج الاستراتيجية وفرق إدارة تابعين لهم تحت التوجيه العام لنائب المدير العام (البرامج)، وتعيين قادة للبرامج الإقليمية مع ضمان القدرات الفنية للمنظمة في الوقت ذاته؛

(و) وتم تعزيز شبكة المكاتب الميدانية بفضل تنقيح المعايير الخاصة بتخصيص الموارد وتحسين إدراج نتائجها في إطار التخطيط في المنظمة وتحسين الأدوات والتقارير لتقييم الأداء واعتماد هياكل مكتبية مرنة تتماشى مع الخصوصيات الإقليمية والوطنية؛

(ز) وتواصل التعاون في ما بين الوكالات التي توجد مقارها في روما على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية بشأن المسائل المواضيعية وبشأن توفير خدمات مؤسسية مشتركة؛

(ح) وتحسّنت عمليات التخطيط والرصد ورفع التقارير والمساءلة عن النتائج القائمة على الأدلة في المنظمة من خلال توحيد كل عمل المنظمة في سلسلة نتائج مشتركة، بما في ذلك التخطيط للنتائج القطرية ورفع التقارير عن ذلك؛

(ط) وتم تعزيز إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، لا سيما من خلال إطلاق عملية رفع التقارير عن الرقابة الداخلية التي بلغت ذروتها في بيان الرقابة الداخلية لمرافقة الحسابات في عام 2017؛ وتوضيح المخاطر على مستوى المنظمة والأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالإدارة ذات الصلة؛ وتحديد جهة قيّمة على سياسة المنظمة ضد الاحتيال والممارسات الفاسدة الأخرى؛ وتحديد خطط منع الاحتيال على المستوى القطري؛

(ي) وتم تبسيط إجراءات اختيار الموارد البشرية وتعيينها وإنشاء قائمة مهنية، وهو ما سيؤدي دوراً أساسياً في مواصلة تقليل وقت التعيين؛

(ك) وتحقّقت وفورات متكررة نتيجة زيادة الكفاءة قدرها 37 مليون دولار أمريكي من خلال تبسيط المجالات الإدارية وإعادة هيكلتها وإجراء تعديلات لخفض تكاليف الموظفين.

باء– مؤشرات الأداء الرئيسية

262– يتم قياس التحسينات في تنفيذ الأهداف الوظيفية (التواصل، وتكنولوجيا المعلومات، وحوكمة المنظمة، والإشراف والتوجيه، والإدارة الكفوءة والفعالة)، والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني، والإنفاق الرأسمالي والأمني)، وتُبلّغ من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية والغايات. ويقوم رؤساء وحدات الأعمال، من خلال استخدام المنهجيات القائمة، بجمع البيانات الخاصة بمؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم الأداء، ثم يتمّ استعراضها والمصادقة عليها من جانب المشرف عليهم. وبالنسبة إلى كل هدف وظيفي وباب خاص، ترد أدناه العلامات المتصلة بمؤشرات الأداء الرئيسية، والإنجازات والدروس المستفادة. ويعرض القسم الثاني أداء برنامج التعاون التقني.

الهدف الوظيفي 8: التواصل

الغرض والنطاق

263– يتيح الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظائف التواصل في المنظمة، بما في ذلك الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، والاتصالات وتعبئة الموارد والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وخلال الفترة 2016–2017، كانت الوحدات المسؤولة عن هذه الوظائف هي على التوالي شعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات؛ ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة التعاون في ما بين بلدان الجنوب وحشد الموارد.

264– وهناك ثلاث أولويات رئيسية توجه العمل المتعلق بهذا الهدف، وهي: (1) إشراك طائفة متنوعة من الشركاء غير الحكوميين لتعزيز نطاق البرامج الاستراتيجية ونتائجها، مع المساهمة في تحسين قدرات الدول الأعضاء على الأجل الطويل؛ (2) وإجراء اتصالات استراتيجية ومرنة ومحدّدة الأهداف للمساعدة على تعبئة الدعم اللازم للبرامج الاستراتيجية والمبادرات الأخرى؛ (3) وتوسيع قاعدة الموارد وتنويعها، بما يشمل التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب، مع تحسين مواءمة المساهمات الطوعية مع الإطار الاستراتيجي.

265– وخلال فترة السنتين، وُضعت وظائف الشراكات وحشد الموارد والتعاون في ما بين بلدان الجنوب ضمن اختصاص نائب المدير العام الجديد (البرامج) جنباً إلى جنب مع الفرق المعنية بإدارة البرامج الاستراتيجية الخمسة.

وأدّى هذا التغيير إلى النهوض والارتقاء بالروابط المهمة القائمة بين إدارة البرامج وحشد الموارد الخارجية، المالية والمؤسسية على السواء، وبالتالي الربط بين الشقين الفني والتنفيذي للمنظمة[28].

الإنجازات

266- تكلّلت فترة السنتين هذه بالنجاح بالنسبة إلى عمل المنظمة في مجال التواصل، فقد تحقّقت معظم الغايات المنشودة وفاقت عدة غايات الغاية المحدّدة (*الملحق 4*)، على نحو ما هو مبيّن أدناه.

الشراكات والدعوة وتنمية القدرات

267- قامت المنظمة، خلال الفترة 2016-2017 بالتوسط في وضع 28 اتفاقاً من اتفاقات الشراكة الحاسمة الجديدة وتجديد 15 اتفاقاً آخر ودعم 66 مبادرة للدعوة بشأن أولويات المنظمة، بما يتجاوز إلى حد كبير الغاية المحدّدة وهي 48. وتم حشد قدرات رفيعة المستوى بشأن البيانات والأدوات والتكنولوجيات والدعوة في الميدان دعماً للبرامج الاستراتيجي، بما في ذلك في مجالات مقاومة مضادات الميكروبات والتغذية والقضايا المتعلقة بنظم الأغذية، مثل الفاقد والمهدر من الأغذية. وعلاوة على ذلك، روّجت المنظمة لإنشاء 29 تحالفاً برلمانياً معنياً بالأمن الغذائي والتغذية في جميع الأقاليم الخمسة، ووضعت أكثر من 120 مدينة تحت مظلة ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن للالتزام بالأمن الغذائي. ويقدم برنامج المعارف بشأن الزراعة الأسرية دعماً مناسباً لوضع السياسات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة في ما بين مختلف الجهات الفاعلة في مختلف أرجاء العالم. كما أدت السنة الدولية للبقول في عام 2016 إلى زيادة المعارف والوعي، وتم الاحتفاء بها بالتعاون الوثيق مع كيانات متنوعة (الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ووكالات الأمم المتحدة).

268- وبلغ عدد الأنشطة المتصلة بتنمية القدرات دعماً للبرامج الاستراتيجية 47 نهجاً (الغاية لفترة السنتين هي 35). وتضمنت تقييمات القدرات المضطلع بها ما يلي: (1) الاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية؛ (ب) والخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (ج) وسلاسل القيمة المراعية للتغذية؛ (د) والبيانات الزراعية المفتوحة؛ (هـ) وتحويل الخبرة إلى رأس مال، والقدرة على الصمود ودورات التعلّم الإلكتروني؛ (و) وفعاليات خاصة بالتعلّم. ووضعت أيضا مجموعة من المواد المتعلقة بالتعلّم لدعم عمليات جمع المؤشرات الواحدة والعشرين لأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر المنظمة الوكالة الراعية لها، ورصدها ورفع التقارير عنها.

الاتصالات في المنظمة

269- تعزّزت الاتصالات لزيادة نشر المعلومات والأخذ بها في مختلف أرجاء العالم. وعلى مدى فترة السنتين، بلغ متوسط عدد زيارات المستخدمين لموقع المنظمة على شبكة الإنترنت 8.1 مليون زيارة في الشهر، بما يتجاوز الغاية المحدّدة،

[28] الوثيقتان CL 155/7 وCL 155/REP.

وهي 7 ملايين زيارة. وسجّل مستوى الحضور في وسائل الإعلام زيادة بنسبة 70 في المائة قياساً إلى الغاية المحدّدة، بما يصل إلى 900 23 زيارة في الشهر (الغاية المحدّدة هي 000 14). ووصلت رسائل المنظمة إلى عدد أكبر من الناس مقارنة بأي وقت مضى من خلال إقامة شراكات أقوى وزيادة حضورها في وسائل الإعلام الرائدة، بما في ذلك مؤسسة طومسون رويترز، ووكالة الأنباء الروسية، وكالة الأنباء الإسبانية، ووكالة أنباء الإمارات، وناشيونال جيوغرافيك، ووكالة الأنباء الصينية، وجريدة إلبايس الإسبانية.

270- وقامت استراتيجية الاتصالات المتكاملة الجديدة بترشيد الجهود عبر عدة عناصر، مثل هوية العلامة التجارية والمنتجات والفعاليات الخاصة بالاتصالات بالنسبة إلى مؤتمر المنظمة والمعارض والزيارات الرفيعة المستوى. ووضعت سلسلة جديدة من الملفات للبث الرقمي عن القضايا الرئيسية ذات الصلة بولاية المنظمة مع التركيز بشكل كبير على الأنشطة الميدانية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2017، تم إطلاق الصفحة الرئيسية والموقع الإلكتروني للمنظمة اللذين أعيد تصميمهما من أجل استخدامهما الأمثل على أي جهاز. وتحسّنت بصورة ملحوظة إمكانية وصول المستخدمين إلى معارف المنظمة ومعلوماتها بفضل توحيد محتوى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة وهيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ والنظام الحاسوبي لمعلومات تسويق الأسماك (غلوبفيش) والبرنامج العالمي للإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وصون التنوع البيولوجي (المحيطات المشتركة). وتعزز إجمالي حضور المنظمة في وسائل التواصل الاجتماعي بفضل فتح حساب انستغرام، وتوحيد حضورها على تويتر وفيسبوك، ويوتيوب، وشراء اسم المستخدم على عنوان يمكن الوصول إليه على الإنترنت FAO@.

271-ووُضعت أكثر من 350 خطة وحملة للاتصالات الداخلية من أجل تطبيق سياسات المنظمة ونظمها وأدواتها. وصدر ما يزيد عن 500 3 من المطبوعات خلال الفترة 2016-2017. واعتمدت المنظمة استراتيجية جديدة للتحرير وعزّزت فهرس مطبوعاتها بجميع اللغات الرسمية.

حشد الموارد والتعاون في ما بين بلدان الجنوب

272- حشدت المنظمة أكثر من ملياري (2) دولار أمريكي ، بما يتجاوز الغاية المحدّدة لفترة السنتين، وهي 1.6 مليار دولار أمريكي،. وشملت التحسينات الرئيسية التي أدت إلى هذا النجاح ما يلي: (أ) البرامج الاستراتيجية التي قرّبت بين المكاتب الفنية والميدانية بشكل ناشط لتصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع؛ (ب) وزيادة فعالية التواصل حول مجالات العمل البرامجية الرئيسية؛ (ج) والاستثمار في حشد الموارد ومهارات التسويق، خاصة على المستوى القطري؛ (د) والتفاوض بشأن عدة اتفاقات إطارية جديدة مع شركاء مهمين، مثل البنك الدولي.

273- وقدّمت الجهات المانحة العشرون الأولى للمنظمة 79 في المائة من مجموع المساهمات الطوعية (*القسم الثاني- واو*). وتبيّن البيانات أن المجموعة الرئيسية للشركاء في الموارد ظلت مستقرة إلى حد ما على مدى الفترة 2014-2017، ممّا يعني أن المنظمة ما زالت تعتمد إلى حد كبير على مجموعة أساسية من الشركاء في الموارد. ولكن بعض شركاء المنظمة الرئيسين قام بزيادة مساهماته بشكل ملحوظ، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ومرفق البيئة العالمية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي وحساب الأمانة الأحادي للجهات المانحة.

274- وتم توسيع نطاق النتائج من خلال برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب، بدعم من الشركاء الرئيسيين مثل البرازيل والصين وفنزويلا وكوريا والمغرب واليابان، ومساهمات عينية واردة من أمريكا اللاتينية (أوروغراي وبيرو وكوبا وكوستاريكا)، ومن أفريقيا (جنوب أفريقيا وغانا وكينيا)، ومن الشرق الأدنى (جمهورية مصر العربية) وآسيا الوسطى (تركيا) وآسيا (إندونيسيا وسنغفورة). ويُستخدم البرنامج بشكل متزايد كآلية لتنفيذ مجموعة واسعة من النتائج لجميع البرامج الاستراتيجية للمنظمة، ويركز بصورة خاصة على دعم المبادرات القطرية. واستمرت بوابة المنظمة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب في توفير مدخل قيّم للتعاون.

الدروس الرئيسية المستفادة

- لتعزيز الشراكات بشكل فعال مع القطاع الخاص، يظل رفع مستوى الوعي بشأن الأهداف والمساهمات المتوقعة للشراكات مع المنظمة ضرورياً لتحقيق خطة عام 2030.
- أدى العمل بصورة أوثق مع قطاع الاتصالات إلى زيادة تغطية أنشطة المنظمة بشكل ملحوظ، وقد تحقّق أثر أكبر لها، وينبغي بذل جهود مستمرة في هذا الصدد. وعلى المستوى الداخلي، سيتم تعزيز العمل بشأن التدريب الإعلامي والمبادرة الإعلامية لكبار المسؤولين وكتيبات ومجموعات أدوات الاتصالات للحملات الكبرى، وهو ما يسفر عن زيادة توافر الناطقين باسم المنظمة، وتحقيق الاتساق في الرسائل الموجهة والهوية البصرية، وتيسير تنسيق الحملات الوطنية/الإقليمية.
- سترتكز المنظمة، سعياً منها إلى زيادة تنويع حافظة الشركاء في الموارد الخاصة بها وتعزيزها واجتذاب الموارد الأقل تخصيصاً والتماس أشكال مبتكرة من التمويل، إلى الأهمية المحورية للبرامج الاستراتيجية وستسعى إلى إقامة شراكات خاصة بالموارد تتمحور حول الأولويات المواضيعية بالاستناد إلى طلبات البلدان، مع ربط عمل المنظمة في الوقت ذاته بأهداف التنمية المستدامة كإطار عمل مشترك.

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

الغرض والنطاق

275- يلحظ الهدف الوظيفي 9 توفير حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات حسنة التوقيت ورفيعة الجودة وفعالة وذات كفاءة من حيث الكلفة وموجهة نحو العملاء، وتتناول احتياجات الأعمال في المنظمة في المقار كافة. والوحدة المسؤولة عن هذه العمليات هي شعبة تكنولوجيا المعلومات.

276- وخلال فترة السنتين 2016-2017، أُسندت الأولوية لتحديث التكنولوجيات وتعزيزها ولتحسين فرص الحصول على خدمات تكنولوجيا المعلومات في مقار المنظمة كافة، من خلال توفير مخرجات تكنولوجيا المعلومات في التوقيت المناسب وبمردودية تكاليفية واستحداث حلول مبتكرة، من ضمنها اعتماد الحلول السحابية والتعاقد الخارجي لتوفير المنتجات والخدمات.

الإنجازات

277- تمّ تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية الثلاثة. وأعرب 71 في المائة من العملاء عن رضاهم عن خدمات تكنولوجيا المعلومات (الغاية المحددة هي 70 في المائة)؛ وحققت نسبة 85 في المائة من الاتفاقات بشأن مستوى الخدمات غاياتها (الغاية المحددة هي 80 في المائة)؛ وتمّ تسليم 84 في المائة من مشاريع المنظمة التي تتضمن مكونات متصلة بتكنولوجيا المعلومات في موعدها وضمن الميزانية المقررة (الغاية المحددة هي 80 في المائة). ويأتي هذا نتيجة عمل ملحوظ خلال فترة السنتين لتحسين تأدية الخدمات تماشيًا مع نموذج الخدمات الذي جرى استحداثه في الفترة 2014-2015 وعملية إعادة الهيكلة التي فصلت بوضوح بين الأنشطة التشغيلية وتوفير حلول تكنولوجيا المعلومات، وهو ما سمح بتحديد حجم الجهود اللازمة لدعم بيئة تكنولوجيا المعلومات والمحافظة عليها ولتضافر هذه الجهود كافة.

278- وجرى إعطاء مزيد من الدفع لتحديث عملية توفير الخدمات من خلال اعتماد حلول بديلة وتكنولوجيات جديدة بغرض زيادة القدرة على صعيد تكنولوجيا المعلومات بموازاة الحد من التكاليف التشغيلية. وتمّ التعاقد مع الخارج لتوفير عمليات مكتب الخدمات وجرى استحداث خدمات البنية التحتية السحابية التي أمكن من خلالها زيادة توافر نظم المعلومات وتحسين أدائها. وعلاوة على ذلك، فإنّ استخدام أدوات ومنصات تجارية قائمة على المعايير الخاصة بهذا القطاع أدخلت حلولاً حسنة الأداء ومستدامة على صعيد تكنولوجيا المعلومات بموازاة خفض الأطر الزمنية الموضوعة لها. ومن الأمثلة على ذلك: (أ) النظام الجديد لإدارة الوثائق الذي يساند مركز الخدمات المشتركة؛ (ب) والسعي الحثيث إلى إيجاد حلول البرمجيات باعتبارها خدمات تدعم بناء النظم وتحديثها من دون اللجوء إلى عملية التطوير المعتادة؛ (ج) وتطبيق نظام "تاليو [29] (Taleo)" لتعيين الاستشاريين؛ (د) والاستعاضة عن نظام إدارة السجلات بالسجلّ الرقمي الجديد بموازاة توسيع نطاق استخدام هذا النظام بما يشمل المكاتب الميدانية.

[29] نظام أوراكل السحابي لاستقطاب المواهب (Taleo)

279- واستمرّ العمل لتحسين استقرار النظام العالمي لإدارة الموارد وأمنه وأدائه ولاستكمال الوظائف المخطط لها على غرار وحدة السفر المحلي التي تم توفيرها للمكاتب الميدانية. وجرى العمل على وضع خارطة طريق لتطوير تخطيط الموارد في المنظمة بالتعاون مع الوكالات التي توجد مقارها في روما، وذلك بغرض تحسين الكفاءة والفعالية والامتثال على مستوى الإدارة والعمليات في أنحاء العالم كافة.

280- واستجابة للطلب المستمر على المعلومات لإجراء عمليات الرقابة والإشراف على مستوى المنظمة، تواصل تعزيز النظام المتكامل لمعلومات الإدارة (iMIS) وهو نظام يوفر معلومات عالية الجودة لعمليات المنظمة في جميع أنحاء العالم. ويعدّ هذا النظام أيضًا مصدر البيانات للمبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي انضمّت إليها المنظمة في عام 2016. ويضمّ هذا النظام لوحة لرصد العمليات تعطي معلومات للمديرين في المنظمة بشكل يسهّل تحليل الأداء والمخاطر ويكشف في الوقت المناسب عن المسائل التي تستدعي الاهتمام.

281- وتمّ اعتماد نهج جديد في مجال التعاون والاتصالات بهدف ضمان المستوى ذاته من الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات في نهاية المطاف في جميع مكاتب المنظمة حول العالم. وقد شمل هذا (أ) توحيد نظام البريد الإلكتروني وتحديثه؛ (ب) واعتماد Skype للأعمال وهو برنامج اتصالات موحّد يجمع بين الاتصال الهاتفي وعقد المؤتمرات عبر الهاتف بواسطة الوسائل السمعية والبصرية؛ (ج) واعتماد نظام Office 365، وهو حلّ قائم على تكنولوجيا السحابة يتيح لمستخدمي المنظمة الوصول إلى التطبيقات والملفات الخاصة بمكاتبهم حيثما وجدوا. وتشمل المنافع الأولية زيادة سعة التخزين في الصندوق البريدي أربعين مرة لجميع موظفي المنظمة، وتحسين الاتصالات بين المكاتب وتخفيض إجمالي تكاليف الصيانة والدعم.

282- وجرى داخل المنظمة تطوير منصة لجمع البيانات ساهمت في خفض الفترة اللازمة للتسويق بنسبة 80 في المائة وكانت مفيدة للعمل في مجال نظام رصد دودة الحشد الخريفية والإنذار المبكر عنها والبرنامج الخاص بمبادرة استعادة الأراضي الجافة وتحليل تربية النباتات والتقييم الذاتي والشامل لقدرة المزارعين والرعاة على الصمود أمام تغيّر المناخ.

283- وجرى تعزيز السياسات والمعايير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة للحرص على أن تتماشى مع احتياجات المنظمة، بما في ذلك الاستراتيجية الرقمية الجديدة. وأعيد النظر في بنية تكنولوجيا المعلومات وتكييفها مع أنواع جديدة من التكنولوجيا على غرار الحوسبة السحابية وجرى تحديد ضوابط لأمن المعلومات استنادًا إلى المعايير المتبعة في هذا القطاع.

284- وواصلت الوكالات التي توجد مقارها في روما تعاونها الوثيق في عدد من المجالات منها أمن الفضاء الإلكتروني واعتماد النظم السحابية؛ وتشارك المضامين المطوّرة ذاتيًا عبر الإنترنت وتبادلها؛ ومبادرات التعلم الإلكتروني المشتركة؛ والاتفاقات الطويلة الأجل المشتركة من أجل سلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات؛ بالإضافة إلى التعاون على المستوى التعاقدي من أجل المعدات والمؤتمرات الفيديوية وغيرها من الأمور.

الدروس الرئيسية المستفادة

- أمكن من خلال الرصد الحازم والمنتظم للمؤشرات المحافظة على مستوى عالٍ من الأداء لتأدية الخدمات حتى عند تغيّر أدوار أصحاب الخدمات والعمليات ضمن الشعبة الواحدة. وفي ظلّ ازدياد بيئة تكنولوجيا المعلومات تعقيدًا مع اعتماد اتفاقات التعاقد الخارجي، سيتطلّب ذلك مزيدًا من أتمتة إدارة الخدمات حرصًا على بقاء عملية تأدية الخدمات متماشية مع احتياجات المنظمة.
- وإنّ نجاح نظام iMIS باعتباره مستودع بيانات المنظمة في توفير المعلومات قد سلّط الضوء على الحاجة إلى زيادة الاستثمارت في جودة البيانات بما يضمن اكتمالها وصلاحيتها ودقتها واتساقها وتوافرها وحسن توقيتها.
- وشكّلت الاستراتيجية الرقمية والسياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات المحددة في دليل الإجراءات الإدارية في المنظمة فهمًا راسخًا لتكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي وسيتعيّن بذل الجهود لاكتساب فهم مماثل في شبكة المكاتب الميدانية.

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

الغرض والنطاق

285- يشكل الهدف الوظيفي 10 الأساس لقياس الوظائف التي تشملها الحوكمة والإشراف والتوجيه في المنظمة. وخلال الفترة 2016-2017، كانت وحدات الأعمال المسؤولة هي شعبة المؤتمر، والمجلس وشؤون المراسم، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

286- تشكل هذه الوظائف استراتيجية المنظمة وتحفّز تنفيذها كماتساعد الأعضاء على الاضطلاع بمسؤولياتهم المتعلقة بالإشراف على المنظمة، بما في ذلك من خلال إرساء آليات للتقييم واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن النتائج البرامجية وسلامة المنظمة الكامنة وراءها؛ فضلاً عن دعم الحوكمة الفعالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية والسياسات المعتمدة من قبل الأعضاء. ويتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية في فترة السنتين في استكمال عملية التغييرات التحوّلية التي أدت إلى اتخاذ تدابير لتنفيذ الإطار الاستراتيجي وتعزيز الرقابة على مستوى الإدارة.

الإنجازات

287- تقيس أربع مؤشرات وغايات أداء هذا الهدف الوظيفي، وقد أنجز اثنان منها بالفعل: فتم تطبيق جميع القرارات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية ضمن المهل الزمنية المحددة (10-1-باء، الغاية المحددة هي 90 في المائة) وتم تحقيق 82 في المائة من غايات النواتج (10-3-ألف، الغاية المحددة هي 80 في المائة)، كما يرد وصفه في القسم أولاً-باء *والملحق 4* من هذه الوثيقة.

288- وسُجّل تحسّن ملحوظ في حسن توقيت تسليم وثائق الأجهزة الرئاسية بنسبة 82 في المائة مقارنة بنسبة 63 في المائة خلال الفترة 2014-2015 (10-1-ألف). واتخذت تدابير لرصد إعداد الوثائق والحرص على احترام المهل الزمنية. وكان العامل الأساسي الذي يحول دون تقديم الوثائق في موعدها التواتر الضيّق لانعقاد دورات الأجهزة الرئاسية والحاجة إلى إعطاء بيانات ومعلومات محدّثة، والتي غالبًا ما لا تكون متاحة حتى وقت قريب قبل موعد بدء الدورات.

289- وبلغت نسبة التوصيات المنبثقة عن المراجعة والتقييم والتي أنجزت فيها رد الإدارة المتفق عليه في الوقت المحدد 86 في المائة، وهي نسبة أقلّ بشكل طفيف من الغاية المحددة وقدرها 95 في المائة (10-2-ألف) ويعزى السبب الرئيسي لذلك إلى ازدياد تعقّد بعض القضايا العالقة التي ينبغي معالجتها بالموارد المتاحة، خاصة المجالات على مستوى المنظمة على غرار الموارد البشرية من غير الموظفين والسفر وإدارة البرامج.

المعالم البارزة

290- تمّ اختصار اجتماعات لجان الصياغة في دورات المجلس مما أدى إلى وفورات نتيجة زيادة الكفاءة وأصبحت بذلك تقارير المجلس مقتضبة وموجهة نحو الإجراءات على نحو أكبر، وقد ساعدت على ذلك استنتاجات الرئيس المستقل للمجلس في ختام المناقشات.

291- وجرى الحدّ بشكل ملحوظ من استخدام الورق في اجتماعات الأجهزة الرئاسية من خلال اللجوء بقدر أكبر إلى الاتصالات الإلكترونية بما يشمل توجيه الدعوات لحضور دورات المنظمة، والحد من عدد الوثائق المطبوعة ما قبل انعقاد الدورة والاستعاضة عنها بنسخ إلكترونية.

292- وجرى إسداء المشورة القانونية والدستورية والأخلاقية إلى الأجهزة الرئاسية والإدارة من أجل حماية مصالح المنظمة على المديين القصير والبعيد والتشجيع على احترام قواعد المنظمة وسياساتها وإجراءاتها ومعاييرها الخاصة بالسلوك الأخلاقي. وأسدى مكتب الشؤون القانونية مشورة قانونية شاملة لوضع إجراءات وسياسات تشغيلية جديدة، بالإضافة إلى مراجعة عدد من اللوائح الإدارية. وتولى الدفاع عن المنظمة في حالات التقاضي وتوفير الدعم للوحدات في المقر الرئيسي وللمكاتب الميدانية في النزاعات مع مقدمي الخدمات. وقام مكتب الشؤون القانونية بصياغة 23 وثيقة للمحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية و41 وثيقة للجنة الطعون ومراسلات متصلة بالطعون، فضلاً عن النجاح في اختتام عملية تحكيم تجاري واحدة.

293- واستعرض مكتب الشؤون القانونية ما يقارب 85 مسودة اتفاق ضمن ولاية المنظمة. وباتت قاعدة بيانات الاتفاقات تحوي الآن 156 1 اتفاقًا تم إبرامها باسم المنظمة، جرى إضافة 198 منها خلال الفترة 2016-2017، فيما أضيف إلى قاعدة بيانات التشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية بشأن الأغذية والزراعة والموارد الطبيعية المتجددة (FAOLEX) نحو 600 19 نص قانوني جديد و365 1 نص جديد متعلق بالسياسات. وجرى تطوير قاعدة بيانات جديدة خاصة بالمعاهدات على شبكة الإنترنت وسيتم إطلاقها خلال سنة 2018. وتم إبرام اتفاقات جديدة لتشاطر البيانات مع شركاء خارجيين وأصحاب مصلحة داخليين.

294- وأكمل مكتب التقييم أربع عمليات تقييم مواضيعية و12 عملية تقييم قطرية و52 عملية تقييم للمشاريع تناولت مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك مساهمة المنظمة في الأهداف الاستراتيجية 3 و4 و5؛ وأداء آلية الدعم البرامجي المتعددة الشركاء؛ ومساهمة برنامج الحوكمة العالمية المحسّنة للقضاء على الجوع. وأجريت أيضًا عمليات تقييم برامج المنظمة للاستجابة لحالات الطوارئ والصمود في وجهها في كل من السودان والصومال وجمهورية أفريقيا الوسطى والفلبين.

295- وأدى إسداء المشورة إلى مكتب المفتش العام إلى تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وإطار السلامة والإطار الائتماني في المنظمة من خلال 40 عملية تدقيق في المكاتب الميدانية و25 عملية تدقيق أو تفتيش لبرامج

أو مبادرات المنظمة الرئيسية والردود على أكثر من 80 طلب مشورة آخر. وقد حقق المكتب أيضاً في ادعاءات تزوير وحالات سوء سلوك وفقًا لما ورد في التقارير السنوية التي قدمها المفتش العام إلى لجنة المالية.

296- وفي عام 2016، انضمت منظمة الأغذية والزراعة بصورة رسمية إلى المبادرة الدولية لشفافية المساعدات، وأصبحت أحد أعضائها السبعين من حول العالم، بما في ذلك الشركاء في الموارد، وحكومات البلدان، والمنظمات المتعددة الجهات، والمؤسسات، ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وفي عام 2017، نشرت المنظمة المجموعة الأولى من البيانات للمبادرة، وباتت تُنشر اليوم كل فصل. وتتضمن هذه البيانات جميع المشاريع المموّلة من المنظمة من مساهمات طوعية ومقررة تفصّل حوالي ملياري (2) دولار أمريكي من إنفاق المنظمة. وهنّأ المجلس الرئاسي للمبادرة المنظمة على ما تبديه من التزام كبير بالشفافية.

297- والالتزام المستمر بتعزيز إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في المنظمة، وبخاصة من خلال زيادة القدرات على الوقاية من المخاطر في المنظمة، بما في ذلك على الصعيد القطري، ومن خلال مواصلة تعزيز ورصد قدرات المكاتب القطرية والإبلاغ عنها.

298- وجرى تعزيز إدارة شبكة المكاتب الميدانية بفضل تنقيح المعايير لتخصيص الموارد، وتحسين إدماج نتائجها ضمن أطر التخطيط على مستوى المنظمة وتحسين الأدوات والتقارير المتاحة لتقييم الأداء واستحداث هياكل مكتبية مرنة تتماشى مع الخصوصيات الإقليمية والوطنية. وترد معلومات إضافية بهذا الشأن ضمن القسم الثاني-دال من هذه الوثيقة.

299- وجرى تحسين عمليات التخطيط والرصد ورفع التقارير والمساءلة للحصول على نتائج قائمة على الأدلّة من خلال توحيد عمل المنظمة ككلّ ضمن سلسلة مشتركة من النتائج بما يشمل التخطيط للنتائج القطرية ورفع التقارير عنها؛ وتواصل تعزيز الإدارة الكفؤة للموارد بما في ذلك اختبار وتطبيق إطار مالي شامل يلبي طلبات الأعضاء لتحسين استرداد التكاليف ويستجيب على نحو أفضل للاحتياجات الراهنة للمنظمة.

300- وتواصل الإدارة العليا، بتأييد ودعم قويين من الأجهزة الرئاسية والمراجعة الخارجية أيضًا، تأكيد الحاجة إلى رقابة داخلية قوية وإدارة فعالة للمخاطر. وفي عام 2017، أطلقت عملية رفع التقارير على مستوى المنظمة لتقييم حالة الرقابة ومناقشتها والإبلاغ عنها. وتشمل هذه العملية استبيان الرقابة الداخلية بالإضافة إلى اشتراطات أخرى لرفع التقارير من ضمنها تقييم خارجي للمخاطر. واستناداً إلى الاستبيانات الواردة من المكاتب التي يشرفون عليها والتي تتضمن معلومات عن أداء الرقابة الداخلية ، أعد نوّاب المدراء العامين والمدراء العامون المساعدون خطاب تمثيل كمساهمة منهم في بيان الرقابة الداخلية الصادر عن المدير العام والمرفق بحسابات عام 2017.

الدروس الرئيسية المستفادة

- من شأن توطيد التواصل بين شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم والوحدات التنظيمية التي تقوم بإعداد الوثائق أن يسهّل الكشف المبكر عن أي تأخير ممكن في عملية إصدار وثائق الأجهزة الرئاسية وإيجاد الحلول المناسبة لذلك.
- وتجاوبت البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل بشكل جيّد مع المفهوم الجديد لمكاتب الشراكة والاتصال. وغالبًا ما دفعت عملية التفاوض البلدان المضيفة إلى زيادة مساهماتها العينية للمكتب المسؤول، إضافة إلى مساهماتها الأوسع نطاقاً لتحقيق أهداف المنظمة.
- إن الاستمرار في التشديد على الرقابة الداخلية القوية والإدارة الفعالة للمخاطر، بما في ذلك إطلاق عملية الإبلاغ عن الرقابة الداخلية عام 2017 في الأقاليم الخمسة وفي المقر الرئيسي، ساعد في تحديد مجالات التحسين لتعزيز الإدارة في المكاتب كافة.

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

الغرض والنطاق

301- يشكّل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والإشراف على نحو فعال وكفؤ للموارد البشرية والمالية وغيرها من الأصول المادية من خلال مؤشرات أداء رئيسية خمسة مع أهداف محددة لفترة سنتين. وإنّ وحدات الأعمال المسؤولة هي إدارة الخدمات المؤسسية ومكتب الموارد البشرية.

302- وتمحورت أولويات العمل في إطار هذا الهدف الوظيفي خلال فترة السنتين حول مواصلة إصلاح العمليات الإدارية الخاصة بالأعمال من خلال الاستعانة بمصادر خارجية وتبسيط العمليات وتقديم الدعم لعملية اللامركزية؛ وتعزيز آليات رصد الامتثال بما في ذلك من خلال توسيع نطاق استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة.

303- وجرى ترشيد القدرات في مجال إدارة الموارد البشرية في بداية فترة السنتين بعدما أعيدت مواءمة خطوط المساءلة ورفع التقارير الموافق عليها في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017[30] وإجراء تحسينات في إدارة الموارد البشرية في المكاتب الميدانية. وتحوّل محور تركيز دائرة المشتريات إلى تأدية دور استشاري والرصد والإشراف دعمًا للمكاتب القطرية، مما أدى إلى إلغاء ستّ وظائف من فئة الخدمات العامة وإنشاء خمس وظائف جديدة من الفئة الفنية.[31] وخلال فترة السنتين، قام مركز الخدمات المشتركة باستعراض هيكله لمزيد من خفض التكاليف الإدارية ولتحسين جودة خدماته، مما أدى إلى إلغاء 23 وظيفة من وظائف برنامج العمل والميزانية وتحقيق وفورات على فترة السنتين بلغت 1.9 ملايين دولار أمريكي، تمت الموافقة عليها ضمن برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.[32]

الإنجازات

304- تم تحقيق الغايات الخمس التي تقيس الأداء بالنسبة إلى هذا الهدف الوظيفي (*الملحق 4*).

305- وأعيد النظر في إجراءات تعيين الموظفين، خاصة في ما يتعلق بإعداد قوائم التصفية وإجراء المقابلات الشخصية واستعيض عن لجنة اختيار الموظفين الفنيين المركزية بلجان لامركزية لاختيار الموظفين الفنيين مع إعطائها قدرات أوسع لاختيار الموظفين وإشراك الشُعَب التي تقوم بعملية التعيين على نحو أكبر في عملية الاختيار. وجرى تبسيط إجراءات رفع التوصيات بشأن تعيينات الموظفين كما أن المدة الزمنية الإجمالية لتعيين الموظفين في الفئة الفنية هي 120 يومًا، فتحققت بالتالي غاية مؤشر الأداء الرئيسي 11-1-ألف. وقد سهّلت هذه الإجراءات المبسّطة أيضًا المصادقة على المرشحين

[30] الفقرات من 98 إلى 103 في الوثيقة C 2015/3

[31] الفقرة 278 والملحق الخامس في الوثيقة C 2015/3

[32] الفقرتان 96 و106 في الوثيقة C 2017/3

المدرجين على قوائم التصفية لوظائف مماثلة عند شغورها، مما أدى إلى تكوين قائمة من الموظفين الفنيين تتسم بأهمية أساسية لخفض الفترة اللازمة للتعيين بقدر أكبر.

306- وبلغت نسبة البلدان ذات التمثيل العادل خلال فترة السنتين 75.8 في المائة، مما يعني تحقيق الغاية بالكامل وقدرها 75 في المائة بالنسبة إلى مؤشر الأداء الرئيسي 11-1-باء. وخلال فترة السنتين، أسندت عناية خاصة لمبادرات التواصل من أجل تحسين التمثيل الجغرافي. وبات العديد من البلدان التي كانت لفترة مزمنة ضمن فئة البلدان الناقصة التمثيل، على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا وتايلند وسويسرا وجمهورية إيران الإسلامية، ضمن البلدان ذات التمثيل العادل (*الملحق 2*). علاوةً على ذلك، استمرت نسبة النساء من بين الموظفين في التحسّن، وارتفعت لتصل إلى 52 في المائة في نهاية سبتمبر/أيلول 2017 (*الجدول 17*).

307- أما برنامج التنقل الجغرافي على مستوى المنظمة ككلّ الذي بدأ العمل به في عام 2014 ، فقد جرى تنقيحه خلال فترة السنتين. وفي الفترة 2016-2017، تمت الموافقة على 104 عمليات نقل أي بما فاق الغاية المحددة وقدرها 75 بالنسبة إلى مؤشر الأداء الرئيسي 11-1-جيم. وكانت لسياسة المنظمة الخاصة بالتنقل الجغرافي للموظفين فوائد عدّة من ضمنها تعزيز القدرات الفنية للمنظمة وتحسين عملية تشاطر المعارف بين المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

308- ويتم تعيين الموظفين بشكل خاص على أساس الجدارة- أي على جودة قدراتهم الفنية للاستجابة إلى متطلبات المنظمة. وفي الفترة 2016-2017، أقرّ التقييم المستقل للقدرات الفنية للمنظمة[33] بالتحسينات التي أُدخلت منذ عام 2012، إنما أشار أيضاً إلى التحدي الذي تواجهه المنظمة في توفير النوع الصحيح من الخبرة في بيئة وطرق عمل سريعة التغيّر.

309- وفي عام 2017، أصدر المراجع الخارجي رأيًا غير معدّل (أي غير مشفوع بتحفّظ) على الكشوف المالية المراعية للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمنظمة لسنة 2016، ما يعني تحقيق الغاية المحددة لمؤشر الأداء الرئيسي 11-2-ألف.

310- واتُخذ عدد من التدابير لتعزيز الامتثال للسياسات المعتمدة وتعزيز إدارة المخاطر والمساءلة وتحسين كفاءة المبادلات. وقامت الوحدات المسؤولة في المنظمة عن الأعمال الخاضعة لمراقبة حساسة بتحليل الردود على الاستبيان السنوي بشأن عمليات الرقابة الداخلية لتقييم مدى الامتثال وتحديد القضايا البنيوية، بما يؤدي إلى إعداد البيان الأول للمنظمة بشأن الرقابة الداخلية، على أن يُقدّم مع حسابات عام 2017. وتم استحداث وحدة جديدة في النظام العالمي لإدارة الموارد من أجل إدارة السفر المحلي (الذي يشكل 40 في المائة من الإنفاق الإجمالي الخاص بالسفر) وهو ما أدى إلى تعزيز عمليات الرصد والرقابة بشكل ملحوظ. وأعيد النظر في إجراءات إدارة العقود وتقديم شهادات الإجازات المرضية، مما أتاح للمنظمة استرداد 000 250 دولار أمريكي من المطالبات. وتواصلت عملية إدارة المخاطر الناشئة عن صيانة مباني المقر الرئيسي للمنظمة بالاتصال الوثيق مع الحكومة المضيفة.

[33] الوثيقة C 2017/26

311- وجرى تحسين الدعم للمكاتب الميدانية في مجالات الإدارة. وتمّ تدريب الموظفين في المسائل المتصلة بالمشتريات؛ وأعدّت شعبة الشؤون المالية تقارير عن رصد المخاطر القطرية شددت فيها على عوامل الخطر المحددة واقترحت حلولاً للتخفيف من وطأتها؛ وأطلقت دائرة الخدمات الصحية حملة توعية للسلامة على الطرقات لمعالجة إحدى الأسباب الرئيسية لوفيات موظفي المنظمة في الميدان.

312- وازداد مستوى ارتياح العملاء إزاء جودة الخدمات الإدارية المقدمة (مؤشر الأداء الرئيسي 11-3-ألف) بما لا يقلّ عن 10 في المائة في جميع المجالات منذ سنة 2011 (الغاية المحددة 10 في المائة) حيث تتراوح مستويات الارتياح الحالية بين 70 و80 في المائة في كل منها. ويبلغ مستوى الارتياح الإجمالي 72 في المائة مقارنة بخط الأساس البالغ 62 في المائة. وحظيت بدورها الخدمات الصحية والبنى التحتية، التي لم يتطرق إليها مسح خط الأساس في عام 2011، على نسبة 57 في المائة و61 في المائة على التوالي من التصنيفات الإيجابية.

الدروس الرئيسية المستفادة

- يمكن الاستعانة بقوائم الموظفين الفنيين الجديدة لملء الوظائف كلما أصبحت شاغرة، وهو نهج سيتسم بأهمية حاسمة لخفض الفترة الزمنية اللازمة لتعيين الموظفين.
- وتكللت الخطوات المتخذة لتحسين إدارة المخاطر والرصد والقدرات بالنجاح وسيتواصل العمل بها في الفترة 2018-2019. وسيزداد عدد البلدان المشمولة بتقارير رصد المخاطر القطرية، على أن تخضع البلدان الشديدة المخاطر لتقريرين في السنة؛ وسيتم إعداد استراتيجية لبناء القدرات في مجال المشتريات استنادًا إلى عملية مسح لتقييم الاحتياجات؛ وستواصل دائرة الخدمات الطبية تقديم الدعم للموظفين كافة واعتماد سياسات وإجراءات جديدة تتماشى مع استراتيجية السلامة على الطرقات؛ وسيتخذ قادة في مجال الأعمال إجراءات متابعة لمعالجة قضايا الامتثال المنهجية الناشئة عن الاستبيان الخاص بعمليات الرقابة الداخلية.

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي

الغرض والنطاق

313- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي بموجب قرار المؤتمر رقم 2003/10 بغية إدراج تخطيط الإنفاق الرأسمالي ضمن إطار منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) المالي والخاص بالميزانية. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات المتعلقة بالأصول المادية وغير المادية التي تتجاوز مدة حياتها الافتراضية فترة السنتين المالية في المنظمة والتي تتطلب عموماً مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. وتتيح اللائحة المالية 11-6 نقل أي رصيد في مرفق الإنفاق الرأسمالي لاستخدامه في فترة مالية لاحقة.

314- وتسعى استثمارات المنظمة الرأسمالية إلى تحقيق أرباح من خلال بنية تحتية وبيئة عمل معززة القدرات والفعالية بما يخدم احتياجات المنظمة لتأدية أعمالها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية. وقد تناول برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 ثلاثة مجالات من مجالات الاستثمارات الرأسمالية الخاصة ببرامج البيانات والمعلومات التقنية؛ والنظم التشغيلية والإدارية؛ والبنى التحتية والخدمات.

315- وقد أنجزت المنظمة بشكل تام واحدًا من مؤشري الأداء الرئيسيين لفترة السنتين المتعلق بالإنفاق الرأسمالي (*الملحق 4*). وفي الفترة 2016-2017، فإنّ لجميع مشاريع مرفق الإنفاق الرأسمالي الجارية وعددها أحد عشر مشروعًا خطة محددة لتحليل الكلفة والمنافع وتحقيق تلك المنافع (المؤشر 13-1-ألف). ومن المقرر إنجاز ثمانية مشاريع خلال الفترة 2016-2017 منها ستّة مشاريع أنجزت في وقتها فيما جرى تمديد اثنين منها إلى سنة 2018 (المؤشر 13-1-باء عند نسبة 75 في المائة).

الإنجازات

316- *البرامج الخاصة بالبيانات والمعلومات الفنية*. بدأ تنفيذ هذه البرامج في الفترة 2014-2015 لتحسين البرامج الخاصة بتشاطر البيانات والمعلومات الفنية. وقد أنجز في الفترة 2016-2017 مشروع تطوير نظام آلي لإدارة الوثائق بما يتيح على نحو أفضل إمكانية النفاذ إلى المنتجات المعيارية للمنظمة ووثائقها الخاصة بالحوكمة في ما يتعلق بمجموعة منوعة من البرامج الرقمية، بناء على ما كان مقررًا. ومن المتوقع خلال سنة 2018 إنجاز مشروعين آخرين لتطوير لوحة تحكم على مستوى المنظمة بما يعطي الإدارة رؤية آنية أفضل للتقدم المحرز في سبيل تحقيق النتائج على مستوى المنظمة؛ وتحسين نظام العمل الإحصائي في المنظمة وتوسيع نطاقه بما يشمل جميع المجالات الإحصائية في المنظمة، بما في ذلك تلك الناشئة عن احتياجات الأهداف الاستراتيجية.

317- *النظم التشغيلية والإدارية*. أنجز مشروع تحسين البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات من أجل إدارة الموارد البشرية في مطلع سنة 2016 كما كان متوقعًا. وأطلق خلال الفترة 2016-2017 مشروعان جديدان لنظم تشغيلية وإدارية

من أجل توفير حلول الخدمات السحابية لعمليات التعيين وشغل الوظائف في المنظمة؛ ولزيادة قدرات التحويل الإلكتروني للأموال والتسويات المصرفية الآلية في المكاتب القطرية..

318- *البنى التحتية والخدمات*. أنجز مشروع توحيد وظيفة البريد الإلكتروني لجميع مكاتب المنظمة في مختلف أنحاء العالم في سنة 2015، كما كان متوقعًا في حين أنّ بعض الأنشطة النهائية المتصلة بإقفال المشروع حصلت في مطلع سنة 2016. وتمّ في سنة 2016 إطلاق مشروعين جديدين يتعلقان بالبنى التحتية والخدمات وأنجزا في الموقع المحدد خلال سنة 2017 وضمن حدود الميزانية لضمان أن يستوفي أمن النموذج الجديد لتوفير خدمات تكنولوجيا المعلومات الاشتراطات المتصلة بالأعمال؛ والاستعاضة عن نظام المقسّم الهاتفي في المقر الرئيسي للمنظمة باتصالات موحدة في المنظمة. وإضافة إلى ما تقدّم، أطلق مشروع جديد في عام 2017 لترقية تجهيزات الفيديو/الكاميرا القديمة من الناحية التكنولوجية في قاعات الاجتماعات في المنظمة من أجل مواكبة تطور التكنولوجيا ونشر أشرطة الفيديو عبر شبكة الإنترنت.

المعالم البارزة

319- *لوحة التحكم للرصد التشغيلي في المنظمة*. تمّ بنجاح تطبيق لوحة التحكم للرصد التشغيلي في المنظمة خلال الفترة 2016-2017 والتي جرى تطويرها من خلال مشروع ممّول من مرفق الإنفاق الرأسمالي. ولوحة التحكم هذه المتاحة لجميع المديرين في المنظمة في المقار كافة، تعطي معلومات موثوقة في موعدها لجميع المديرين في المنظمة بشأن أداء البرامج والميزانية وتعبئة الموارد بشكل يسهّل تحليل التقدم والكشف عن المسائل الشائكة والمباشرة بالإجراءات التصحيحية تماشيًا مع واجبات ومسؤوليات كل منهم في المنظمة. وكانت التعقيبات والاقتراحات الواردة من المديرين بشأن هذه الأداة إيجابية للغاية واستخدمت لتعزيز قدرات لوحة التحكم على نحو أكبر خلال سنة 2018.

الدروس الرئيسية المستفادة

- أبرز الطابع المشترك بين القطاعات لنظام العمل الإحصائي الحاجة إلى توطيد التعاون بين وحدة إدارة المشروع والموارد المتاحة في شعبة الإحصاء ونظام التعليقات الإلكتروني والإدارات الفنية الأخرى.

الباب 14: الإنفاق الأمني

الغرض والنطاق

320- أنشأ المؤتمر بموجب قراره رقم 2005/5 الباب الخاص بالإنفاق الأمني على اعتباره مرفقاً للإنفاق من أجل تأمين تغطية شاملة لتكاليف الموظفين وغير الموظفين المتصلة بشكل مباشر بأمن وسلامة الموظفين والأصول. ويوفر الإنفاق الأمني الأساس لقياس مدى توفير بيئة عمل آمنة ومأمونة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية.

321- وكانت التعديلات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 قد أدّت بقدر أكبر إلى تبسيط الوظائف المتصلة بالأمن من خلال ضمّ الخدمات الأمنية في المقرّ الرئيسي والخدمات الأمنية في الميدان تحت إطار دائرة الأمن الموحّدة التي تخضع لسلطة نائب المدير العام (للعمليات) المباشرة.

322- وخلال فترة السنتين، شمل التقدم المحرز في مجال برنامج السلامة والصحة المهنيتين في المنظمة ما يلي: مراجعة خطة العمل بشأن التدابير الأمنية في حالات الطوارئ وتوفير التدريب في مجال التوعية للموظفين المعنيين بشؤون السلامة المهنية والعمل على معالجة المسائل المتصلة بالسلامة والصحة المهنيتين الخاصة بالمكاتب الميدانية، بالإضافة إلى دراسات تقييم المخاطر على الأمن والسلامة في مباني المقر الرئيسي.

الإنجازات

323- خلال فترة السنتين، تمّ من أصل خمس مؤشرات وغايات لقياس الأداء في هذا الباب، استيفاء أربعة منها بالكامل وواحد منها بشكل جزئي.

324- وارتفعت نسبة الموظفين الذين أكملوا التدريب الأمني الأساسي الإلزامي (14-1-ألف) من متوسط قدره 45 في المائة في عام 2016 إلى 91 في المائة في نهاية فترة السنتين (الغاية المحددة هي 90 في المائة). ومنذ شهر يوليو/تموز 2017، ارتبط منح الإذن بالسفر في مهام رسمية للموظفين كافة باستيفاء شرط التدريب هذا.

325- وقد نجحت المنظمة إلى حد كبير في خلق بيئة آمنة ومأمونة للعمل من أجل تنفيذ البرامج في مختلف أنحاء العالم (14-2). وجرى تسجيل استيفاء المعايير الدنيا للأمن التشغيلي بواسطة عملية تقييم ذاتية حديثة النشأة أشارت إلى أنّ 89 في المائة من المكاتب الميدانية للمنظمة تستوفي المعايير بالكامل أو مع بعض القيود (الغاية المحددة هي 100 في المائة)، ولم يظهر أي منها مستوى غير مقبول من الامتثال (14-2-ألف) في حين أنّ التدابير الأمنيّة لأماكن الإقامة سارية التنفيذ بالكامل بالنسبة إلى الموظفين الدوليين في المنظمة (14-2-باء).

326- وقد جرى التعامل على وجه السرعة مع الأحداث الأمنية الميدانية لا سيما عمليات السرقة والسطو والاعتداءات البسيطة والأضرار اللاحقة بالممتلكات وحوادث السير (14-2-جيم). وأسندت الأولوية لتدابير استباق الحوادث الأمنية في الميدان والاستجابة لها في أكثر المقار عرضة للخطر، بما في ذلك من خلال نشر مختصين بالأمن الميداني للمساعدة في إدارة الأزمات الأمنية عند الضرورة، وقد وصلوا إلى وجهتهم المحددة في خلال 72 ساعة في 90 في المائة من الحالات (الغاية هي 90 في المائة) (14-2-دال).

327- وخلال فترة السنتين، واصلت وحدات الأمن في مقار الوكالات التي توجد مقارها في روما العمل بشكل وثيق في مجالات محددة كإجراء عمليات محاكاة ومناورات وتدريب مشتركة وتقديم الدعم في المؤتمرات الكبرى. وإضافة إلى ما تقدم، عمل معًا ممثلو الشؤون الأمنية في المقار الرئيسية للوكالات التي توجد مقارها في روما لإعداد وثيقة تقييم المخاطر الأمنية على المستوى القطري التي وافق عليها فريق الإدارة العليا في إيطاليا (برئاسة المسؤول المكلف في إيطاليا / المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة) وأقرّتها إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن في نيويورك.

الدروس الرئيسية المستفادة

- بعدما شاركت منظمة الأغذية والزراعة في آلية الاستجابة للحالات من المستوى 3 (L-3) في المقر الرئيسي[34]، ستعدّ المنظمة مخزونًا دائمًا من التجهيزات الأمنية في المقر الرئيسي (معدات الوقاية الشخصية وأجهزة راديو يدوية) جاهزة للتدخل السريع في حالات الطوارئ في مقار العمل في المكاتب الميدانية.
- وبناء على تعقيبات عملية التقييم الذاتية لمدى استيفاء معايير العمل الأمنية الدنيا، سوف تولى عناية خاصة في الفترة 2018-2019 لتحسين حالة المكاتب الميدانية غير المستوفية بعد لتلك المعايير.

[34] الإعلان عن التصدي لحالة طوارئ من المستوى 3 (Level 3): إنّ الجدول الزمني وترتيب الإجراءات الأولية التي ستتخذها المنظمة للتصدي لأزمة طارئة على نطاق واسع مرهونان إلى حد كبير بآلية تنسيق الاستجابة الإنسانية لدى اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والظروف الخاصة بتلك الأزمة. وفي خلال 48 ساعة من حالة الطوارئ الكبرى، يقرر المسؤولون في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ما إذا كان يتعين أم لا الإعلان عن التصدي لحالة طوارئ من المستوى 3 على نطاق المنظومة ككلّ. وتجري المنظمة بموازاة ذلك تقييمًا خاصًا بها لمدى تأثير ذلك على الزراعة و الأمن الغذائي والتغذية و/أو سلامة الأغذية وتقرر داخليًا ما إذا كان يتعين أم لا الإعلان عن التصدي لحالة طوارئ من المستوى 3.

جيم- برنامج التعاون التقني

الغرض والنطاق

328- يسمح برنامج التعاون التقني للمنظمة بالاستفادة من موارد برنامجها العادي، من خلال تيسير وصول الدول الأعضاء إلى معارف المنظمة وخبرتها التقنية في جميع المجالات ذات الأولوية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتعتبر الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية دليلاً لاستخدام برنامج التعاون التقني، من أجل تقديم المساعدة التقنية المستندة إلى الطلب بهدف الاستجابة لاحتياجات الحكومات وتشجيع التغيير وتنمية القدرات والمساعدة في تعبئة الموارد. ويتم تصميم مشاريع برنامج التعاون التقني لتحقيق نتائج ملموسة وفورية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ولتحفيز التغييرات من أجل التنمية.

الإنجازات

تعزيز إدارة ودعم برنامج التعاون التقني لأولويات الأعضاء

329- بموازاة مواصلة تحقيق المقاصد الكاملة لمؤشرات الأداء الأساسية للبرنامج (أي التخصيص الكامل لاعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2016-2017 والتنفيذ الكامل لاعتمادات برنامج التعاون التقني للفترة 2014-2015)، شكّلت فترة السنتين 2016-2017 فترة تعزيز التحسينات التي تمّ إدخالها خلال 2014-2015. وعلى وجه التحديد:

(أ) *جرى تعزيز استخدام إطار البرمجة القطرية كمدخل* إلى وضع سلّم بالأولويات للمساعدة التقنية التي يقدمها برنامج التعاون التقني وذلك من خلال العمل تدريجيًا على تضمين مصفوفات نتائج إطار البرمجة القطرية مشاريع إشارية جارٍ العمل على تنفيذها في برنامج التعاون التقني. وقد سهّل هذا حيثما كان موجودًا، تسريع برمجة موارد برنامج التعاون التقني على نحو استراتيجي أكثر. ومن المتوقع خلال الفترة 2018-2019، أن يكون باستطاعة معظم البلدان المؤهلة للحصول على المساعدة من برنامج التعاون التقني، إن لم يكن جميعها، الاعتماد على مشروع قيد التنفيذ في برنامج التعاون التقني مضمّن في إطار البرمجة القطرية.

(ب) *وقد أمكنت المواءمة على نحو أفضل بين برنامج التعاون التقني والإطار الاستراتيجي* من خلال العمل تدريجيًا على تنقيح أدوات التخطيط ورفع التقارير. وباتت الروابط والمساهمات من جميع التدخلات الممولة من برنامج التعاون التقني لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والموضوع الرئيسي المشترك عن المساواة بين الجنسين، موثّقة بشكل منهجي.

(ج) *ويتواصل توحيد إجراءات برنامج التعاون التقني* مع التوجيهات الخاصة بدورة مشاريع المنظمة. وجرى تحديث دليل برنامج التعاون التقني لمراعاة آخر التنقيحات في دليل دورة المشاريع، بحيث يستفيد المستخدمون من مصدر واحد للتوجيهات بشأن المعايير المستخدمة في المنظمة، بما في ذلك الإدارة المستندة إلى النتائج والكشف مقارنة بالمخاطر البيئية والاجتماعية.

(د) وبقيت *عملية الرصد والإشراف في برنامج التعاون التقني* تشكل ضمانة للاستخدام السليم للموارد في التوقيت المناسب. ويقدّم المسؤولون عن البرامج في برنامج التعاون التقني الموجودون في المكاتب الإقليمية وفي المقر الرئيسي الدعم لمعدّي المشاريع من خلال البرمجة وضمان الجودة. وإضافة إلى ما تقدّم، يتيح نظام المعلومات الإدارية المتكامل في المنظمة إجراء رصد تشغيلي للمشاريع وتقديم دعم استباقي للمسؤولين عن الميزانية بالنسبة إلى المسائل المتصلة بالتنفيذ.

(هـ) ولقد أثبت *مرفق برنامج التعاون التقني جدواه كأداة قيّمة* لتوفير الخبرات التقنية الحرجة ولتعبئة الموارد. وهذا المرفق الذي تم استحداثه في سنة 2006 يعطي ممثلي المنظمة درجة أولى من تفويض السلطات بشأن موارد برنامج التعاون التقني ضمن حدود معيّنة، مما يمكّن المكاتب القطرية من الاستجابة على نحو أفضل لطلبات الحكومات المستجدّة. وكان دوره تحفيزيًّا في حالات كثيرة لحشد مصادر تمويل هامة أخرى.

لمحة عامة عن التمويل المعتمد والتنفيذ

330- تمت الموافقة على 786 مشروعًا من مشاريع برنامج التعاون التقني خلال فترة السنتين، بلغ مجموعها 151.9 ملايين دولار أمريكي، كما هو مبين في *الجدول 3*، مقارنة بالفترة 2014-2013 حين بلغ عدد المشاريع 501 مشروعًا بمجموع قدره 145.7 ملايين دولار أمريكي. وارتفع عمومًا مستوى الموافقات والمشاريع الموافق عليها بنسبة 4 في المائة و57 في المائة على التوالي مقارنةً بفترة السنتين السابقة. ويُعزى السبب الرئيسي في ارتفاع عدد المشاريع إلى تغيّر طريقة احتساب مشاريع برنامج التعاون التقني (انظر أدناه). وتجدر الإشارة إلى أن 68 في المائة من مخصصات الميزانية الموافق عليها هي للمشاريع الوطنية.

الجدول 3: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني خلال فترة 2016-2017 بحسب النطاق الجغرافي

نوع مشروع برنامج التعاون التقني	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات)	عدد المشاريع	متوسط الميزانية لكل مشروع (بآلاف الدولارات)	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
على المستوى القطري	103.3	345	299	68
على المستوى الإقليمي الفرعي	8.3	25	331	5
على المستوى الإقليمي	15.7	48	327	10
على المستوى الأقاليمي	2.5	6	422	2
مرفق برنامج التعاون التقني*	22.1	362	61	15
المجموع	151.9	786	193	100
* يشمل 20 مرفقًا إقليميًا فرعيًا و35 مرفقًا إقليميًا ومرفقًا أقاليميًا واحدًا من مرافق برنامج التعاون التقني				

331- يرد في *الجدول 4* توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها وفقاً لأقاليم منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول 4: توزيع موارد برنامج التعاون التقني الموافق عليها بحسب الأقاليم

الإقليم	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	النسبة المئوية من إجمالي الميزانية المعتمدة
أفريقيا	65.3	274	43
الشرق الأدنى	12.8	54	8
آسيا والمحيط الهادئ	34.0	194	22
أوروبا	12.3	73	8
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	25.0	184	16
على المستوى الأقاليمي	2.6	7	2
المجموع	152.0	786	100

332- تتناول مشاريع برنامج التعاون التقني احتياجات دعم التنمية والمساعدة في حالات الطوارئ على حد سواء. ويرد في *الجدول 5* التوزيع بحسب فئة تدخل المشروع.

الجدول 5: الموافقات على مشاريع برنامج التعاون التقني بحسب الفئة

فئة المشروع	2015 – 2014		2017 – 2016	
	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع	الميزانية الإجمالية (بملايين الدولارات الأمريكية)	عدد المشاريع
المساعدات في حالات الطوارئ	27.4	61	24.4	57
دعم التنمية	95.7	304	105.4	367
مرفق برنامج التعاون التقني	22.6	136	22.1	362
المجموع	145.7	501	151.9	786

(أ) *المساعدة في حالات الطوارئ:* تمت الموافقة على 57 مشروعاً من مشاريع الطوارئ بما مجموعه 24.4 مليون دولار أمريكي، خلال فترة السنتين 2016-2017. وتمت الموافقة في المقابل على 61 مشروعاً من مشاريع الطوارئ بما مجموعه 27.4 ملايين دولار أمريكي، خلال فترة السنتين 2014-2015. وتمّت بشكل خاص الموافقة على مشاريع تستجيب لحالات الجفاف والفيضانات الناشئة عن ظاهرة النينيو والأعاصير.

(ب) *دعم التنمية:* في الفترة 2016-2017، تمت الموافقة على 367 مشروعًا بلغت قيمتها الإجمالية 105.4 ملايين دولار أمريكي لدعم التنمية، ويشكل هذا زيادة نسبتها 21 و10 في المائة على التوالي مقارنة بالمشاريع الموافق عليها في الفترة 2014-2015 وعددها 304 مشاريع بقيمة إجمالية قدرها 95.7 ملايين دولار أمريكي. ونظرًا إلى الاحتياجات الخاصة بالدعم التقني، ترد ضمن هذه الفئة المشاريع التي تستجيب لتفشي دودة الحشد الخريفية في البلدان الأفريقية.

(ج) ويُستخدم *مرفق برنامج التعاون التقني* لتلبية طلبات الحصول على خبرات تقنية محدودة ولصياغة اقتراحات المشاريع وإعداد الوثائق المستخدمة للتفاعل مع الشركاء في الموارد ولتعزيز التخطيط للبرامج. ومنذ سنة 2016، يسجّل كل مرفق من مرافق برنامج التعاون التقني على أنه مشروع قائم بحد ذاته عوض أن يكون مكوّنًا ضمن مشروع جامع واحد في كلّ من البلدان. ويسمح هذا بإدارة الموارد والإشراف عليها على نحو أفضل وإن كان أفضى إلى زيادة عدد مشاريع مرفق برنامج التعاون التقني بأكثر من الضعف، من 136 مشروعًا في الفترة 2014–2015 إلى 362 مشروعًا في الفترة 2016–2017، رغم الانخفاض الطفيف في الموارد الإجمالية المخصصة بواسطة هذه الآلية من 22.6 ملايين دولار أمريكي إلى 22.1 مليون دولار أمريكي. ومن أصل 389 مشروعًا من مشاريع برنامج التعاون التقني تخطت ميزانيتها 100 000 دولار أمريكي وكانت ناشطة في الفترة 2016–2017، تناول 59 في المائة منها مسألة المساواة بين الجنسين بما فاق الغاية المحددة عند 30 في المائة بالنسبة إلى المعيار 15 (*الملحق 5*).

333- وخلال فترة السنتين، بلغت قيمة المشاريع المنفذة 135.6 ملايين دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 125.8 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2014–2015.[35] ويبيّن *الجدول 6* توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني المقدمة خلال فترة السنتين بحسب فئة المشاريع.

الجدول 6: تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني في الفترة 2016–2017 بحسب فئة المشروع

فئة المشروع	بملايين الدولارات الأمريكية	النسبة المئوية
المساعدات في حالات الطوارئ	20.8	15.3
دعم التنمية	95.5	70.4
مرفق برنامج التعاون التقني	19.3	14.2
المجموع	135.6	100.0

لمحة عامة عن مساهمة برنامج التعاون التقني ومواءمته مع الإطار الاستراتيجي

334- يرد في *الجدول 7* وفي *الشكل 2* توزيع مساعدات برنامج التعاون التقني بحسب الأهداف الاستراتيجية. ويندرج أكثر من 61 في المائة من التنفيذ ضمن هدفين استراتيجيين اثنين هما: *زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة (الهدف الاستراتيجي 2)* و*زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (الهدف الاستراتيجي 5)*.

[35] تنفيذ المشاريع الموافق عليها مقارنة باعتمادات الفترتين 2014–2015 و2016–2017.

الجدول 7: تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني في الفترة 2016–2017 بحسب الأهداف الاستراتيجية

	الهدف الاستراتيجي	التنفيذ في الفترة 2016–2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)	النسبة من مجموع التنفيذ
1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	19.0	14.0
2	زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة	49.7	36.7
3	الحدّ من الفقر في الريف	16.3	12.0
4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	16.8	12.4
5	زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	34.6	25.5
الهدف 6	الجودة الفنية والمعرفة والخدمات، بما في ذلك الموضوع المشترك المتعلق بالمساواة بين الجنسين	0.6	0.4
المجموع		**137.0**	**100.0**

الشكل 2: تنفيذ مشاريع برنامج التعاون التقني في الفترة 2016–2017 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية (بملايين الدولارات الأمريكية)

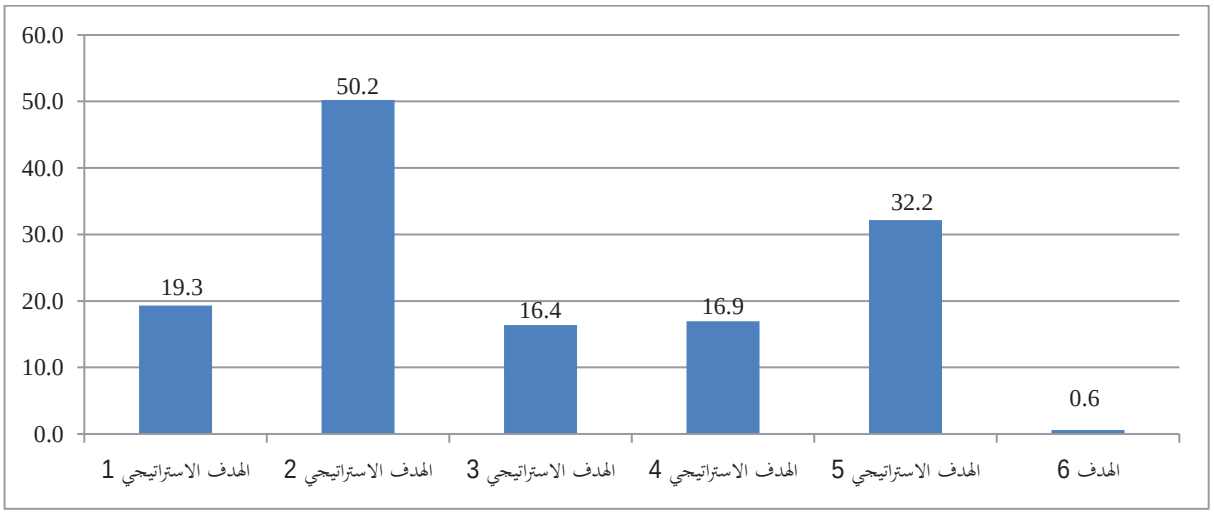

الدروس الرئيسية المستفادة

- إذ شـــارفت عملية تحديث أطر البرمجة القطرية في مختلف أنحاء العالم على الانتهاء، بات بالإمكان إجراء تقييم أوضـح لطريقة اسـتخدام موارد برنامج التعاون التقني بصـورة اسـتراتيجية ومتكاملة وتعزيز قدرة المكاتب الإقليمية على استباق احتياجات الدعم التقني والتشغيلي لتلبية الأولويات القطرية.
- وقد واصل أداء برنامج التعاون التقني على مستوى الموافقة على المشاريع وتنفيذها تحسّنه مقارنة بفترات السنتين الماضية. لكن نظرًا إلى العدد الكبير من مشاريع برنامج التعاون التقني التي تمت الموافقة عليها في كل فترة من فترات الســـنتين، فإنّ العمل جارٍ على إيجاد ســـبل لخفض تكاليف المعاملات مع المحافظة على الجودة والشـــفافية.

ومن المتوقع أن تنطوي الإجراءات المخصصة للتنفيذ في الفترة 2018–2019 على غرار تبسيط الإجراءات وتوثيق المشاريع والإجراءات المتصلة بالطلبات، على أرباح وافرة على مستوى الكفاءة.

- وبموازاة اعتماد أساليب سليمة للرقابة والإشراف، سينصبّ العمل في فترة السنتين 2018–2019 على توثيق نتائج مشاريع برنامج التعاون التقني على نحو أفضل، على غرار تقييم النتائج ما بعد انتهاء المشاريع.
- وفي ما يتعلق بمشاريع الطوارئ في برنامج التعاون التقني، وبالنظر إلى المستجدات العالمية الأخيرة، سوف تولى عناية خاصة لإسناد الأولوية للفئات الأشدّ ضعفًا مع إيلاء عناية أكبر للشواغل الجنسانية والإقرار بالدور الحاسم للنظم القائمة على إدراك المخاطر والاستجابة للصدمات، فضلاً عن دعم الوقاية والتأهّب وبناء القدرة على الصمود.

دال- شبكة المكاتب الميدانية

335- بفضل حضورها في 120 بلداً،واصلت منظمة الأغذية والزراعة التشديد على زيادة تأثيرات عملها على الصعيد القطري، بما يساهم في أهداف التنمية الوطنية والأهداف الاستراتيجية للمنظمة.. ومن خلال تعزيز أطر البرمجة القطرية، باتت المكاتب القطرية مدمجة بالكامل في عمليات تخطيط العمل في المنظمة لتخصيص الموارد، بما في ذلك الدعم الفني لتحقيق نتائج يمكن إثباتها.

الإنجازات

336- تواصلت الجهود المبذولة في سبيل تعزيز شبكة المكاتب الميدانية وتمثلت إحدى أهم الإنجازات في 2016-2017 في التوصل إلى وضع نموذج جديد للمكاتب القطرية. وفي ضوء توجيهات المجلس في دورته الرابعة والخمسين بعد المائة في سنة 2016، باشرت المنظمة عملية استعراض نطاق وآليات التغطية القطرية في كلّ إقليم، بما في ذلك من خلال تشاورات منتظمة مع المؤتمرات الإقليمية،[36] لكي تتواءم على نحو أفضل مع احتياجات البلدان ولزيادة المرونة من أجل التكيّف مع الاحتياجات المستجدة والاستثمار في الاحتياجات المتغيرة بالنسبة إلى الخبرات.

327- وحرصًا على التوفيق بين حجم المكاتب القطرية والموارد المخصصة لها وبين مستوى الاحتياجات والسياقات القطرية، بدأت المفاوضات مع البلدان التي تتميز ببرنامج محدود أو بدرجة تنفيذ متدنية للانتقال من الممثليات الكاملة السلطات إلى الاعتمادات المتعددة، وقد تم إبرام أول اتفاق من هذا النوع في كوستاريكا خلال سنة 2017. وبالنسبة إلى البلدان التي تكون معدلات التنفيذ فيها أعلى، بدأت المفاوضات من أجل الانتقال من الاعتمادات المتعددة إلى مكاتب قطرية كاملة السلطات أو من انعدام التمثيل فيها إلى الاعتمادات المتعددة من دون أن ينطوي ذلك على أي تكاليف. وبدأت المفاوضات أيضًا لإنشاء مكاتب شراكة واتصال مع البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل المهتمة وقد جرى بالفعل إنشاء هذا المكتب مع المكسيك في أكتوبر/تشرين الأول 2017 فارتفع بذلك عدد مكاتب الشراكة والاتصال إلى ستة.

338- واستمر التعاون بين الوكالات التي توجد مقارها في روما طوال فترة السنتين على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية. وتلتزم هذه الوكالات التزاماً كاملاً بالمساهمة معاً في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والعمل جنبا إلى جنب من أجل دعم البلدان في تنفيذها، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لإعادة موضعة نظام التنمية للأمم المتحدة.[37] ويجري حاليا وضع ممارسات جيدة وتكرارها في مجموعة من السياقات، مع التركيز على التحديات المشتركة، والنُهج والابتكارات، وتوسيع نطاق الأنشطة المشتركة الفعالة وإطلاق مبادرات مشتركة. وفي سبتمبر/أيلول عام 2017،

[36] الوثائق ARC/16/6 وAPRC/16/8 وERC/16/5 وLARC/16/6 وNERC/16/3 Rev.1 وARC/18/REP وAPRC/18/REP وERC/18/REP وLARC/18/REP وNERC/18/REP

[37] الوثيقة CL 158/9

توجّه معا رؤســـاء الوكالات الثلاث التي توجد مقارها في روما إلى إثيوبيا في أول بعثة قطرية مشـــتركة حيث وجهّوا نداء مشتركا لزيادة الاستثمارات من أجل تعزيز قدرة السكان على الصمود أمام الجفاف وتأثيرات الصدمات المناخية.

339- وعلى المستوى القطري، شاركت هذه الوكالات في الجهود في برمجة المشاريع وصياغتها وتنفيذها. فعلى سبيل المثال، وقّعت ممثلية المنظمة في الســودان على إعلان على المســتوى القطري مع برنامج الأغذية العالمي لتعزيز اســتدامة تدخلات البرامج القطرية وأثرها، وتوطيد مجالات التعاون والشراكة على الصعيد القطري. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدد البلدان التي تعمل فيها المنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مبانٍ مشتركة آخذاً في الازدياد ووصل حالياً إلى ثمانية بلدان بما يتماشى مع الاتفاق الإطاري الذي وقعته الوكالتان في عام 2013.

340- وجرى أيضًا تعزيز الرصد والإبلاغ بشأن أداء المكاتب القطرية، بالإضافة إلى تحسين الاتصالات وتشاطر المعرفة مع المقر الرئيســـي وبين المكاتب الميدانية. وتمّ على نحو خاص تبســـيط عملية الإبلاغ من قبل المكاتب القطرية بشـــكل ملحوظ مما أدى إلى تحســين الإشـراف على الإدارة وخفض تكاليف المعاملات. وتضـمّن الاسـتعراض السـنوي القطري معلومات أعدّت في سياق عمليات رفع التقارير في نهاية السنة في المنظمة وعمليات الرصد السنوية لأطر البرمجة القطرية من أجل دعم احتياجات الحكومات المضـــيفة ومديري المنظمة إلى المعلومات. وتعمل كذلك أداة جديدة لتقييم أداء المكاتب القطرية على جمع المعلومات من مختلف النظم والتقارير المتعلقة بالإدارة على مســتوى المنظمة، مما يســهّل تقييم أداء المكاتب القطرية.

341- وتم السعي إلى مواصلة التشديد على الرقابة الداخلية القوية والإدارة الفعالة للمخاطر طيلة فترة السنتين، وفي عام 2017، أُطلقت عملية الإبلاغ عن الرقابة الداخلية في الأقاليم الخمسة كافة.

342- وواصـــلت المنظمة، ســـعيا منها إلى زيادة تخصـــيص الموارد القطرية، العمل على اتخاذ تدابير للحصـــول على الالتزامات المستحقة على الحكومات بموجب اتفاق البلد المضيف، مثل المساهمات العينية ومدفوعات المساهمات النقدية الحكومية المناظرة. وفي غضـــون ذلك، يعاد التفاوض بشـــأن بعض اتفاقات البلد المضـــيف القديمة، بما يشـــمل تحديث المساهمات الحكومية التي تعكس على نحو أفضل الوضع الاقتصادي والاحتياجات في البلدان المعنية.

343- وجرى تعزيز التواصـــل بين المكاتب الميدانية من جهة وبين المكاتب الميدانية والمقر الرئيســـي من جهة أخرى من خلال إطلاق موقع جديد على شبكة الإنترانت يتضمن أيضًا شبكة نظيرة بالاستناد إلى صفحة خاصة بمجموعة ممثليات المنظمة.

الدروس الرئيسية المستفادة

- من شـــأن عملية اســـتعراض نماذج التوظيف في المكاتب الميدانية، اســـتنادًا إلى جملة أمور، من بينها حجم البرامج القطرية ودرجة تعقيدها النسبية بما في ذلك المساهمات الطوعية والشراكات، أن تمكّنها من العمل بطريقة مرنة إنما أكثر كفاءة عبر مختلف القطاعات. ومع مرور الوقت، ســـيســـمح هذا النهج بإعادة تخصـــيص موارد الاعتمادات

الصـــافية ضـــمن ميزانية شـــبكة المكاتب القطرية لكل إقليم من دون أن ينطوي ذلك على أي تكلفة، وفقا للاحتياجات والأولويات الناشـــئة والخاصـــة بكل بلد (مثل بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفئات البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها).

- ورغم الجهود المبذولة لجمع المساهمات من مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمساهمات النقدية الحكومية المناظرة، شكل هذا تحديًا بالنسبة إلى بعض مكاتب الشراكة والاتصال. وسوف تشمل جميع الاتفاقات، من الآن فصاعدًا، بندًا يؤكد أن وضع مكتب الشراكة والاتصال سيصبح نافذًا عند استلام أول مساهمة. ولا يزال الوضع القانوني للمنظمة في عدد من بلدان آسيا الوسطى يطرح مشكلة والمفاوضات جارية حاليًا بالنسبة إلى كل حالة على حدة.
- وستعطى الأولوية خلال فترة السنتين 2018–2019 للاستثمار في القدرات الفنية ومواصلة بناء الشراكات الوطنية والدولية والاتصال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

هاء– الصندوق المتعدد الاختصاصات

الغرض والنطاق

344– يُتيح الصندوق المتعدد الاختصاصات وسيلة لتوطيد التعاون بين مختلف التخصّصات والمستويات التنظيمية لزيادة كفاءة المنظمة في مجالات العمل ذات الأولوية وللتشجيع على اتخاذ تدابير خلاّقة تزيد الكفاءة والفعالية عند تنفيذ برامج المنظمة ورصدها .

345– واستُخدمت الموارد المخصصة للعمل المشترك بين التخصّصات خلال الفترة 2016–2017 لبلورة عمل شامل بشأن أهداف التنمية المستدامة وتنفيذه، ولتوفير القدرات على الاستجابة للقضايا المستجدة باستخدام نُهج جديدة ودعم الأنشطة المتعلقة بتغير المناخ، وتشجيع الابتكارات في عمليات تصريف الأعمال. ويرد في *الجدول 8* إنفاق الصندوق المتعدد الاختصاصات البالغ 10 ملايين دولار أمريكي في مجالات العمل هذه.

الجدول 8: موارد الصندوق المتعدد الاختصاصات في الفترة 2016–2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)

	مجال العمل (2016–2017)	الإنفاق (بملايين الدولارات الأمريكية)
1	الدعم المقدّم على المستويين القطري والعالمي لتيسير وتحفيز العمل بشأن أهداف التنمية المستدامة ودعم رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها	3.1
2	الاستجابة للقضايا المشتركة المستجدة على المستويين العالمي والإقليمي، بما في ذلك المبادرة الأقاليمية بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي؛ والاجتماعات الإقليمية والندوة بشأن التكنولوجيا البيولوجية الزراعية؛ والندوة عن دور نظم الأغذية المستدامة من أجل نظم غذائية صحية وتغذية محسّنة.	2.9
3	دعم المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ ووضع مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ	3.7
4	عملية تقييم النواتج في المنظمة لاستعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016–2017	0.3
	مجموع إنفاق الصندوق المتعدد الاختصاصات	**10.0**

واو- الأداء المالي

تطور الموارد الإجمالية

346- يتمثل أحد الجوانب الرئيسية لتقرير تنفيذ البرامج في الإبلاغ عن استخدام الموارد خلال فترة السنتين من أجل تقديم المنتجات والخدمات. ويعرض هذا القسم موجزاً لتطور واستخدام الموارد الإجمالية المتاحة من الاشتراكات المقرّرة والمساهمات الطوعية. ويشير التحليل إلى مجموع الإنفاق كما يرد في الحسابات المالية غير المراجعة لفترة السنتين والذي بلغ 611 2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017، أي بزيادة قدرها 115 مليون دولار أمريكي (4 في المائة) قياساً إلى الفترة 2014-2015.

347- وترد مصادر التمويل الرئيسية في *الجدول 9* ضمن فئتين هما:

(أ) "الحساب العام والحسابات ذات الصلة"، وهو ما يشمل الأنشطة المموّلة من المساهمات المقرّرة الناشئة عن اعتمادات البرنامج العادي والمصادر ذات الصلة، بما في ذلك أنشطة دعم الاستثمار ذات التمويل المشترك، واسترداد تكاليف الدعم، وبنود أخرى؛

(ب) "وحسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي"، وهو ما يشمل الأنشطة المموّلة من مساهمات طوعية من خلال مشاريع، بما في ذلك تلك المموّلة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

348- وتزايد الإنفاق من الحساب العام والحسابات ذات الصلة مقارنةً بفترة السنتين السابقة بما قدره 24.1 مليون دولار أمريكي (2.1 في المائة) في حين أن الإنفاق المتصل بحسابات الأمانة وببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد ازداد بما قدره 90.8 مليون دولار أمريكي (6 في المائة) كما هو مبيّن في *الجدول 9*.. *وترتبط الزيادة تحت* الحساب العام والحسابات ذات الصلة بالأساس بانخفاض صافي المبالغ المرحلة إلى فترة السنتين التالية لبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني، كما يرد تفصيله في *الجدول 10*.

الجدول 9: موجز الإنفاق بحسب مصدر التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2014-2015	2016-2017	الفارق بالدولارات الأمريكية	نسبة الفارق
الحساب العام والحسابات ذات الصلة				
الإنفاق من البرنامج العادي مقابل ميزانية قدرها 1 005.6 مليون دولار أمريكي[1]	1 000.1	1 001.8	1.7	0.2%
أنشطة الاستثمار ذات التمويل المشترك	35.5	38.5	3.0	8%
المساهمات الطوعية والأموال المحصلة بمقتضى ترتيبات بين المنظمات	131.7	138.0	6.3	5%
المساهمات النقدية من الحكومات وغيرها من الإيرادات المتنوعة	21.4	20.4	(1.0)	5%-

مصدر التمويل	2014–2015	2016–2017	الفارق بالدولارات الأمريكية	نسبة الفارق
التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني (*الجدول 11*)	(28.6)	(9.2)	19.4	210%–
فرق العملات[2]	(30.7)	(33.9)	(3.2)	10%
غير ذلك [3]	(20.6)	(22.6)	(2.0)	9%
المجموع الفرعي	1,108.8	1,132.9	24.1	2.1%
حسابات الأمانة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي				
حسابات الأمانة/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (باستثناء مشاريع حالات الطوارئ)	770.7	816.6	45.8	6%
عمليات الإغاثة الخاصة (مشاريع حالات الطوارئ)	616.8	661.8	45.0	7%
المجموع الفرعي	1 387.5	1 478.4	90.8	6%
مجموع الإنفاق	**2 496.3**	**2 611.3**	**115.0**	**4%**

ملاحظات:

(1) يُستثنى من الإنفاق من البرنامج العادي للفترة 2016–2017 مبلغ قدره 5.6 مليون دولار أمريكي ممّول من ترحيل الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2014–2015 أجازها المؤتمر بموجب قراره 2015/6.

(2) يمثل فرق العملات تسويات ناشئة عن تحويل المعاملات باليورو المسجلة بسعر الصرف المطبق في الميزانية عوضا عن سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة والساري في تاريخ إجراء كل معاملة.

(3) يمثل البند الرئيسي ضمن بند "غير ذلك" مبلغاً قدره 21.5 ملايين دولار أمريكي لأقساط التأمين الصحي المسجلة كخفض لالتزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة لأغراض التقارير المالية.

الجدول 10: التعديلات في برنامج التعاون التقني ومرفق الإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني في الفترة 2016–2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)

مصدر التمويل	2014–2015	2016–2017	الفارق
اعتمادات برنامج التعاون التقني الخاصة بفترة السنتين السابقة المحوّلة إلى فترة السنتين الجارية	76.8	79.5	2.7
اعتمادات برنامج التعاون التقني المؤجلة لفترة السنتين التالية	(79.5)	(74.0)	5.5
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي في فترة السنتين السابقة المحولة إلى فترة السنتين الجارية	–	–	–
موارد مرفق الإنفاق الرأسمالي المؤجلة إلى فترة السنتين التالية	(15.4)	(12.0)	3.4
موارد مرفق الإنفاق الأمني الخاصة بفترة السنتين السابقة المحوّلة إلى فترة السنتين الجارية	–	0.3	0.3
موارد مرفق الإنفاق الأمني المؤجلة إلى فترة السنتين التالية	(10.4)	(3.0)	7.4
صافي المبلغ المحوّل إلى فترة السنتين الحالية / (المؤجل إلى فترات السنتين اللاحقة)	**(28.6)**	**(9.2)**	**19.4**

أداء برنامج العمل

349- تم التخطيط لميزانية برنامج عمل الفترة 2016–2017 استناداً إلى مستوى الاعتمادات الصافية الموافق عليها وإلى الموارد المالية الطوعية المقدرة من خارج الميزانية. ويستند برنامج العمل إلى الاحتياجات اللازمة لتحقيق مخرجات السنتين

وبلوغ الغايات ذات الصلة المحدّدة ضمن أطر نتائج الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، بما في ذلك الهدف 6، وبرنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني.

350- ويقارن *الجدول 11* أداء المنظمة، بحسب الأهداف الاستراتيجية والوظيفية، بأبواب ميزانية الفترة 2016-2017 بالنسبة إلى الاعتمادات الصافية في البرنامج العادي والتقديرات المتعلقة بتنفيذ الأنشطة من خارج الميزانية. وتوزيع صافي اعتمادات البرنامج العادي بحسب أبواب الميزانية هو التوزيع الذي وافق عليه مجلس المنظمة في التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017 في ديسمبر/كانون الأول 2015 [38]؛ وتوزيع موارد من خارج الميزانية بحسب أبواب الميزانية والتقديرات ذات الصلة هي تلك التي نُشرت في نفس الوثيقة[39].

351- ويحيد استخدام موارد الاعتمادات الصافية حتماً عمّا كان مقرراً نتيجة عوامل، مثل تغير الأولويات الذي يعكس تغيّر المتطلبات الخارجية على المستويين العالمي والقطري والتدابير المتخذة للاستجابة لاحتياجات الأعضاء الأكثر إلحاحاً والتكاليف غير المنظورة وتأثير أسعار الصرف.

352- وفي الفترة 2016-2017، أنفقت المنظمة 99.6 في المائة من الاعتمادات الصافية البالغة 1 005.6 مليون دولار أمريكي، ما أسفر عن نقص إجمالي في الإنفاق قدره 3.9 ملايين دولار أمريكي.

353- ووفقاً للمادة 4-5 (ب) من اللائحة المالية، عُرض أداء الميزانية على لجنة المالية خلال دورتها المنعقدة في نوفمبر/ تشرين الثاني 2017 للاطلاع على إجمالي نتائج الميزانية المتوقعة في الفترة 2016-2017 وعمليات النقل بين أبواب الميزانية[40]. وتُحوّل أي أرصدة غير منفقة في برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والإنفاق الأمني لاستخدامها في فترة السنتين التالية تماشياً مع أحكام اللائحة المالية الحالية للمنظمة، ولذلك فهي ترد في *الجدول 11* على أنها أنفقت بالكامل.

354- وفي إطار التنفيذ من خارج الميزانية[41]، بلغ الإنفاق 1.6 مليارات دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.7 في المائة عن المبلغ المقدّر في برنامج العمل والميزانية. ويعزى ذلك إلى الافتراضات الحذرة المستخدمة للتنبؤ بهذه الموارد نظراً إلى تعذّر التنبؤ بهذا النوع من التدفقات المالية.

[38] الفقرة 8(ب) في الوثيقة CL 153/REP.

[39] الفقرة 78 في الوثيقة CL 153/3.

[40] الوثيقة FC 169/7.

[41] يشمل الإنفاق في الخانة الخاصة بالموارد من خارج الميزانية عائدات الدخل المحسوبة على الحساب العام.

الجدول 11: أداء برنامج العمل في الفترة 2016–2017 (بآلاف الدولارات الأمريكية)

	التنفيذ من البرنامج العادي			التنفيذ من خارج الميزانية			مجموع التنفيذ	
الباب	الاعتمادات الصافية في برنامج العمل والميزانية	الإنفاق من الاعتمادات الصافية بحسب سعر الصرف المعتمد في الميزانية	(زيادة)/ نقصان الإنفاق	الموارد المقررة من خارج الميزانية في برنامج العمل والميزانية	الإنفاق من خارج الميزانية	(زيادة)/ نقصان الإنفاق مقابل ما كان مقررا	إجمالي الميزانية المقررة	مجموع الإنفاق
1	84 391	83 759	632	209 404	140 280	69 123	293 795	224 040
2	200 735	199 623	1 112	400 474	446 070	(45 596)	601 209	645 693
3	65 707	68 523	(2 816)	108 444	89 284	19 160	174 151	157 807
4	105 266	106 638	(1 372)	133 974	104 473	29 501	239 240	211 111
5	50 841	53 316	(2 475)	698 818	823 135	(124 317)	749 659	876 451
6	59 215	61 048	(1 833)	11 543	19 465	(7 922)	70 758	80 513
7	138 131	138 131	0	0	0	0	138 131	138 131
8	77 740	79 510	(1 770)	929	2 544	(1 615)	78 669	82 054
9	35 437	35 120	317	4	0	4	35 441	35 120
10	76 983	68 858	8 126	1 588	2 153	(565)	78 571	71 011
11	71 275	67 928	3 347	7 210	3 835	3 375	78 485	71 763
12	600	0	600	0	0	0	600	0
13	16 892	16 892	0	0	0	0	16 892	16 892
14	22 420	22 420	0	181	0	181	22 601	22 420
المجموع	**1 005 635**	**1 001 767**	**3 868**	**1 572 570**	**1 631 240**	(58 670)	**2 578 205**	**2 633 007**

355- ويبيّن *الشكل 3* الأداء المالي بحسب النواتج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6. ويرد الإنفاق بحسب النواتج في *الملحق 4* لكل باب من أبواب الميزانية.

الشكل 3: التنفيذ على مستوى النواتج بالنسبة إلى الأهداف الاستراتيجية والهدف 6 (بآلاف الدولارات الأمريكي)

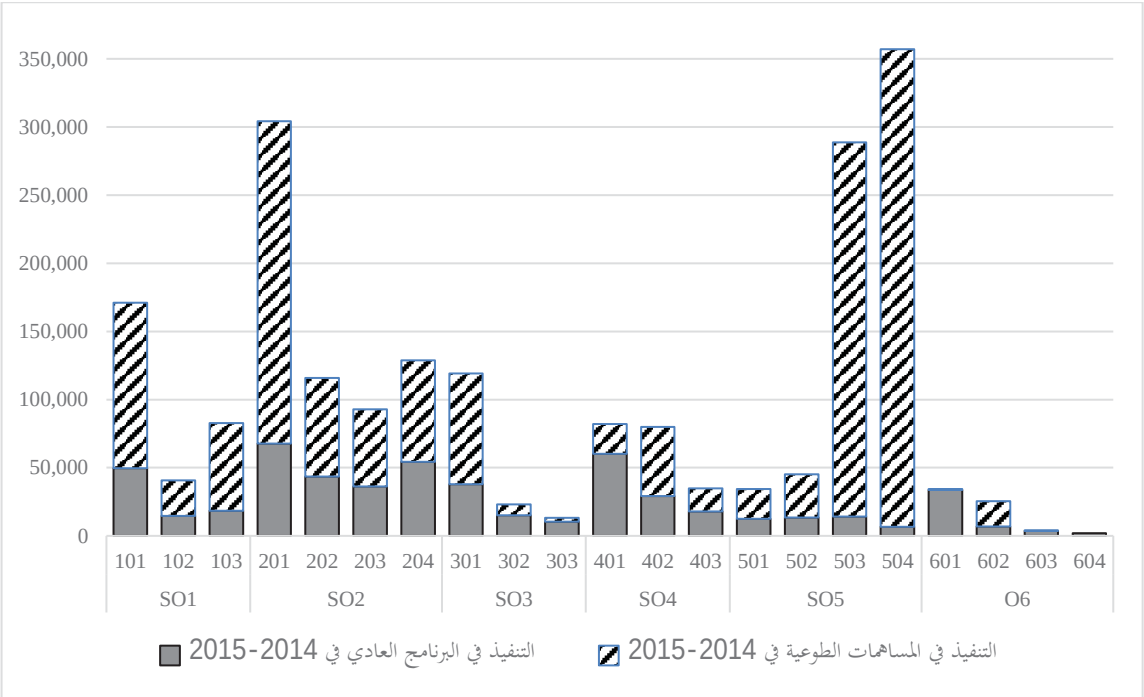

356- ويبيّن *الشكل 4* إنفاق من البرنامج العادي والموارد من خارج الميزانية خلال فترة السنتين 2016-2017 كنسبة من مجموع الإنفاق. ويتضمن هذا الشكل أيضاً توزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع: مشاريع المساعدة في حالات الطوارئ، المشاريع الميدانية والعالمية والأقاليمية. وخلال الفترة 2016-2017، بلغت نسبة الإنفاق من البرنامج العادي 44 في المائة من مجموع الإنفاق، منها 5 في المائة لبرنامج التعاون التقني. ومقارنة بالفترة 2014-2015، انخفضت نسبة البرنامج العادي من مجموع الإنفاق بنسبة 1 في المائة بعدما بلغت 45 في المائة، بسبب زيادة الإنفاق من خارج الميزانية.

357- وكان لمشاريع المساعدة في حالات الطوارئ أكبر نسبة من الإنفاق من خارج الميزانية (44 في المائة)، تلتها المشاريع الميدانية في غير حالات الطوارئ (40 في المائة)، والدعم من خارج الميزانية المقدّم إلى المشاريع العالمية والأقاليمية (16 في المائة).

الشكل 4: الإنفاق من البرنامج العادي ومن خارج الميزانية كنسبة من مجموع الإنفاق في الفترة 2016-2017، وتوزيع الإنفاق من خارج الميزانية حسب النوع

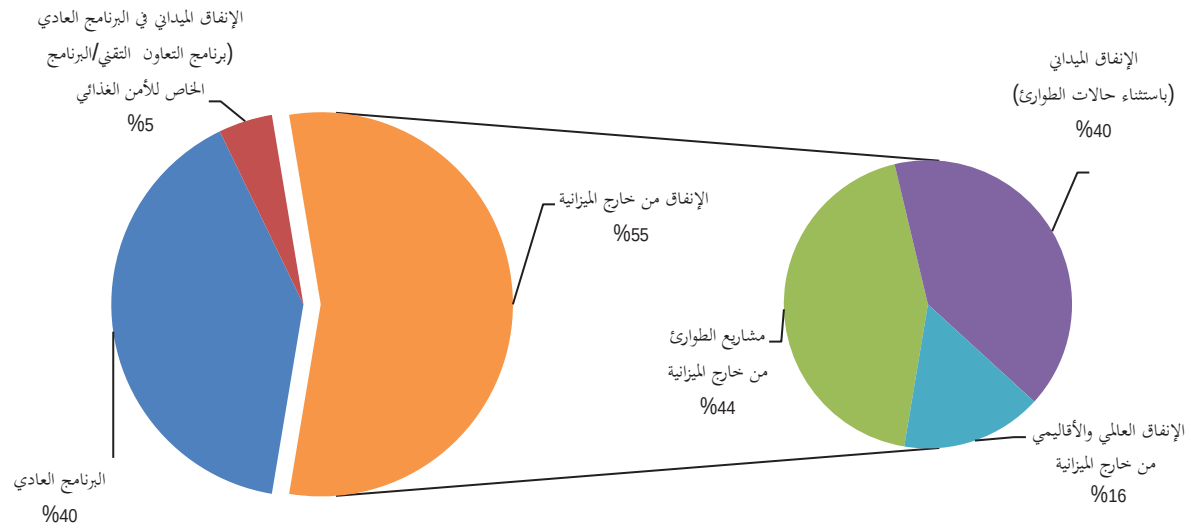

358- وفي حين أنفقت نسبة 58 في المائة من موارد البرنامج العادي في المقر الرئيسي (*الشكل xx*)، فإن هذه النسبة هي أقلّ بنسبة 1 في المائة عمّا كانت عليه في الفترة 2014-2015، ممّا يدلّ على الآثار المالية لزيادة تطبيق اللامركزية في أنشطة المنظمة.

الشكل 5: الإنفاق من البرنامج العادي في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية في الفترة 2016–2017

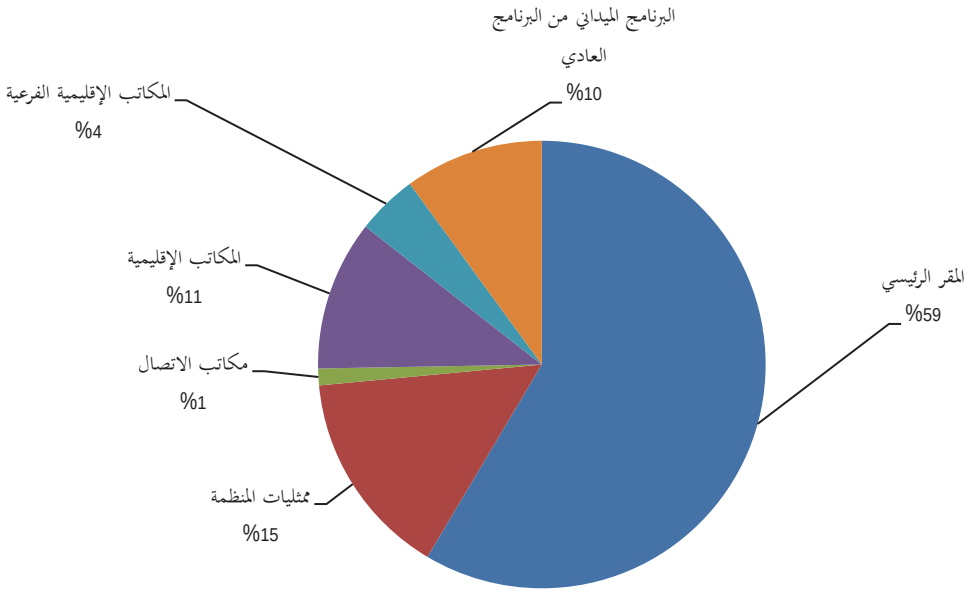

استخدام المبالغ المرحلة من الفترة 2016–2017

359- أجاز المؤتمر للمدير العام، على الرغم من المادة 4-2 من اللائحة المالية، استخدام أي رصيد غير منفق من اعتمادات الفترة 2016–2017 لمرة واحدة لدعم برامج المنظمة، بما في ذلك الصندوق الخاص لأنشطة التمويل الإنمائي، بالاتفاق مع الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية، والمجلس في اجتماعيهما المعقودين في نوفمبر/تشرين الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2017.[42]

360- ووافق المجلس، في دورته الثامنة والخمسين بعد المائة، على التوصية الصادرة عن الاجتماع المشترك التي قضت بتخصيص الرصيد غير المنفق من اعتمادات الفترة 2016–2017 من خلال تحديد موارد الصندوق الخاص لأنشطة التمويل الإنمائي للنهوض بالتمويل اللازم لتقديم المساعدة الفنية وبرمجة الاستثمارات لغرض تمويل التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، وافق على تخصيص نسبة 50 في المائة من الأرصدة غير المنفقة التي تفوق عتبة 5 ملايين دولار أمريكي، بحد أقصى قدره مليون (1) دولار أمريكي لحساب الأمانة غير محدّد الغرض بهدف دعم إيجاد حل للتمويل المستدام لعمل المنظمة المتصل بالمشورة العلمية المتعلقة بسلامة الأغذية وهيئة الدستور الغذائي.[43]

361- وبالنظر إلى أن الحصيلة النهائية لميزانية الفترة 2016–2017 قد أسفرت، استناداً إلى الحسابات غير المراجعة للمنظمة، عن استخدام جزئي للأموال بقيمة 3.9 ملايين دولار أمريكي، فإن الرصيد غير المنفق سيحول بأكمله

[42] الفقرة 76 من الوثيقة CL 2017/REP.

[43] الفقرة 10 (أ) من الوثيقة CL 158/REP.

إلى الصندوق الخاص لأنشطة التمويل الإنمائي للنهوض بالتمويل اللازم لتقديم المساعدة الفنية وبرمجة الاستثمارات لغرض تمويل التنمية.

استخدام الأموال المرحّلة من الفترة 2014–2015

362- وفقاً لما أجازه المؤتمر في عام 2015 [44]، استخدم الرصيد غير المنفق لفترة السنتين 2014–2015 وقدره 5.6 ملايين دولار أمريكي في فترة السنتين 2016–2017 لتمويل نفقات إضافية لمرة واحدة مرتبطة بتعزيز التغييرات التحولية. وقد استخدم المبلغ بأكمله لتمويل أربعة مجالات للإنفاق لمرة واحدة، وهي: تكاليف إعادة التوزيع (0.7 ملايين دولار أمريكي) والاستثمار لمرة واحدة لبناء قدرات المكاتب الميدانية في دورة المشاريع وإدارة العمليات (1.1 مليون دولار أمريكي) وتمويل قادة البرامج الإقليمية في كل مكتب من المكاتب الإقليمية (2.9 ملايين دولار أمريكي) وتكاليف لمرة واحدة لإعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة (0.9 ملايين دولار أمريكي).[45]

تحقيق الوفورات والمكاسب في الكفاءة

363- ما زال تحقيق الوفورات والمكاسب في الكفاءة يمثل أولوية قصوى بالنسبة إلى المنظمة. وقد أكّد المؤتمر على أن تحديد المزيد من الوفورات والمكاسب في الكفاءة ينبغي أن يكون مدفوعاً بهدف ضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد، وليس على حساب تنفيذ برنامج العمل. وإضافةً إلى ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية الحد من الزيادات في تكاليف موظفي المنظمة، وطلب تحقيق المزيد من الوفورات والمكاسب في الكفاءة، خصوصاً عن طريق اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض تكاليف الموظفين، التي تشكّل نحو 75 في المائة من الميزانية.[46]

364- وشملت التغييرات التحولية التي أخذ بزمامها المدير العام بالنسبة إلى المنظمة، اعتباراً من عام 2012، عنصراً رئيسياً تمثل في ضرورة ترسيخ ثقافة القيمة مقابل المال داخل المنظمة والسعي تبعاً لذلك باستمرار إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية في طرق عملها. وقد أفضى ذلك إلى مستوى غير مسبوق من الوفورات نتيجة زيادة الكفاءة بلغ 71.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2012–2013 و36.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2014–2015، مع العمل في الوقت ذاته على تنفيذ برنامج العمل الموافق عليه.[47]

---

[44] الفقرة 2 من قرار المؤتمر 2015/6.

[45] الفقرة 15 من الوثيقة FC 169/7.

[46] الفقرات من 97 إلى 110 من الوثيقة C 2013/REP.

[47] الفقرة 104(أ) من الوثيقة C 2017/3 والفقرات من 349 إلى 354 من الوثيقة C 2017/8.

365- وشـهدت الفترة 2016-2017 عموماً تحقيق وفورات ناشـئة عن زيادة الكفاءة بقيمة 37 مليون دولار أمريكي، على نحو ما هو مبيّن أدناه.

(أ) أعيد، في برنامج العمل والميزانية للفترة 2016-2017، تخصـيص مبلغ 5 ملايين دولار أمريكي من مرفق الإنفاق الرأسمالي لمجالات عمل فنية ذات أولوية قصـوى، ومرد ذلك اسـتثمار أقل تكلفة في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والنظم ذات الصلة.

(ب) وتحقّق خلال الفترة 2016-2017، كما أحيطت بذلك علماً لجنة المالية[48]، انخفاض في تكاليف الموظفين نظراً إلى إجراء تعديلات تخفيضـية في تكاليف الموظفين بالأسـاس جراء تجميد جداول مرتبات موظفي الفئة الفنية والخدمات العامة في المقر الرئيسي وفي بعض مقار العمل الأخرى؛ والتغيير في نظام التأمين الصحي الأساسي؛ والانخفاض المقدّر في تكلفة الخدمات الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وأدت الوفورات الناجمة عن ذلك إلى تغطية زيادة الكفاءة التي طلبها المؤتمر والبالغة 2.7 ملايين دولار أمريكي في الموافقة على تخصيصات الميزانية للفترة 2016-2017 [49]، وسـاهمت أيضـاً في تعزيز تنفيذ البرامج. وأعيد إدراج 24.7 ملايين دولار أمريكي من الوفورات الخاصـة بتكاليف الموظفين في تكاليف الموظفين التي يتوقع أن تتكرر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019،[50] على نحو ما وافق عليه المؤتمر.

(ج) وعلاوة على ذلك، تحقّقت في الفترة 2016-2017 وفورات قدرها 4.6 ملايين دولار أمريكي جراء الاسـتعانة بمصـادر خارجية في عمل الطباعة والتوزيع وترشـيد الخدمات اللغوية، ووفورات قيمتها 2.2 مليون دولار أمريكي مرتبطة بإعادة هيكلة مركز الخدمات المشـتركة، بما في ذلك نقل الأخذ بزمام العملية الإدارية من المقر الرئيسـي إلى مركز الخدمات المشـتركة وتشـكيل فريق أسـاسـي صـغير من الموظفين من ذوي الخبرة والكفاءة مسـؤول عن جودة الخدمات واتسـاقها، بدعم من عدد من الموظفين من أجل تجهيز المعاملات بطريقة فعّالة من حيث التكلفة. وأعيد إدراج الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة المحقّقة خلال فترة السنتين في الخدمات الإدارية والبالغة 7.3 ملايين دولار أمريكي في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 [51]، على نحو ما وافق عليه المؤتمر.

تعبئة الموارد

366- تمكّنت المنظمة، في فترة السنتين 2016-2017، من تعبئة مبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي على شكل مساهمات طوعية من الشـركاء في الموارد دعماً لبرنامج عمل المنظمة، بزيادة نسـبتها 16 في المائة مقارنة بالفترة 2014-2015 [52]. وإن عوامـل، من قبيـل تزايـد أهميـة البرامج الاسـتراتيجيـة للمنظمـة التي تجمع المكـاتـب الفنيـة والميـدانيـة جنبـاً إلى جنباً من أجل تصميم البرامج وتنفيذها، تساعد بشكل متزايد في تركيز مشاركة الشركاء. وبالإضافة إلى ذلك، تسنّى تحرير موارد هامة بفضل التواصل الأكثر استباقية والتفاوض بشأن عدة اتفاقات إطارية جديدة.

---

[48] الفقرات من 12 إلى 14 من الوثيقة FC 169/7 والفقرات من 10 إلى 13 من الوثيقة FC 166/7.

[49] الفقرة 3 في الوثيقة CR 6/2015

[50] الفقرتان 105 و121 من الوثيقة C 2017/3.

[51] الفقرة 106 من الوثيقة C 2017/3.

[52] البيانات النهائية للفترة 2014-2015.

367- وحظيت المشـــاريع القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية بنســـبة 79 في المائة من جميع الموافقات على المشـــاريع من خارج الميزانية في الفترة 2016-2017، بحيث بلغت 1.64 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنســـبة 24 في المائة مقارنة بما كان عليه الحال في الفترة 2014-2015. وكانت الموافقات على النحو التالي: 40 في المائة بالنســـبة إلى المكتب الإقليمي لأفريقيا، و14 في المائة بالنســـبة إلى المكتب الإقليمي لآســيا والمحيط الهادئ، و14 في المائة بالنســـبة إلى المكتب الإقليمي للشـــرق الأدنى وشمال أفريقيا، و8 في المائة بالنســـبة إلى المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و3 في المائة بالنســـبة إلى المكتب الإقليمي لأوروبا وآســيا الوســطى، في حين مثلت البرامج والمشـــاريع الأقاليمية والعالمية 21 في المائة من النســـبة الإجمالية. وكانت نســـبة الموارد المعبأة بالنســـبة إلى البرامج الاســـتراتيجية خلال فترة الســـنتين على النحو الآتي: 47 في المائة بالنســـبة إلى الهدف الاســـتراتيجي 5 و30 في المائة بالنســـبة إلى الهدف الاســـتراتيجي 2 و8 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 4 و6 في المائة بالنسبة إلى الهدف الاستراتيجي 1 والهدف الاستراتيجي 3، بينما حظي الهدف 6 وتصنيفات أخرى بنسبة 3 في المائة من مجموع المساهمات.

368- وقدّم الشـــركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب العشـــرين الأولى، كما هو مبيّن في *الجدول 12*، نحو 79 في المائة من مجموع المســاهمات الطوعية مقارنة بنسـبة 75 في المائة خلال فترة السـنتين السـابقة. وشـكّل الشـركاء في الموارد الذين يحتلون المراتب الخمســـة الأولى حوالي 52 في المائة من جميع الموارد المعبأة قياســـاً إلى قرابة 50 في المائة خلال الفترة 2014-2015. وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدلّ على أن المجموعة الرئيسية للشركاء في الموارد ظلت على مدى فترة الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة 2014-2017 مستقرة إلى حد ما، ممّا يعني أن المنظمة ما زالت تعتمد إلى حد كبير على مجموعة أساسية من الشركاء في الموارد.

الجدول 12: الموارد المعبأة بملايين الدولارات الأمريكية – الشركاء الرئيسيون في الموارد في الفترة 2016–2017

الشركاء في الموارد	2015–2014	2017–2016
الاتحاد الأوروبي	334	420
الولايات المتحدة الأمريكية	212	255
مرفق البيئة العالمية	139	213
المملكة المتحدة	120	105
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	79	81
البنك الدولي	22	69
النرويج	38	69
حساب الأمانة المشترك للجهات المانحة الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	52	62
ألمانيا	38	47
كولومبيا (*حسابات الأمانة الأحادية فقط*)	13	43
السويد	18	38
هولندا	23	33
سويسرا	29	31
بلجيكا	21	29
كندا	24	29
باكستان (*حسابات الأمانة الأحادية فقط*)	1	26
اليابان	65	26
حساب أمانة برنامج الأغذية العالمي	3	25
إيطاليا	25	24
المملكة العربية السعودية (*حسابات الأمانة الأحادية فقط*)	1	22
متعدد الأطراف	177	143
(منها آلية دعم برامج الشركاء المتعددين في منظمة الأغذية والزراعة)	*23*	*17*
* مشاريع أخرى لحسابات الأمانة الأحادية	105	80
شركاء آخرون في الموارد	261	210
مجموع الموافقات	**1 800**	**2 080**
(منها البرامج المشتركة)	*75*	*153*

* باستثناء كولومبيا وباكستان والمملكة العربية السعودية المدرجة في الخانات المقابلة أعلاه.

369- واجتذبت حسابات الأمانة المتعددة الأطراف 143 مليون دولار أمريكي، بفضل سعي المنظمة الحثيث إلى تشجيع التمويل المخصّص بشكل طفيف من خلال آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في المنظمة، ممّا يمكّن شركاء

المنظمة في الموارد من تخصيص مساهماتهم لمجالات من برنامج العمل تمس فيها الحاجة إلى الموارد. وتمكّنت آلية دعم برنامج الشركاء المتعددين في المنظمة (بفضل مساهمات مقدّمة من كل من بلجيكا وهولندا والسويد وسويسرا) من تعبئة 17 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل 12 في المائة من نسبة حسابات الأمانة المتعددة الأطراف التابعة للمنظمة.

370- وتزايدت المساهمات الطوعية المحصلة من خلال برامج مشتركة من 75 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014-2015 إلى 153 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017. وقد قُدّم جزء كبير من هذه الموارد المالية من خلال برنامج الأغذية العالمي ومكتب حسابات الأمانة المتعددة الشركاء الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك الموارد المقدمة من الاتحاد الأوروبي الذي أصبح شريكاً جديداً في الموارد بموجب طريقة التمويل هذه. والجدير بالذكر أن المنظمة كانت، خلال الفترة 2014-2017، رابع أكبر جهة متلقية للموارد في الأمم المتحدة من خلال مكتب حسابات الأمانة المتعددة الشركاء.

371- وسُجّلت زيادة كبيرة أيضا في حسابات الأمانة الأحادية، حيث تستفيد البلدان، عبر الصناديق السيادية والتمويل المتاح من المؤسسات المالية الدولية، من الخبرة الفنية التي تتمتع بها المنظمة من أجل تحديد أولوياتها. وتم أيضا تعبئة هذه الصناديق من أجل تبادل المعارف من خلال التعاون بين بلدان الجنوب. ومثّلت حسابات الأمانة الأحادية 8 في المائة من المساهمات الطوعية الإجمالية المعبأة للفترة 2016-2017، إذ تمت الموافقة على أكثر من 170 مليون دولار أمريكي في ما يزيد عن 20 بلداً. ويشمل بعض أكبر مشاريع حسابات الأمانة الأحادية موافقات من كولومبيا وباكستان والمملكة العربية السعودية وجنوب السودان. وعلاوة على ذلك، حصلت المنظمة لأول مرة على الإطلاق، في عام 2017، على موافقات كبيرة من خلال تمويل مباشر من البنك الدولي لصالح سياقات هشة أفاد البرامج التي تنفذها المنظمة في الصومال (30 مليون دولار أمريكي) واليمن (36 مليون دولار أمريكي).

372- وتستمر أوجه التآزر بين أولويات المنظمة ومرفق البيئة العالمية، مقترنة بالعمل المرَكّز الذي تضطلع به المنظمة مع البلدان الأعضاء، في دفع عجلة نمو الحافظة المشتركة بين المنظمة والمرفق مع اقتراب برامج المرفق أكثر فأكثر من مجالات الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة في مجال الزراعة المستدامة. ويتضح ذلك في الزيادة الكبيرة في قيمة الحافظة المشتركة بين المنظمة والمرفق من 139 مليون دولار أمريكي في الفترة 2014-2015 إلى 213 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017.

373- وبلغت المساهمات الطوعية المحصّلة للبرامج الخاصة بالقدرة على الصمود، بما في ذلك حالات الطوارئ، 741 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017. وفي حين انصب تركيز المساهمات إلى حد كبير في عام 2016 على الاستجابة لأزمة ظاهرة النينيو في عدة أقاليم، فقد خُصّصت نسبة 60 في المائة تقريباً من المساهمات في عام 2017 للبلدان التي تعاني من أزمات ممتدة وتواجه خطر المجاعة، وهي شمال شرق نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن. وبفضل الدعم الذي قدّمته المنظمة، تمكّن ملايين المزارعين المتأثرين بالأزمة والصيادين والرعاة والأشخاص الذين يعتمدون على الغابات من إنتاج أغذية وشرائها، والحفاظ على سبل عيشهم واستعادتها، ومن أن يكونوا في نهاية المطاف متأهبين بشكل أفضل للصدمة التالية. ومن بين الشركاء المستمرين الرئيسيين في الموارد هناك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، وآليات مجمع العمل الإنساني.

374- ما زال التعاون بين بلدان الجنوب يؤدي دوراً هاماً في توسيع قاعدة الشركاء في الموارد للمنظمة. وفي إطار المنظمة، التزم برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب الخاص بالصين بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي على مدى فترة خمس سنوات في عام 2015، وتمّت الموافقة على مبلغ قدره 12.7 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2016-2017 للمشاريع العالمية والوطنية في مجال التعاون في ما بين بلدان الجنوب. وحشدت البرازيل والمغرب مبلغاً إضافياً قدره 1.3 ملايين دولار أمريكي. كما شاركت بلدان عديدة أخرى في أمريكا اللاتينية، وأفريقيا، والشرق الأدنى، وآسيا الوسطى وآسيا بتقديم مساهمات عينية، من خلال تقاسم معارفها وخبرتها. وتتيح بوابة المنظمة الخاصة بالتعاون بين بلدان الجنوب منطلقًا للتعاون، مع استعداد 12 بلداً و46 مؤسسة لتبادل خبراتها.

375- وخلال فترة السنتين، قدّمت المنظمة، بواسطة مركز الاستثمار التابع لها، المساعدة إلى البلدان الأعضاء على برمجة استثمارات فاقت قيمتها 9 مليارات دولار أمريكي موّلتها مؤسسات تمويل دولية من خلال 90 مشروعاً للاستثمار لمعالجة تحديات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والحد من الفقر في الريف والإنتاج المستدام ولتعزيز نظم الأغذية والقدرة على الصمود.

تكاليف دعم البرامج الميدانية

376- يشكّل تقديم المساعدة الفنية، على نحو ما تنص عليه المادة 1- 3 (أ) من دستور المنظمة، جزءاً من ولاية المنظمة. وتُقدّم المساعدة الفنية من البرنامج العادي ومن المساهمات الطوعية وغير ذلك من الترتيبات (مثل التعاون بين بلدان الجنوب والشراكات). وتشمل المساهمات الأساسية المقدمة لغرض المساعدة الفنية ودعم الأنشطة ما يلي: (أ) خدمات الدعم الفني التي عادة ما تُقدم بشكل مباشر إلى الأعضاء؛ (ب) وخدمات الدعم الإداري والتشغيلي لضمان تنفيذ الأنشطة بفعالية من خلال المشاريع.

377- وقد بذلت المنظمة جهوداً متسقة لقياس تكاليف دعم البرامج الميدانية وغير ذلك من الأنشطة المموَّلة من خارج الميزانية، ورفع التقارير عنها بطريقة شفافة. وترفع المنظمة، اعتباراً من فترة السنتين 2016-2017 وعلى نحو ما هو مبيّن في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015،[53] تقارير عن تكاليف دعم البرامج الميدانية بالاستناد إلى سياسة المنظمة الجديدة المتعلقة باسترداد التكاليف والتي اعتمدتها في عام 2015.[54] ويقوم هذا النموذج على مبدأ التناسبية الذي يصنّف التكاليف في تكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف الدعم المباشرة وتكاليف الدعم غير المباشرة، ويُسند تكاليف الدعم بشكل تناسبي إلى البرنامج العادي ومسارات التمويل من خارج الميزانية، مدفوعاً بحجم تكاليف التشغيل المباشرة.

378- واستُخدمت البيانات الناشئة عن ذلك على النحو التالي: (أ) بالنسبة إلى خدمات الدعم الفني، من أجل إتاحة تقديرات عن موارد البرنامج العادي من حيث الموظفين المخصّصة لتقديم هذه الخدمات؛ (ب) وبالنسبة إلى تكاليف

[53] الفقرة 367 من الوثيقة C 2017/8.

[54] الوثيقة CL 150/4.

الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي، من أجل تحديد غايات استرداد التكاليف على المستويين المركزي والميداني على التوالي، ولتيسير الإجراءات الرامية إلى الحد من هذه التكاليف.

خدمات الدعم الفني

379- بلغت تكاليف تقديم خدمات الدعم الفني في الفترة 2016-2017، والتي تم تقييمها على أساس مبدأ التناسبية المذكور أعلاه، 112.5 ملايين دولار أمريكي. وهذا يمثل زيادة قدرها 1.2 مليون دولار أمريكي مقارنة بالفترة 2014-2015، عندما أجريت عملية الحساب بالاستناد إلى منهجية مسح قياس العمل القديمة، ولكنه يمثل انخفاضاً بنسبة ضئيلة بالنظر إلى ارتفاع نسبة تنفيذ المشاريع (*الجدول 13*).

الجدول 13: خدمات الدعم الفني*

	2014-2015 (بملايين الدولارات الأمريكية)	**2016-2017 (بملايين الدولارات الأمريكية)**
التنفيذ الإجمالي للمشاريع (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)	1 520.9	1 617.0
الكلفة الإجمالية لخدمات الدعم الفني المقدّمة للمشاريع	111.3	112.5
المجموع كنسبة مئوية من التنفيذ الإجمالي للمشاريع	**%7.3**	**%7.0**

* تشمل الأرقام أثر الفروق في تكاليف الموظفين بما يعبر عن التكاليف الفعلية بسعر صرف اليورو مقابل الدولار الأمريكي المطبق في الميزانية.

380- ويكمن المصدر الرئيسي لخدمات الدعم الفني في موظفي الفئة الفنية في المكاتب الميدانية الذين قدّموا 61 في المائة من خدمات الدعم الفني، في الوقت الذي قدّم فيه موظفو الشعب الفنية في المقر الرئيسي 39 في المائة من هذه الخدمات.

تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي

381- يتم، بموجب سياسة استرداد التكاليف القديمة، استرداد تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي من خلال فرض معدل لتكاليف خدمات المشاريع على المشاريع. في حين تتم، بموجب سياسة استرداد التكاليف الجديدة، مواءمة تكاليف الدعم المباشرة للخدمات الإدارية والتشغيلية مع المدخلات والظروف التشغيلية لفرادى المشاريع وتضاف التكاليف غير المباشرة بنسبة 7 في المائة لتغطية النفقات التي تدعم إجمالي تنفيذ البرامج ولكن لا يمكن ربطها مباشرة بأنشطة مشاريع محدّدة.

382- وفي الفترة 2016-2017، وكما هو مبيّن في *الجدول 14*، بلغت تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي للمشاريع 159.5 ملايين دولار أمريكي. وتسنى استرداد 88.5 في المائة تقريباً من تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي من ميزانيات المشاريع باستخدام رسوم تكاليف دعم المشاريع القديمة التي كانت معتمدة بالنسبة إلى جميع المشاريع التشغيلية، والتي بلغت تقريباً نفس النسبة التي كانت مطبّقة في الفترة 2014-2015. وبفضل التنفيذ الكامل

لسياسة استرداد التكاليف الجديدة والمبادئ الكامنة وراءها بالنسبة إلى جميع المشاريع الجديدة اعتباراً من عام 2018، يتوقع استرداد تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي بالكامل حالما تطبق جميع المشاريع السياسة الجديدة.

الجدول 14: تكاليف الدعم الإداري والتشغيلي والمبالغ المستردة من ميزانيات المشاريع مقارنة بإجمالي نسبة التنفيذ

	2015–2014 (بملايين الدولارات الأمريكية)	2017–2016 (بملايين الدولارات الأمريكية)
التنفيذ الإجمالي للمشاريع (المساهمات الطوعية وبرنامج التعاون التقني)	1 520.9	1 616.0
تكاليف الدعم لخدمات الدعم الإداري والتشغيلي	143.3	159.5
تكاليف دعم خدمات الدعم الإداري والتشغيلي المستردة من ميزانيات المشاريع*	126.6	141.1
تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي قيد الاسترداد	**16.7**	**18.4**
النسبة المئوية الصافية للتكاليف المستردة	%88.4	%88.5
مجموع تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي كنسبة مئوية من التنفيذ الإجمالي	**%9.4**	**%9.9**

** بما في ذلك التكاليف التي تسترد كتكاليف مباشرة*

383- وارتفعت تكاليف خدمات الدعم الإداري والتشغيلي المتعلقة بالإنفاق الإجمالي على المشاريع بشكل طفيف من 9.4 في المائة خلال الفترة 2014–2015 إلى 9.9 في المائة خلال الفترة 2016–2017. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى زيادة عدد المشاريع التي تنطوي على مكونات كثيفة للمساعدة الفنية والتي عادة ما يكون تنفيذها أكثر كلفة.

الملحق 1: سياسة اللغات في المنظمة

مقدمة

384- في عام 1999، أكد مؤتمر المنظمة في دورته الثلاثين من جديد ضرورة ضمان التعادل والتوازن في استخدام لغات المنظمة والحاجة إلى الإشراف على جودة الترجمة التحريرية والترجمة الفورية.

اجتماعات المنظمة

385- كان عدد دورات برنامج العمل والميزانية الموافق عليها للفترة 2016-2017 (162) أعلى مما كان عليه في الفترة 2014-2015 (133). وكانت هناك 103 دورات غير مقررة (72 دورة في إطار البرنامج العادي و31 دورة بتمويل من حسابات الأمانة) وبلغ عدد الدورات الملغاة 13 دورة (كما هو ملخص في *الجدول 15* وكما يرد في *الملحق 6 على الويب* المتاح على الموقع www.fao.org/pir) ما أسفر عن عقد 252 دورة خلال الفترة 2016-2017، ويشكّل ذلك زيادة نسبتها 3 في المائة عن الفترة المالية السابقة.

الجدول 15: الدورات التي عقدت في المقر الرئيسي وفي المواقع الميدانية

الوصف	2013-2012	2015-2014	2017-2016
دورات موافق عليها في برنامج العمل والميزانية	157	133	162
دورات ملغاة، البرنامج العادي	(11)	(24)	(13)
دورات غير مقررة، البرنامج العادي	35	68	72
دورات غير مقررة، حسابات الأمانة	74	67	31
المجموع	**255**	**244**	**252**
المقر الرئيسي	147	134	143
المواقع الميدانية	108	110	109
المجموع	**255**	**244**	**252**
نسبة الدورات في المواقع الميدانية	42%	45%	43%

386- ويتمثل أحد مؤشرات التوازن بين اللغات في النسبة المئوية للاجتماعات التي عُقدت بعدّة لغات من لغات المنظمة (*الشكل 6*). ففي الفترة 2016-2017، عقد 18 في المائة من الاجتماعات بخمس أو ست لغات من لغات المنظمة، في حين بقيت نسبة الاجتماعات التي عقدت بأربع لغات 8 في المائة. وبلغت نسبة الاجتماعات التي عقدت بثلاث لغات 20 في المائة.

الشكل 6: نسبة الاجتماعات حسب عدد اللغات (نسبة مئوية)

المطبوعات

387- جرى خلال الفترة 2016-2017 تسجيل 3 585 مطبوعًا (كتب وكتيبات) على أنها إصدارات مقارنة بعدد المطبوعات خلال فترة السنتين الماضية وقدره 2 367 مطبوعًا. وتجدر الإشارة إلى أنّ تحسن دقة المطبوعات من خلال نظام تدفق العمل سمح بتعقّب المطبوعات الصادرة في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية والقطرية والإفادة عنها على نحو أفضل. وكان من مجموع المطبوعات 53 في المائة منها باللغة الإنكليزية و13 في المائة باللغة الفرنسية و13 في المائة باللغة الإسبانية و3 في المائة باللغة العربية و3 في المائة باللغة الروسية و3 في المائة باللغة الصينية (بما في ذلك تلك الممولة من خلال برنامج المطبوعات الصينية). وتشمل نسبة 12 في المائة المتبقية المطبوعات الصادرة بأكثر من لغة وتلك الصادرة بلغات غير اللغات الرسمية للمنظمة. وقد جرى مؤخرًا تحديث نظام تدفق العمل من خلال استخدام إصدار جديد منه (3.0).

المواد الإلكترونية

388- استمرت التغطية اللغوية لموقع FAO.org عالية خلال الفترة 2016-2017 بفضل التنفيذ الصارم والمستمرّ للسياسات اللغوية في المنظمة. وامتثلت كل المواقع الإلكترونية الجديدة التي أُطلقت أثناء الفترة المالية للتغطية اللغوية الإلزامية حسب الاقتضاء. وجرى نشر أكثر من 7 500 وثيقة خلال فترة السنتين في مركز الوثائق في المنظمة بجميع اللغات، فأصبح بذلك المجموع العام أكثر من 11 000 وثيقة بما في ذلك المطبوعات السالفة الذكر. وجرى دمج نظام مركز الوثائق ونظام تدفق العمل ضمن نظام موحّد مما أفضى إلى تحسين التنسيق والإفادة عن البيانات الخاصة بالمطبوعات والوثائق.

المصطلحات والدعم اللغوي

389- جرى إدخال مزيد من التحسينات على بوابة المصطلحات Term Portal، بعد إطلاقها في عام 2014، من خلال اعتماد معايير متطورة أكثر للمصطلحات بغرض تعزيز موثوقية النظام كأداة قائمة على المعرفة (*الجدول 16*). وفي عام 2016، استفادت البوابة من إضافة 2 500 مصطلح من قائمة المصطلحات الخاصة بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية. وساهمت بعض التدريبات/الشراكات الناجحة في تحسين البيانات المتاحة في قواعد بيانات المصطلحات وأبرزت عملنا مع الشركاء الخارجيين.

390- واستمر اعتماد الترجمة والأعمال المتصلة بها على تكنولوجيات الترجمة بمساعدة الحاسوب وطُرح عطاء خاص لتحديد أفضل التكنولوجيات السحابية الحديثة بغرض تحسين الكفاءة وتجربة المستخدمين بموازاة خفض تكاليف الدعم والصيانة تماشيًا مع الاستراتيجية الرقمية الحديثة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة. وعلاوة على ذلك، يجري حاليًا اعتماد معايير منظّمة للوثائق من أجل إعداد وثائق اجتماعات أجهزة رئاسية معيّنة حرصًا على تبسيط هذه العملية.

391- وتشارك المنظمة في قيادة مجموعة عمل معنية بالمعايير الخاصة بالوثائق وتابعة للجنة الأمم المتحدة الرفيعة المستوى للإدارة وذلك من أجل تحديد صيغة دلالية مشتركة مقروءة آليًا في الأمم المتحدة للوثائق المتعلقة بالحوكمة والوثائق المعيارية من أجل تعزيز كفاءة الإجراءات البرلمانية وخفض العبء الإداري والمالي وتسهيل إعادة استخدام الأصول الرقمية والحفاظ عليها وتوليد معلومات قابلة للتطبيق لتفعيل الدعم المقدم للسياسات وصنع القرارات في الأمم المتحدة.

الجدول 16: المصطلحات في بوابة المصطلحات Term Portal حسب اللغة

	الإنكليزية	الفرنسية	الإسبانية	العربية	الصينية	الروسية	الإيطالية	اللاتينية
2013-2012	167 051	144 046	110 188	71 715	64 452	20 659	11 429	19 247
2015-2014	126 800*	113 100	111 800	91 000	77 000	33 100	16 000	20 200
2017-2016	130 220	115 710	114 500	93 560	78 950	45 000	16 500	20 200

* التراجع في الأرقام هو نتيجة التوحيد والتنقيح اللذين أُجريا في بعض المجالات المتعلقة بالمصطلحات واللذين تناولا في الأغلب اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

الملحق 2: التوزيع الجنساني والجغرافي

التوازن بين الجنسين بين الموظفين

392- لا تزال منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) ملتزمة بمواصلة جهودها في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في القوة العاملة ومواءمة النهج الذي تتبعه مع الاستراتيجية المعتمدة على نطاق المنظومة ككلّ. وتؤيّد المنظمة وضع خطة تنفيذ تراعي الاحتياجات بالاستناد إلى السياق والتحديات الخاصة بالمنظمة بوصفها وكالة متخصصة.

393- وتسعى المنظمة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الوظائف الفنية بحلول سنة 2022 وبالنسبة إلى وظائف الفئات العليا بحلول سنة 2024. ولقد جرى منذ سنة 2012 إيلاء عناية خاصة للمرشحات في عملية التوظيف والتعيين، بما في ذلك وضع شرط إلزامي يقضي بإدراج مرشحات على قائمة المرشحين للمقابلات الشخصية والتعيينات في الوظائف. وقد أدى هذا إلى تحقيق توازن بالمناصفة بين الجنسين بالنسبة إلى الموظفين الجدد الذين جرى تعيينهم منذ سنة 2012. وفي نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2017، بلغت نسبة الموظفات 43 في المائة في وظائف الفئة الفنية و26 في المائة في الوظائف العليا.

394- ومن بين التدابير الأخرى المتخذة للإسراع في تحقيق المساواة بين الجنسين، عملت المنظمة على تكثيف جهود الإعلان عن التوظيفات بحيث شملت مجموعة واسعة من المؤسسات المهنية والجامعات سعيًا إلى استقطاب المرشحات. ومع إحالة كبار الموظفين إلى التقاعد تدريجيًا، سوف تستفيد المنظمة من هذه الفرصة السانحة لتعيين موظفين جدد لكي ينضموا إلى قوتها العاملة مع التركيز بشكل خاص على تحقيق المساواة بين الجنسين.

الجدول 17: الموظفون الإناث والذكور في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

الرتبة	الإناث	الذكور	المجموع	نسبة الإناث
مدير (نائب المدير العام، المدير العام المساعد، مد-1، مد-2)	33	95	128	26 في المائة
الفئة الفنية (ف1 – ف5)	607	804	1 411	43 في المائة
الموظفون الفنيون القطريون	86	120	206	42 في المائة
فئة الخدمات العامة (خ ع1 – خ ع7)	891	465	1 356	66 في المائة
المجموع	1 617	1 484	3 101	52 في المائة

التقدم المحرز بشأن التمثيل الجغرافي

395- لدى اتخاذ القرارات بشأن التعيينات في وظائف الفئة الفنية الدولية، لطالما كانت الجدارة المعيار الأساسي المتبع لضمان أن تتمكن المنظمة من ملء جميع الوظائف بأفضل المرشحين من ذوي المؤهلات. وبموازاة ذلك، وتماشيًا مع روح الفقرة 3 من المادة 8 من دستور المنظمة، لا تزال تولى العناية الواجبة لضمان التمثيل الجغرافي العادل للبلدان الأعضاء في أمانة المنظمة

396- وكان مؤتمر المنظمة قد اعتمد في دورته الثانية والثلاثين التي عُقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2003 منهجية لاحتساب توزيع التمثيل الجغرافي. وتُوزعت بموجب هذه المنهجية نسبة 40 في المائة من الوظائف على أساس العضوية و5 في المائة على أساس عدد سكان البلدان الأعضاء و55 في المائة بما يتناسب مع جدول الاشتراكات المقررة.

397- وخلال الفترة 2016–2017، جرى إلى حد كبير خفض عدد البلدان غير الممثلة والممثلة بشكل غير كافٍ والممثلة بشكل زائد، مما أدى إلى زيادة عدد البلدان الممثلة بشكل متساوٍ بشكل ملحوظ. وعلاوة على ذلك، بات العديد من البلدان التي كانت لمدة طويلة من فئة البلدان الناقصة التمثيل متساوية في التمثيل.

398- وفي نهاية سنة 2017، بلغت نسبة البلدان المتساوية التمثيل 76.8 في المائة. وتحرص المنظمة، لدى تعيين الموظفين ومع مراعاة الأهمية القصوى لضمان أعلى معايير الكفاءة والمهارة الفنية، على إعطاء الأولوية لتعيين الموظفين على أوسع نطاق جغرافي ممكن مع بذل جهود خاصة لتعيين مرشحين من بلدان غير ممثلة أو ناقصة التمثيل.

399- وفي عام 2017، أوصى المجلس[55] أيضًا بأن تعمل المنظمة في سبيل ضمان توازن جغرافي أفضل بالنسبة إلى المستشارين الممولين من موارد البرنامج العادي، على أن تبقى الجدارة المعيار الأساسي المعتمد في عملية التعيين.

الجدول 18: البلدان التي لم تكن ضمن النطاق المحدد لكل إقليم في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

الإقليم	البلدان التي تجاوزت ذروة نطاقها	البلدان الناقصة التمثيل	البلدان غير الممثلة
أفريقيا			جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا بيساو، ناميبيا، سيشيل، سان تومي وبرينسيبي
آسيا		الصين، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، سنغافورة	بروني، لاو، ميانمار، تيمور ليشتي
أوروبا	بلجيكا، آيرلندا، إيطاليا	إسرائيل، لكسمبرغ، بولندا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، تركيا	إستونيا، موناكو
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		المكسيك، فنزويلا	أنتيغوا وباربودا، سانت كيتس ونيفيس، سورينام
الشرق الأدنى	لبنان	الكويت، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة	البحرين، ليبيا، قطر
أمريكا الشمالية			
جنوب غرب المحيط الهادئ			كيريباتي، جزر مارشال، ميكرونيزيا، ناورو، نيوي، جزر سليمان، توفالو

[55] الوثيقة CL 158/REP

الملحق 3: منهجية الرصد

الرصد على مستوى الأهداف الاستراتيجية: رفع التقارير عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

400- الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) هي الأهداف الإنمائية العالمية التي تطمح المنظمة والبلدان الأعضاء إلى تحقيقها، بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي. وهي توفر خط رؤية لتقييم التقدم العالمي في المجالات التي التزمت المنظمة بتحقيق نتائج فيها والتعاون مع الشركاء.

401- وتُعد المنظمة واحدة من العديد من الشركاء في التنمية الذين يساعدون الحكومات الوطنية في جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف. ولا يمكن أن تُعزى الإنجازات التي تحققت على هذا المستوى إلى أي شريك لوحده، بل إنها نتيجة لتدخلات مجموعة من أصحاب المصلحة. وتساهم المنظمة في تحقيق التقدم بما يتماشى مع ولايتها ومزاياها النسبية، ولكن لا يمكن أن تنسب السببية بشكل مباشر إليها.

402- ويتم رصد المؤشرات على مستوى الأهداف الاستراتيجية للإبلاغ عن الاتجاهات والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتُلاحظ التغييرات عادة على مدى فترة طويلة من الزمن لأن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية يحدث بعد عدة سنوات من تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة.

403- ووضعت الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2014-2017 مجموعة من المؤشرات لتتبع الاتجاهات العالمية على مستوى الأهداف الاستراتيجية باستخدام مصادر البيانات الدولية. وفي أعقاب اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في نهاية عام 2015، قامت المنظمة بمحاذاة إطار النتائج الخاص بها مع أهداف التنمية المستدامة، من خلال تحديد مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بكل هدف استراتيجي للمنظمة واستخدامها حصرياً. وقد أدت هذه العملية، التي تم الاضطلاع بها خلال عام 2016، إلى وضع مجموعة جديدة مؤلفة من 39 مؤشراً تستند إلى أهداف التنمية المستدامة لقياس التقدم المحرز على مستوى الأهداف الاستراتيجية للمنظمة المستخدمة في تقرير تنفيذ البرامج.[56]

404- وإن توافر البيانات ضعيف حالياً بالنسبة إلى العديد من مؤشرات الأهداف الاستراتيجية المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة، بما أنه تمّ وضعها مؤخراً، وبما أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أقرّت إطار عمل المؤشرات العالمي لرصد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في يوليو/تموز 2017. وتُصنف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي، حسب توافر المنهجية والمعايير للبيانات وتكرارها واتساقها:

- الفئة الأولى: المؤشر واضح من الناحية النظرية والمنهجية والمعايير المتبّعة دولياً متاحة، و50 في المائة من البلدان توفر البيانات بانتظام لرفع التقارير على المستوى الإقليمي أو العالمي؛

[56] الوثيقة C 2017/3 Annex 2.

- الفئة الثانية: المؤشر واضح من الناحية النظرية والمنهجية والمعايير المتبعة دولياً متاحة، ولكن البلدان لا توفر البيانات بانتظام؛
- الفئة الثالثة: لا توجد منهجية أو معايير متبعة دولياً بعد.

405- ومن بين مؤشرات الأهداف الاستراتيجية البالغ عددها 39 مؤشرًا المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة والتي تتعلق بالإطار الاستراتيجي للمنظمة، هناك 18 في الفئة الأولى، و13 في الفئة الثانية، و8 في الفئة الثالثة. ويُظهر الجدول الخاص بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016–2017 (*القسم الأول باء –1 والملحق 4*) البيانات المتاحة لمؤشرات الفئة الأولى البالغ عددها 18 مؤشرًا لعامي 2013 و2017. وبالنسبة إلى السنوات المحددة التي لم تكن البيانات متاحة عنها، تشير المعلومات المبلغ عنها إلى أقرب سنة سابقة كانت البيانات متاحة عنها. والاستثناء الوحيد هو مؤشر أهداف التنمية المستدامة 6–4–2 بشأن مستويات الإجهاد المائي — فالبيانات متاحة لعام 2014 فقط، وهو انعكاس أفضل لخط الأساس للفترة المتوسطة 2014–2017 مما هو بالنسبة إلى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

الرصد على مستوى النواتج

406- تعكس النواتج التغييرات في البيئة التمكينية المطلوبة، على المستوى القطري و/أو العالمي، لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأعلى مستوىً. وهي تتعلق بمسائل على المستوى القطري أو الدولي – في مجالات مشمولة بولاية المنظمة ووظائفها الرئيسية – من قبيل أطر السياسات والبرمجة الملائمة، ومستويات الموارد والاستثمارات المخصصة، ومستوى وقدرة التنسيق/الشراكات والقدرة على إتاحة واستخدام معلومات من أجل صنع القرارات، التي يمكن تحسينها بواسطة مساهمات المنظمة.

407- وتقيس المؤشرات على مستوى النواتج عدد البلدان التي أجرت التغييرات المطلوبة وأرست القدرات اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية في المجالات التي يمكن فيها للمنظمة أن تساهم على المستوى القطري أو مستوى التقدم الذي حققته الأسرة الدولية في تحسين الإطار العالمي للبيئة التمكينية، مثلاً من خلال وضع أطر للسياسات ومعايير ومواصفات واتفاقات. وإن حركة مؤشرات النواتج هي نتيجة للسياسات والبرامج التي ينفذها أصحاب المصلحة الرئيسيون — منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية. وينبغي عند تفسير مؤشرات النواتج أن يؤخذ في الاعتبار أن المنظمة ليست سوى أحد المساهمين في هذه التغييرات، وبالتالي لا يمكن أن يعزى بالتقدم إلى عملها فقط. وتسمح المعلومات الناتجة للمنظمة بزيادة تركيز دعمها وتقديم الأساس لتقييم مساهمتها.

408- ويقاس كل مؤشر على مستوى النواتج من خلال عدد من عناصر القياس. وعلى سبيل المثال: يقاس المؤشر الأول للهدف الاستراتيجي 1، الناتج 2: "*عدد الدول ذات الآليات المحسنة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية*" بواسطة العناصر الأربعة التالية: (أ) وجود آلية عالية المستوى للأمن الغذائي والتغذية ما بين الوزارات؛ (ب) ووجود آلية للمساءلة الوطنية؛ (ج) ووجود آليات تنسيق حكومية حسنة الأداء لمعالجة الأمن الغذائي والتغذية؛ (د) ومستوى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتزام المجتمع المدني.

409- ومن أجل ضمان وضوح التعريفات واتساق القياس عبر البلدان، يجب تدعيم كل عنصر من عناصر القياس، عند المقتضى، بواسطة "مؤهلات" محددة. وبالنسبة إلى المثل أعلاه فإن وجود آلية تنسيق حكومية حسنة الأداء لمعالجة عنصر الأمن الغذائي والتغذية له أربعة مؤهلات تحدد المعايير المعمول بها في ما يخص "آلية التنسيق الحسنة الأداء." وبالمثل فإن المؤشرات التي تنطوي على تعابير مثل "مناسب" "ملائم" "حسن الأداء" وما شابه تدّعم كلها بمؤهلات/معايير مفصلة.

410- وبالنسبة إلى الفترة 2014-2017، كانت هناك مجموعة مؤلفة من 34 مؤشراً على مستوى النواتج تستخدم لتقييم 17 ناتجاً في إطار الأهداف الاستراتيجية الخمسة. ومن أجل قياس التقدم المحرز في مؤشرات النواتج، أجرت منظمة الأغذية والزراعة تقييماً للنواتج على مستوى المنظمة في نهاية عام 2017، جمع البيانات الأولية والبيانات الثانوية على المستوى القطري لعيّنة من البلدان الأعضاء بلغ عددها 149 بلداً مع تغطية تشغيلية من جانب المنظمة. وتمّ جمع البيانات لسنة الأساس (2013) ونهاية الفترة المتوسطة الأجل (2017) على حدٍ سواء، مما سمح بإعادة تأكيد خط الأساس وتعزيز قابلية المقارنة مع البيانات التي تم جمعها لعام 2017. ولم تكن البيانات متاحة، أو أنها كانت ذات جودة منخفضة، بالنسبة إلى خمسة من مؤشرات النواتج التي لم يتم الإبلاغ عنها.

411- وجُمعت *البيانات الأولية* من خلال استبيان شامل (استبيان تقييم النواتج على مستوى المنظمة)، أجابت عليه مجموعة واسعة من المشاركين (الوزارات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، ومؤسسات البحوث/الأوساط الأكاديمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) في ما مجموعه 94 بلداً. ويقيّم الاستبيان، المنظم في خمسة أقسام، واحد لكل هدف استراتيجي، الأبعاد الرئيسية للبيئة التمكينية الوطنية لعام 2013 (كما تم قياس خط الأساس رجعياً) وعام 2017، وكذلك مساهمة المنظمة في التقدم المحرز على المستوى القطري. ويوفر ذلك منظوراً غنياً عن تطور البيئة التمكينية والقدرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية في كل بلد. وقد تم استكمال أكثر من 3 600 استبيان.

412- وشملت *البيانات الثانوية* المعلومات الإحصائية المتاحة في قواعد البيانات العامة (قاعدة بيانات التنمية العالمية للبنك الدولي، وقاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة، وغيرها)، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالسياسات والتشريعات ذات الصلة التي يتم جمعها على المستوى القطري. ولا تتوفر البيانات الثانوية لجميع السنوات، وبالنسبة إلى المؤشرات التي تتوفر فيها البيانات من مصدر ثانوي فقط، فإنه يتم استخدام أحدث البيانات المتاحة.

413- وتم احتساب متوسط المعلومات التي تم جمعها بشأن عناصر القياس، استناداً إلى مصادر البيانات الأولية والثانوية، على المستوى القطري لكل سنة بقيمة تمثيلية تتراوح بين 0 و1. وبالنسبة إلى كل مؤشر، تم تصنيف البلدان حسب العلامات في خمس فئات أداء متساوية: منخفضة (0 إلى 0.2)؛ ومتوسطة الانخفاض (0.2 إلى 0.4)؛ ومتوسطة (0.4 إلى 0.6)؛ ومتوسطة الارتفاع (0.6 إلى 0.8)؛ ومرتفعة (0.8 إلى 1). وتم بعد ذلك استقراء نتائج كل مؤشر على مستوى النواتج للعدد الإجمالي للبلدان التي تتوفر فيها البيانات للمؤشر المحدد.

414- ويتم تقييم النواتج، وترد في *الملحق 4* النتائج معروضة بطريقتين مختلفتين:

(أ) مقارنة غاية فترة السنتين لكل مؤشر من مؤشرات النواتج مع القيمة "الفعلية" في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتمثل جميع الأرقام الفعلية العدد المقدّر للبلدان من إجمالي 149 بلداً، ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك.

- وبالنسبة إلى المؤشرات التي تقيس التغيير، تمثل القيمة "الفعلية" المبلغ عنها *التقدم* (*أي التحسن*)، وقد تم تقييمها عن طريق حساب الفرق في الأداء بين السنة الأساسية (2013) وتقدير عام 2017. ويتم حساب هذا الفرق عندما تتوفر بيانات عامي 2013 و2017 لنفس البلد.
- وبالنسبة إلى مؤشرات قياس الحالة (2-2-ألف، و2-3-ألف، و2-3 باء، و4-1-ألف) تشير القيمة "الفعلية" المبلغ عنها إلى عدد البلدان التي تُظهر أداء مرضٍ في عام 2017، أي المؤشر المسجل في الفئات المتوسطة، والمتوسطة الارتفاع، والمرتفعة.

(ب) النسبة المقدرة للبلدان المصنفة ضمن فئة الأداء بحسب المجموع الذي سجلته في عامي 2013 و2017.

الرصد على مستوى المخرجات

415- إن المخرجات هي مساهمة منظمة الأغذية والزراعة — من حيث العمليات والمنتجات والخدمات — في النواتج ضمن سلسلة النتائج. وهي تمثل النتائج المباشرة لتدخلات المنظمة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، الممولة من الاشتراكات المقررة والطوعية، والتي تتحكم بها المنظمة وتخضع للمساءلة عنها بالكامل.

416- وتم رصد تحقيق المخرجات البالغ عددها 48 من خلال 50 مؤشراً و55 غاية. ويعتمد كل مؤشر من مؤشرات المخرجات على منهجية القياس المنشورة، والتي تم تطبيقها على النحو التالي:

(أ) تم تحديد المسؤوليات وتقديم الدعم للمكاتب القطرية للمنظمة، والوحدات الفنية، والمكاتب الإقليمية وفرق البرامج الاستراتيجية، لجمع البيانات ومعالجتها وتحليلها، باستخدام نظم المعلومات المؤسسية القائمة.

(ب) أفادت ممثليات المنظمة، وقادة البرامج الإقليمية، ومديرو الوحدات الفنية، عن النتائج التي حققتها وحداتهم عن طريق تحديد المؤشر الذي يقيسها، ووصف الإنجاز، وتقديم الأدلة الموثقة الداعمة.

(ج) حلل قادة البرامج الإقليمية والاستراتيجية النتائج المبلغ عنها، وتحققوا من صحتها، مع التأكد من دقتها وصلتها الوثيقة بتحقيق المخرجات. وتم النظر في النتائج المصادق عليها فقط عند قياس مؤشرات المخرجات وتقييم الأداء مقارنةً بالغايات.

(د) يتم تسجيل وتوثيق العملية والبيانات الناتجة عنها في نظام التخطيط والرصد التابع للمنظمة.

417- تبين جداول المخرجات الأداء على طول فترة السنتين مقارنة بالغايات البالغ عددها 55. وجرى اعتماد التصنيف بحسب علامات محددة لعملية التقييم. وتعتبر المخرجات "محققة"(●) إذا تم تحقيق الغاية بالكامل، و"محققة جزئياً" (Δ)

بخلاف ذلك. ويُعد هذا الاختبار أقوى من ذلك المستخدم في فترة السنتين السابقة، حيث تم اعتبار الغاية "محققة" إذا كان تم تحقيقها بنسبة 75 في المائة أو أكثر، في ضوء عملية تحديد الغايات الأكثر صرامة في فترة السنتين 2016–2017.

مؤشرات الأداء الرئيسية

418– يهدف العمل المضطلع به لدعم الهدف 6، والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، إلى ضمان القدرة الفنية الداخلية والنزاهة وخلق بيئة تمكينية لتنفيذ البرامج. ويتم قياس التحسينات ورفع التقارير عنها من خلال 38 مؤشراً من مؤشرات الأداء الرئيسية وغاية. ويستخدم رؤساء وحدات الأعمال المنهجيات القائمة لجمع بيانات مؤشرات الأداء الرئيسية وتقييم الأداء. وقد استُعرضت البيانات المتعلقة بالأهداف الوظيفية وتم التحقق من صحتها من قبل المشرفين على رؤساء وحدات الأعمال. ولم تكن البيانات متاحة، أو أنها كانت منخفضة الجودة، بالنسبة إلى مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية لم يتم الإبلاغ عنهما.

419– تقارن الجداول في *الملحق 4* قيمة مؤشرات الأداء الرئيسية في نهاية عام 2017 بالقيمة المستهدفة المحددة في بداية فترة السنتين.

الملحق 4: أداء المنظمة

420- يوفّر هذا الملحق معلومات عن مؤشرات المنظمة ومستويات الإنفاق فيها، بما يعطي لمحة شاملة عن الأداء المالي للمنظمة والنتائج التي حققتها المنظمة والبلدان الأعضاء. وتعرض الجداول الخاصة بكل هدف استراتيجي (1 إلى 5): (أ) النفقات في الفترة 2016-2017 حسب النتيجة؛ (ب) والاتجاهات في مؤشرات الهدف الاستراتيجي المستندة إلى أهداف التنمية المستدامة، حيث تتوفّر؛ (ج) والغاية والقيم الفعلية لمؤشرات النتيجة مع مستوى الأداء (بالاستناد إلى 149 بلداً ما لم تتمّ الإشارة إلى عكس ذلك)؛ (د) والغاية والقيم الفعلية لمؤشرات الناتج.

421- وبالنسبة إلى الهدف 6، والأهداف الوظيفية والأبواب الخاصة، تعرض الجداول: (أ) النفقات للفترة 2016-2017 حسب النتيجة، (ب) والغاية والقيم الفعلية لمؤشرات الأداء الرئيسية.

422- ويرد في *الملحق 3* المزيد من التفاصيل بشأن المنهجيات لقياس الأداء بحسب الأهداف الاستراتيجية.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

النفقات (بالدولار الأمريكي)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–1	55,477	80,079	135,556
2–1	16,747	24,027	40,774
3–1	11,535	36,176	47,711
المجموع	**83,759**	**140,280**	**224,040**

مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2013 أو التاريخ السابق الأقرب	2017 أو التاريخ السابق الأقرب
2–1–1	• معدل انتشار نقص التغذية	10.8%	10.7%
2–1–2	• معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	23.7%	25.2%
2–2–1	• معدل انتشار توقّف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة	24.5%	22.9%
2–2–2	• معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، الهزال	غير متوفر[57]	7.7%
	• معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، زيادة الوزن	5.8%	6%
3–4–1	• معدل الوفيات الناجمة عن أمراض أوعية القلب أو السرطان أو داء السكري أو الأمراض التنفسية المزمنة	19.8%	18.8%

النتيجة1–1: تتعهّد البلدان الأعضاء وشركاؤها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة تتخذ شكل سياسات وخطط استثمار وبرامج وأطر قانونية وبتخصيص الموارد اللازمة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

مؤشرات النتائج

1–1–ألف	عدد البلدان التي تعتمد سياسات/استراتيجيات وبرامج استثمار محسنة في القطاعاتو/أو القطاعات يدعمها إطار قانوني *يتم قياسها من خلال:*	**الغاية 2017**	**التاريخ الفعلي 2017**
		24	65
	– *وجود سياسات/استراتيجيات وطنية حالية عبر القطاعات ومتعددة القطاعات تشمل هدفاً صريحاً يقضي بتحسين الأمن الغذائي و/أو التغذية*		
	– *وجود برامج استثمار وطنية حكومية عبر القطاعات أو متعددة القطاعات تعالج مسألة الأمن الغذائي و/أو التغذية*		
	– *مستوى استجابة شاملة لسياسات وبرامج الحكومة لمواجهة الجوع، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية*		
	– *وجود الحماية القانونية للحق في غذاء كافي*		

[57] البيانات غير متوفرة على الصعيد العالمي.

النتيجة 1–2: تتعهّد البلدان الأعضاء وشركاؤها في التنمية بالتزامات سياسية صريحة بشكل سياسات، وخطط استثمار، وبرامج، وأطر قانونية وبتخصيص الموارد اللازمة لاستئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

مؤشرات النتائج

1–1–باء عدد البلدان التي حسّـــنت عملية تخصـــيص الموارد (من حيث الملاءمة، والكفاءة، والفعالية) لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، *ويجري قياسه من خلال*:

- *مدى كفاية الإنفاق العام لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية*
- *مدى كفاية الموارد البشرية الحكومية لتحقيق أهداف الأمن الغذائي والتغذية*
- *مدى كفاية الجهود لتعزيز المعارف في مجال الأمن الغذائي/التغذية*
- *استخدام فعال وكفوء لموارد*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
24	12[58]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	71%	26%	2%		
الحالة في عام 2013	72%	27%	1%		

النتيجة1–2: اعتماد البلدان الأعضاء وشركائها في التنمية لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

مؤشرات النتائج

1–2–ألف *عدد البلدان التي تعتمد آليات محسّنة للحوكمة والتنسيق من أجل استئصال الجوع وانعدام الأمن الغذائي والتغذية*، ويجري قياسه من خلال:

- *وجود آلية رفيعة المستوى لوضع سياسة خاصة بالأمن الغذائي والتغذية تشارك فيها الوزارات والمؤسسات العامة ذات الصلة*
- *وجود آلية وطنية للمساءلة (بما في ذلك مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان تعالج انتهاكات الحق في الغذاء)*
- *وجود آليات تنسيق حكومية فعالة لمعالجة مسألة الأمن الغذائي والتغذية*
- *مستوى مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين وانخراط المجتمع المدني*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
24	65

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		17%	65%	18%	
الحالة في عام 2013	17%	35%	39%	9%	

[58] بالاستناد إلى 126 بلداً

النتيجة 1–3: القرارات التي تتّخذها البلدان الأعضاء وشركاؤها في التنمية في ما يخصّ الأمن الغذائي والتغذية تستند إلى أدلّة وإلى تحليل رفيع الجودة، وحسن التوقيت وشامل للأمن الغذائي والتغذية يستفيد من البيانات والمعلومات المتاحة في شبكة القطاع القائم ونظم المعلومات المتوفرة لدى أصحاب المصلحة على الإنترنت

مؤشرات النتائج

1–3–ألف *عدد البلدان التي تعتمد منتجات تحليلية محسّنة قائمة على الأدلة ورفيعة الجودة تتأتى عن نظم المعلومات الوظيفية دعماً لعمليات وضع السياسات والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية، ويجري قياسه من خلال:*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
24	33[59]

- *وجود نظام معلومات وطني فعّال وشامل في مجال الأمن الغذائي والتغذية*
- *وجود نظام فعال لوضع خرائط الإجراءات في مجال الأمن الغذائي والتغذية*
- *وجود هيكلية حكومية فعالة لرصد سياسات/استراتيجيات الأمن الغذائي والتغذية والبرامج الوطنية، وتقييمها بصورة منتظمة*
- *استيعاب المعلومات والتحاليل ذات الصلة في عملية اتخاذ القرارات من أجل تصميم/تحديث السياسات والبرامج في مجال الأمن الغذائي والتغذية*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		9%	51%	39%	
الحالة في عام 2013		12%	65%	23%	

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي حتى نهاية 2017	محقق
1-1-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياساتية وخطط استثمار وبرامج في القطاعات وبين القطاعات للأمن الغذائي والتغذية.	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية واعتبارات المساواة بين الجنسين في السياسات القطاعية، وخطط الاستثمار والبرامج كنتيجة لدعم الفاو	139	135	Δ
1-1-2 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع وتنفيذ أطر قانونية وآليات مساءلة لتحقيق الحق في غذاء ملائم، ولتحسين الحصول الآمن والعادل على الموارد والأصول.	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تعزيز إدراج أهداف الأمن الغذائي والتغذية في الأطر القانونية كنتيجة لدعم الفاو	29	44	●
1-1-3 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية وتنمية المنظمة في مجال الأمن الغذائي والتغذية.	عدد المنظمات التي تعزّزت قدراتها في مجال الموارد البشرية والتنمية التنظيمية في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو	35	70	●

[59] بالاستناد إلى 126 بلداً

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي حتى نهاية 2017	محقق
1-1-4 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين على تعزيز ملاءمة، وكفاءة، وفعالية تخصيص الموارد العامة واستخدامها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.	عدد البلدان التي حسّنت تخصيص الموارد المالية واستخدامها للأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو	11	12	●
1-2-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة في مجال التنسيق الاستراتيجي عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية.	عدد عمليات السياسة العامة التي أدّت إلى تنسيق أكثر شمولية عبر القطاعات وأصحاب المصلحة في مجال حوكمة الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو	39	39	●
1-3-1 تحسين قدرات الحكوماتوأصحاب المصلحة على رصد الاتجاهات وتحليل مساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية.	عدد البلدان التي حسّنت الرصد والتحليل في مجال الأمن الغذائي والتغذية، بما في ذلك مساهمات مختلف القطاعات من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة كنتيجة لدعم الفاو	28	49	●
2-3-1 تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع خرائط السياسات، والبرامج، والتشريعات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية، ورصدها، وتقييمها من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة.	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لإدارة نظم وضع الخرائط ذات الصلة باتخاذ قرارات في مجال الأمن الغذائي والتغذية كنتيجة لدعم الفاو	13	17	●
	عدد عمليات السياسة العامة التي حسّنت القدرات البشرية والمؤسسية لرصد وتقييم آثار السياسات والبرامج ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية من أجل اتخاذ القرارات كنتيجة لدعم الفاو	26	19	Δ

الهدف الاستراتيجي 2: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة ومصايد الأسماك والغابات بطريقة مستدامة

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–2	76,156	243,441	319,597
2–2	32,203	76,434	108,637
3–2	41,318	50,866	92,184
4–2	49,946	75,328	125,274
المجموع	**199,623**	**446,070**	**645,693**

مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2013 أو التاريخ السابق الأقرب	2017 أو التاريخ السابق الأقرب
1-3-2	• حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية	غير متوفر	غير متوفر
1-4-2	• نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	غير متوفر	غير متوفر
1-5-2	• عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل	7.5%	غير متوفر
	• عدد عيّنات الموارد الجينية المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل (بالآلاف)	4,443	4,713
2-5-2	• نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر	24%	27%
1-4-6	• التغير في كفاءة استخدام المياه على فترة من الزمن	غير متوفر	غير متوفر
2-4-6	• حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة	12.7%[60]	غير متوفر
1-4-14	• نسبة الأرصدة السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً	68.6%	غير متوفر
1-5-14	• تغطية المناطق المحمية في ما يخصّ المنتطق البحرية	11.9%	12.7%
1-1-15	• مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة	30.8%	30.7%
2-1-15	• نسبة المواقع الهامة للتنوع البيولوجي للمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية	43%	43.2%
	• نسبة المواقع الهامة البري للمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية	46.3%	46.6%
1-3-15	• نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة	غير متوفر	غير متوفر
2-4-15	• مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي	غير متوفر	غير متوفر

[60] بيانات 2014

النتيجة 2–1: اعتماد المنتجين والقائمين على إدارة الموارد الطبيعية لممارسات تزيد وتحسّن إنتاج القطاع الزراعي بطريقة مستدامة.

مؤشرات النتائج

2–1–ألف عدد البلدان التي تبلغ عن زيادة في المناطق الخاضعة للإدارة المستدامة للأراضي كنسبة مئوية من إجمالي المساحة الزراعية ومساحة الغابات، منذ فترة الإبلاغ الأخيرة.

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
8	غير متوفر

2–1–باء عدد البلدان التي انخفضت فيها فجوة غلة المحاصيل منذ فترة الإبلاغ الأخيرة

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
22	5[61]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	79%	4%	4%	1%	12%
الحالة في عام 2013	81%	3%	4%	1%	11%

2–1–جيم عدد البلدان التي ازداد فيها توازن البروتينات القابلة للاستهلاك البشري في الإنتاج الحيواني (نسبة النواتج إلى المدخلات) أو بقي ثابتاً منذ فترة الإبلاغ الأخيرة

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
85	104[62]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	93%	3%	3%		2%
الحالة في عام 2013	92%	3%	3%		3%

2–1–دال عدد البلدان التي ازدادت فيها مساحة الغابات الخاضعةلخطط إدارة الغابات كنسبة مئوية،منذ فترة الإبلاغ

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
غير متوفر	10[63]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	52%	18%	6%	4%	19%
الحالة في عام 2013	56%	17%	8%	4%	15%

2–1–هاء عدد البلدان التي حسّنت ممارسات مصايد الأسماك/تربية الأحياء المائيةالمستدامة [كما يرد في استبيان مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد]

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
15	24[64]

الحالة في عام 2017	16%	20%	13%	19%	33%
الحالة في عام 2013	18%	14%	8%	55%	5%

2–1–واو عدد البلدان التي تناقصت فيها مساحات النباتات الطبيعية ومناطق النظم الإيكولوجية المحمية التي جرت خسارتها لصالح التوسع الزراعي منذ فترة الإبلاغ الأخيرة

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
22	3[65]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	96%	2%	2%		1%
الحالة في عام 2013	92%	4%	1%	2%	1%

[61] بالاستناد إلى 93 بلداً

[62] بالاستناد إلى 110 بلد ؛ تمثل القيمة"الفعلية" البلدان التي تظهر فيها زيادة (تحسّن) أو استقراراً (لا تغيير كبير)

[63] بالاستناد إلى 73 بلداً

[64] بالاستناد إلى 52 بلداً

[65] بالاستناد إلى 117 بلداً

النتيجة 2–2: تعزيز أصحاب المصلحة في البلدان الأعضاء للحوكمة – السياسات والقوانين وأطر الإدارة والمؤسسات اللازمة لدعم المنتجين والقائمين على إدارة الموارد– في العملية المؤدية إلى زيادة استدامة نظم الإنتاج في القطاع الزراعي.

مؤشرات النتائج

2–2–ألف *عدد البلدان التي تعتمد وثائق تخطيط/ سياسات رفيعة المستوى واستراتيجية تعزّز الإنتاج الزراعي المستدام، وإدارة الموارد الطبيعية، ويجري قياسه من خلال:*

الغاية 2017	**التاريخ الفعلي 2017**
18	107[66]

- *مدى معالجة برنامج التنمية الوطني الرئيسي لنظم الإنتاج في القطاع الزراعي على نحو متكامل ومتوازن عبر القطاعات الفرعية أو التخصصات ذات الصلة*
- *مدى ترويج برنامج التنمية الوطني الرئيسي لزيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام بيئياً وعادل اجتماعياً*
- *مدى وجود سياسة وطنية محدّدة، أو خطة أو إطار بشأن المساواة بين الجنسين، والعدالة و/أو التبسيط، وأخذها في الاعتبار مسألة المساواة بين الجنسين في استراتيجيات تكثيف الإنتاج الزراعي (أي المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والغابات، وموارد طبيعية أخرى)*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	17%	10%	44%	18%	12%
الحالة في عام 2013	7%	25%	36%	24%	8%

2–2–باء *عدد البلدان المستهدفة التي تقوم فيها منظمات محسّنة للخدمات العامة وآليات بين المنظمات لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وتشريعات وطنية تعزّز الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية، ويجري قياسه من خلال:*

الغاية 2017	**التاريخ الفعلي 2017**
11	83[67]

- *مدى كفاية الإرادة السياسية والتمويل لتعزيز الإنتاج الزراعي على نحو مستدام.*
- *مدى وجود آليات كافية على الصعيد الوطني لتنسيق وإدارة ورصد عملية تنفيذ خطط استراتيجية وطنية وسياسات وقوانين متصلة بنظم إنتاج مستدامة ومتكاملة وعادلة في القطاع الزراعي*
- *مدى وضع سياسات/استراتيجيات وطنية في القطاع الزراعي أو مراجعتها خلال السنتين الماضيتين بصورة شفافة، وتشاركية، وقائمة على الأدلّة*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	4%	1%	27%	68%	1%
الحالة في عام 2013	1%	9%	70%	20%	1%

[66] بالاستناد إلى 147 بلداً

[67] بالاستناد إلى 148 بلداً

النتيجة 2–3: مصادقة /اعتماد أصحاب المصلحة صكوكاً دولية (بما في ذلك الصكوك الإقليمية) ودعم آليات الحوكمة المتعلقة بهذه الصكوك لنظم الإنتاج الزراعي المستدام

مؤشرات النتائج

2–3–ألف عدد البلدان التي أظهرت التزاماً / دعماً قويين لصكوك دولية مختارة وضعتها الفاو، *ويجري قياسه من خلال:*

- *ما إذا كان البلد قد أصدر مصادقة رسمية على صكوك الفاو الملزمة أو انضم إليها أو قبلها أو وقّع عليها*
- *ما إذا كان البلد قام بإعلان رسمي يصادق على تنفيذ صكوك الفاو غير الملزمة*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
131	136[68]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	1%	6%	22%	44%	27%
الحالة في عام 2013	1%	14%	32%	51%	2%

2–3–باء عدد البلدان التي أبدت مستوى قوياً من الدعم / الالتزام بآليات حوكمة مختارة وضعتها الفاو *ويجري قياسه من خلال:*

- *عدد البلدان أو الأطراف المتعاقدة التي أوفت بالمساهمات الإلزامية للآليات*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
121	52[69]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	54%	9%	12%	4%	21%
الحالة في عام 2013	42%	7%	10%	4%	37%

2–3–جيم عدد البلدان التي عززت أطرها القانونية الوطنية من خلال دمج أحكام صكوك دولية مختارة (ملزمة وغير ملزمة) وضعتها الفاومختارة

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
29	58[70]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	1%	15%	42%	16%	27%
الحالة في عام 2013	8%	24%	38%	23%	7%

[68] بالاستناد إلى 147 بلداً

[69] بالاستناد إلى 142 بلداً

[70] بالاستناد إلى 147 بلداً

النتيجة 2–4: اتخاذ أصحاب المصلحة لقرارات تعتمد على الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية لدعم التحوّل إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي من خلال الرصد والإحصاءات والتقييم والتحليل.

مؤشرات النتائج

2–4–ألف

عدد البلدان التي حسّنت معدلات الاستجابة و / أو نوعية المساهمات في جمع البيانات العالمية عن الزراعة والموارد الطبيعية، خلال فترة الإبلاغ، *ويجري قياسه من خلال:*

- *متوسط معدّلات الاستجابة لمجموعة محدّدة من العمليات العالمية لجمع البيانات عن الزراعة (المحاصيل والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك/تربية الأحياء المائية والغابات) والموارد الطبيعية التي أُجريت خلال فترة الإبلاغ (استبيانات سنوية واستبيانات بيانات مختارة تصدرها الفاو)*
- *متوسط تصنيف جودة مجموعات البيانات المقدمة كجزء من مجموعة محدّدة من العمليات العالمية لجمع البيانات عن الزراعة (المحاصيل والإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك/تربية الأحياء المائية والغابات) والموارد الطبيعية التي قدّمت خلال فترة الإبلاغ (استبيانات سنوية واستبيانات بيانات مختارة تصدرها الفاو)*

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
4	30[71]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	44%	6%	23%	21%	7%
الحالة في عام 2013	40%	21%	20%	13%	7%

2–4–باء

عدد البلدان التي تنتج "حسابات بيئية–اقتصادية"تتعلق بتقييم الأنشطة المتصلة بالزراعة ومصايد الأسماك والحراجة (تمتثل لمعايير نظامالمحاسبة البيئية–الاقتصادية للزراعة)

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
15	غير متوفر

2–4–جيم

عدد البلدان التي تستخدم إحصاءات على مستوى معتدل أو على نطاق واسع في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالزراعة وإدارة الموارد الطبيعية منذ فترة الإبلاغ الأخيرة، وفقا لآراء الخبراء.

الغاية 2017	التاريخ الفعلي 2017
79	141[72]

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		5%	52%	42%	1%
الحالة في عام 2013		12%	69%	18%	1%

[71] بالاستناد إلى 147 بلداً

[72] بالاستناد إلى 124 بلداً

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ			
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي حتى نهاية 2017)	محقق
2-1-1 تحديد الممارسات الابتكارية للإنتاج الزراعي المستدام (بما في ذلك الممارسات التقليدية التي تحسّن الاستدامة، كتلك المدرجة على أنها "نظم تراث زراعي هامة عالميا") وتقييمها ونشرها وتيسير اعتمادأصحاب المصلحة لها.	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو والتي استخدمت نُهجاً شمولية وتشاركية لإقرار وتقاسم ممارسات ابتكارية من أجل الإنتاج الزراعي المستدام.	320	327	●
2-1-2 تحديد نهج متكاملة ومتعددة القطاعات حيال تقييم النظم الإيكولوجية وإدارتها وإصلاحها وتقييمها ونشرها وتيسير اعتمادها من جانب أصحاب المصلحة.	عدد المبادرات التي دعمتها الفاو لتحديد وتوثيق وتسهيل استراتيجيات متكاملة من أجل إدارة النظام الإيكولوجي بصورة مستدامة، وإعادة ترميمه والتكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره	197	150	Δ
2-1-3 تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية في المؤسسات العامة والخاصة، والمنظمات، والشبكات لدعم الابتكار والانتقال إلى نظم إنتاج زراعي أكثر استدامة.	عدد المنظمات، والمؤسسات العامة والخاصة في مجال المعارف، ووكالات الإدارة والشبكات التي تلقّت دعماً تنظيمياً ومؤسسياً و/أو دعماً في مجال تنمية القدرات الفنية.	215	224	●
2-2-1 دعم البلدان في تحليل مسائل الحوكمة وخيارات نظم الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	عدد البلدان التي تلقت الدعم في مجال تحليل مسائل الحوكمة وخيارات الاستدامة المتكاملة لقطاع الموارد الزراعية والطبيعية	30	42	●
2-2-2 دعم البلدان لتعزيز أطر الحوكمة الوطنية التي تعزّز نظم الإنتاج الزراع المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	عدد عمليات السياسة العامة المستهدفة التي تضمنت حواراً عبر القطاعات حول نظم إنتاج موارد زراعية وطبيعية متكاملة وأكثر استدامة تلقّت دعماً من الفاو	45	62	●
2-2-3 دعم منظمات الخدمة العامة الوطنية والآليات القائمة بين المنظمات لتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والتشريعات الوطنية التي تعزّز الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	عدد منظمات الخدمة العامة الوطنية والآليات الحكومية والدولية التي قدّمت لها الفاو دعماً أساسياً أدّى إلى إصلاحات في الهيكليات المؤسسية، أو الوظائف أو الإجراءات الإدارية	42	44	●
2-3-1 دعم أصحاب المصلحة للمشاركة في تحديث آليات وصكوك دولية (بما في ذلك الإقليمية منها) قائمة، أو وضع آليات وصكوك دولية جديدة تحت رعاية الفاو.	عدد الصكوك الدولية (الأطر القانونية والمعايير، والخطوط التوجيهية، والتوصيات وغيرها من النصوص الفرعية) التي اعتمدتها إحدى آليات أو صكوك الفاو، أو أجهزتها الفرعية/ مجموعات العمل الفنية التابعة لها، في ما يخصّ الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	34	44	●
2-3-2 دعم أصحاب المصلحة للإقرار بقطاعات الزراعة وأخذها في الاعتبار في الصكوك الدولية، وآليات الحوكمة والعمليات والشراكات ذات الصلة بولاية الفاو، ولكن ليس تحت رعاية المنظمة.	عدد العمليات في الآليات/الصكوك الدولية غير التابعة للفاو التي عكست الشواغل التي روّجت لها الفاو بشأن الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية في قراراتها أو منتجاتها	33	35	●

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي حتى نهاية 2017	محقق
2-3-3 دعم أصحاب المصلحة لتيسير تنفيذ وتطبيق آليات وصكوك دولية (بما في ذلك الإقليمية منها)، والتوصيات/المتطلبات في آليات الحوكمة ذات الصلة.	عدد العمليات والشراكات التي دعمتها الفاو لتسهيل تنفيذ الصكوك والآليات الدولية (بما في ذلك الإقليمية منها) التي تشجع الإنتاج الزراعي المستدام وإدارة الموارد الطبيعية	98	103	●
2-4-1 تُجمَع البيانات والمعلومات ذات الصلة، وتُجمَّع وتُدمج وتُنشَر وتُستخرج بيانات جديدة من خلال التحليلات والنماذج- بالتشارك مع شركاء.	عدد نقاط البيانات الإضافية في قواعد البيانات ذات الصلة من قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة	941	1,644	●
	عدد مجموعات البيانات الاجتماعية ذات الصلة في قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة والتي تضم بيانات مصنفة حسب نوع الجنس	3	5	●
2-4-2 توضع وتُنشر منهجيات ومعايير، ومواصفات وتعريفات وأدوات أخرى لجمع البيانات وإدارتها وتجميعها وتحليلها.	عدد الأساليب أو المعايير أو المواصفات الجديدة أو المعدّلة لجمع وإدارة وتجميع وتحليل البيانات/المعلومات التي وضعتها المنظمة وصادق عليها جهاز مختصّ	30	35	●
2-4-3 وفَّر الدعم للمؤسسات على الصعيدين الوطني والإقليمي في مجال تنمية القدرات من أجل التخطيط لعملية جمع البيانات وتحليلها وتطبيقها ونشرها، وإجراء هذه العملية.	عدد منتجات البيانات/المعلومات ذات الصلة، التي أنتجها أصحاب المصلحة بدعم من الفاو في مجال تنمية القدرات	119	151	●

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1-3	40,297	65,832	106,129
2-3	15,221	17,955	33,176
3-3	13,005	5,497	18,502
المجموع	**68,523**	**89,284**	**157,807**

مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2013 أو التاريخ السابق الأقرب	2017 أو التاريخ السابق الأقرب
1-1-1	• نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي	10.7%	غير متوفر
1-2-1	• نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني	غير متوفر	غير متوفر
1-4-1	• نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية	غير متوفر	غير متوفر
2-4-1	• نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض	غير متوفر	غير متوفر
2-5-1	• الخسارة الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي	غير متوفر	غير متوفر
2-3-2	• متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية	غير متوفر	غير متوفر
1-6-8	• نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب	غير متوفر	غير متوفر
1-7-8	• النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال، بحسب الجنس والسن والاستخدام	16.7%	غير متوفر
	• النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال، بحسب الجنس والسن والعمل الخطير	6.35%	غير متوفر
	• النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال، بحسب الجنس والسن والعمل	10.6%	غير متوفر
1-1-10	• معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان	غير متوفر	غير متوفر

النتيجة3–1: يحظى فقراء الأرياف بإمكانية معزّزة ومتساوية للوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمنظمات والأسواق ويمكنهم إدارة مواردهم على نحو أكثر استدامة.

مؤشرات النتائج

3–1–ألف عدد البلدان التي تستخدم مجموعة محسّنة من الاستراتيجيات، والسياسات، والخطوط التوجيهية، والأنظمة والأدوات الرامية إلى تحسين وصول الرجال والنساء من فقراء الأرياف إلى موارد إنتاجية، وخدمات وأسواق ملائمة، وإلى التشجيع على الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية، *يجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
17	65

- *وجود سياسات لوضع استراتيجيات شمولية للحدّ من الفقر في الريف وعدم المساواة بين الجنسين*
- *وجود إطار للسياسات يسمح بتمكين الناس من خلال إجراء جماعي وعمليات سياساتية تشاركية*
- *وجود سياسات، وتشريعات، ومؤسسات تروّج للحيازة الآمنة للموارد الطبيعية، واستخدامها العادل، وإدارتها المستدامة من جانب الرجال والنساء الفقراء في الريف وغيرهم من المجموعات المهمّشة*
- *وجود سياسات، وتنظيمات، ونُهُج لوضع تكنولوجيات مناصرة للفقراء، وتقديم خدمات ريفية، ودعم التسويق*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	1%	15%	51%	33%	1%
الحالة في عام 2013	1%	14%	78%	6%	1%

3–1–باء عدد البلدان التي قامت فيها المنظمات الريفية ذات الصلة، والمؤسسات الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة ذات الصلة، بتعزيز قدراتها من أجل تحسين الوصول العادل للرجال والنساء في الريف إلى موارد إنتاجية، وخدمات ملائمة، ومنظمات وأسواق، وبالترويج لإدارة قاعدة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
17	20

- *مستوى قدرات المنظمات الريفية والمؤسسات المناصرة للفقراء في مجال المشاركة في حوكمة المجتمع المحلي، وعمليات وضع السياسات وتقديم الخدمات*
- *مستوى القدرات في مجال الحيازة الآمنة للموارد الطبيعية، وإدارتها المستدامة واستخدامها العادل*
- *مستوى القدرات في مجال تحسين وصول الرجال والنساء من فقراء الريف إلى تكنولوجيات مناصرة للفقراء، وعلى خدمات ريفية ودعم للتسويق.*
- *مستوى القدرات في مجال وضع سياسات تشاورية وقائمة على الأدلة، ورصد الفقر في الريف*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		7%	43%	50%	1%
الحالة في عام 2013		10%	47%	42%	1%

النتيجة 3–2: يحظى فقراء الريف بفرص أكبر في الحصول على عمل لائق في المزرعة وخارج المزرعة

مؤشرات النتائج

3–2–ألف *عدد البلدان التي اعتمدت مجموعة محسّنة من السياسات، والمؤسسات والتدخلات الرامية إلى توفير عمل لائق في الريف، بما في ذلك النساء والشباب، ويجري قياسه من خلال:*

الغاية 2017	الفعلي 2017
18	86

- ملاءمة سياسات، واستراتيجيات، وبرامج لتوليد عمل لائق في الريف
- *مستوى* القدرات المؤسسية لدعم الترويج لعمل لائق في الريف
- *مستوى القدرات لتحليل ورصد أسواق العمل في الريف، ودعم العمليات السياساتية لاتخاذ قرارات قائمة على الأدلّة*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	10%	13%	23%	53%	1%
الحالة في عام 2013	11%	46%	28%	13%	2%

النتيجة 3–3: تتعزّز نُظُم الحماية الاجتماعية دعماً للحدّ من الفقر في الريف بصورة مستدامة

مؤشرات النتائج

3–3–ألف عدد البلدان التي اعتمدت نظم محسّنة للحماية الاجتماعية تربط الحماية الاجتماعية بالحدّ من الفقر في الريف، والأمن الغذائي والتغذية، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، *ويجري قياسه من خلال:*

الغاية 2017	الفعلي 2017
8	74

- *التزام أصحاب المصلحة المتعدّدين بسياسات واستراتيجيات عبر القطاعات لتوسيع نطاق انتشار نظم الحماية الاجتماعية وزيادة استجابتها في المناطق الريفية*
- *مستوى القدرات المؤسسية لتنفيذ برامج حماية اجتماعية فعّالة في المناطق الريفية*
- *مستوى القدرات لتحليل ورصد، وتقييم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية في المناطق الريفية*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	2%	28%	46%	25%	
الحالة في عام 2013	7%	41%	48%	3%	1%

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
3–1–1 الدعم لتعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير عملية تمكين فقراء الريف	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتوليد بيئة مواتية للمنظمات والمؤسسات الريفية، ولتمكين فقراء الريف	25	35	●
3–1–2 الدعم للتشجيع على اعتماد وتنفيذ نُهُج مناصِرة للفقراء حيال سياسات وبرامج تحسّن الحصول على موارد طبيعية وإداراتها بصورة مستدامة	عدد البلدان التي تلقّت الدعم لتصميم ورصد وتنفيذ نُهُج وسياسات وتدخلات تشجّع الحصول العادل على الموارد الطبيعية الإنتاجية وإداراتها على نحو مستدام	15	26	●
3–1–3 الدعم لتحسين حصول المنتجين الفقراء والأسر الفقيرة في الريف على تكنولوجيات ومعارف ملائمة وعلى مدخلات والوصول إلى الأسواق.	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لوضع وتنفيذ معارف وعلوم وتكنولوجيات مناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين من أجل زيادة توافر الأغذية والوصول بصورة أفضل إلى الأسواق	33	29	Δ

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
3-1-4 دعم الابتكارات في توفير الخدمات الريفية وتنمية البنية التحتية المتاحة للفقراء في الريف	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتصميم وتنفيذ سياسات ونهج تشجّع نظما ابتكارية ومناصرة للفقراء وتراعي المساواة بين الجنسين لتقديم الخدمات ونماذج البنية الأساسية الريفية	11	13	●
3-1-5 إسداء المشورة في مجال السياسة العامة عبر القطاعات وتنمية القدرات لتحديد استراتيجيات ترمي إلى تحقيق التنمية الريفية المستدامة والعادلة للرجال والنساء، وإلى الحدّ من الفقر.	عدد البلدان أو المؤسسات الإقليمية المستهدفة التي تلقّت الدعم لتصميم وتنفيذ ورصد سياسات مستدامة وشمولية ومراعية للقضايا الجنسانية في مجال التنمية الريفية واستراتيجيات للحدّ من الفقر	24	35	●
3-2-1 دعم السياسات القائمة على الأدلة وتنمية القدرات في مجال صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج تولّد عملاً لائقاً في الريف مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء في الريف.	عدد البلدان التي دعمتها الفاو من أجل تنقيح أو صياغة سياسات التنمية الريفية الزراعية التي تدمج مبادئ العمل الريفي اللائق كهدف رئيسي، أو لتنفيذ برامج العمل الريفي اللائق	20	13	Δ
3-2-2 دعم السياسات لتوسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية بحيث يشمل المناطق الريفية	عدد البلدان التي تمّ توفير المساعدة لها لدعم تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية	4	5	●
3-2-3 الدعم الفني لإنشاء نظم معلومات وتوليد بيانات ومعارف بشأن العمل اللائق في الريف على الصعيد الوطني، والإقليمي، والعالمي	عدد منتجات المعرفة بشأن العمل الريفي اللائق التي جرى وضعها ونشرها	16	19	●
3-3-1 توفّر المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات، والدعوة لتحسين نظم الحماية الاجتماعية من أجل تعزيز التنمية الريفية المستدامة والعادلة والحدّ من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية	عدد البلدان التي وفّرت لها المنظمة الدعم لتحسين تصميم وتنفيذ نظم للحماية الاجتماعية المناصرة للفقراء والمراعية للعمر وللمساواة بين الجنسين تستهدف سكان الأرياف	17	18	●
3-3-2 تحسين نظم المعلومات وصكوك المعرفة القائمة على الأدلّة من أجل تقييم تأثير آليات الحماية الاجتماعية على تقليص اللامساواة، وتحسين سبل كسب العيش في الريف وتعزيز قدرة فقراء الأرياف على إدارة المخاطر	عدد البلدان التي تمّ توفير الدعم فيها لتحسين القدرات من أجل رصد نظم الحماية الاجتماعية وتأثيرها على الحدّ من الفقر في الريف	12	9	Δ

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1-4	59,574	34,936	94,510
2-4	31,976	50,352	82,328
3-4	15,088	19,186	34,274
المجموع	**106,638**	**104,473**	**211,111**

مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2013 أو التاريخ السابق الأقرب	2017 أو التاريخ السابق الأقرب
1-3-2	• حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية	غير متوفر	غير متوفر
2-ج-1	• مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	غير متوفر	غير متوفر
1-3-12	• المؤشر العالمي لخسائر الأغذية	غير متوفر	غير متوفر
1-11-17	• حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية	1.1%[73]	0.9%[118]

النتيجة4-1: تُصاغ وتُنفَّذ الاتفاقات والآليات والمعايير الدولية التي تروّج لتجارة وأسواق أكثر كفاءة وشمولاً من جانب البلدان

مؤشرات النتائج

4-1-ألف عدد البلدان التي قامت بمواءمة السياسات والأنظمة والآليات الوطنية التجارية (المتصلة بالتجارة الدولية في مجال الزراعة والغابات والأغذية والمنتجات) بحيث تتطابق مع الاتفاقات، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
15	58[74]

– *تحديد عدد البلدان التي غيّرت السياسات، والأنظمة والآليات الوطنية المتصلة بالتجارة الدولية لتتطابق مع اتفاقات التجارة الدولية (المصدر: استعراض السياسة التجارية في منظمة التجارة الدولية؛ برصد من الفاو)*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	6%		15%		79%
الحالة في عام 2013	8%		21%		71%

[73] حصة صادرات البضائع في البلدلن الأقل نمواً فقط

[74] بالاستناد إلى 62 بلداً

النتيجة4–1: تُصاغ وتُنفَّذ الاتفاقات والآليات والمعايير الدولية التي تروّج لتجارة وأسواق أكثر كفاءة وشمولاً من جانب البلدان

مؤشرات النتائج

4–1–باء نسبة البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل المشاركة بفعالية في وضع المعايير الدولية برعاية هيئة الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو وضع مواصفات الدستور الغذائي الواردة من أقل البلدان نمواً، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
15.8%	13.3%

– *عدد* التعليقات الواردة من البلدانالمنخفضة *والمتوسطة الدخلفي* جميع مراحل وضع معايير الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو مواصفات الدستور الغذائي كنسبة من عدد*التعليقات الواردة من جميع البلدان الأعضاء (المصدر: بيانات من نظم التعليق عبر الإنترنت في أمانتي الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو الدستور الغذائي)*

4–1–جيم عدد البلدان النامية التي ارتفع فيها مؤشر النظم التنظيمية في منظمة الأغذية والزراعة، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
15	50

– *تقييم كمي ونوعي مختلط للبلدان التي تم فيها تحسين النظم القانونية*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	2%	32%	65%	1%	
الحالة في عام 2013	5%	59%	35%	1%	

النتيجة4–2: تُنشأ وتُنفَّذ مؤسسات الأعمال الزراعية وسلاسل الأغذية الزراعية حيث تكون أكثر شمولاً وكفاءة، من جانب القطاعين العام والخاص.

مؤشرات النتائج

4–2–ألف عدد البلدان التي شهدت فيها القيمة المضافة للصناعة الزراعية نمواً أسرع من القيمة المضافة في الزراعة، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
12	غير متوفر

– *القيمة المضافة في الصناعة الزراعية (المصدر: الإحصاءات الصناعية في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) مقارنة بالقيمة المضافة في الزراعة (بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية) (المصدر: مؤشرات التنمية العالمية)*

4–2–باء عدد البلدان التي انخفض فيها مؤشر منظمة الأغذية والزراعة بشأن الفاقد من الأغذية، *ويجري قياسه من خلال*:[75]

الغاية 2017	الفعلي 2017
40	61

– *مدى حجم الفاقد ما بعد الحصاد*

– *مدى حجم الفاقد من الأغذية على أساس السلع الأساسية عبر سلاسل القيمة، بما في ذلك مراعاة الهياكل الأساسية للبلدان*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	10%	34%	40%	16%	
الحالة في عام 2013	19%	43%	33%	5%	

[75] مؤشر المستوى الثالث، تُستخدم التقديرات الأقرب

النتيجة 4–3: توضَع وتُنفَّذ السياسات، والصكوك المالية والاستثمارات التي تحسّن شمولية نظم الأغذية الزراعية وكفاءتها من جانب القطاعين العام والخاص.

مؤشرات النتائج

4–3–ألف عدد البلدان التي ازدادت فيها الائتمانات للزراعة بالأرقام الحقيقية (معدّلة حسب التضخم) *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
15	15[76]

– *الائتمانات بالمستوى الحقيقي التي تمّ توفيرها للقطاع الزراعي كما جرى قياسها في تقرير الإحصاءات المركزية (50 بلداً على الأقل)*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	32%				68%
الحالة في عام 2013	40%				60%

4–3–باء عدد البلدان التي ازدادت فيها نسبة الاستثمار الزراعي *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
10	48[77]

– *تكوين رأس المال الثابت الإجمالي في الزراعة/القيمة الزراعية المضافة، حيث: (1) تكوين رأس المال الثابت الإجمالي هو قيمة الاستحواذ الصافيلأصول جديدة أو أصول ثابتة موجودة (تطوير الأراضي، أصول ثابتة وموجودات في الثروة الحيوانية، محاصيل زراعية، هيكلة الثروة الحيوانية، آلات)؛ (2) تشير الزراعة إلى الزراعة ومصايد الأسماك والغابات*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	32%				68%
الحالة في عام 2013	43%				57%

4–3–جيم عدد البلدان التي قلّصت مستوى المثبطات التي تؤثر على قطاع الزراعة والأغذية من خلال الاختلالات في السياسات، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
12	غير متوفر

– *مؤشرات المعدلات الاسمية للحماية (المصدر: بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، بيانات منظمة الأغذية والزراعة)*

[76] بالاستناد إلى 84 بلداً

[77] بالاستناد إلى 147 بلداً

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
4-1-1 وضع معايير دولية جديدة ومنقّحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية، وتوافق عليها البلدان، وتشكّل مرجعاً للاتساق الدولي.	عدد المعايير الدولية الجديدة أو المنقحة في مجال سلامة الأغذية وجودتها والصحة النباتية – النظر في قضايا جديدة – التقدم في مشاريع المعايير – اعتماد معايير جديدة	 16 105 34	 49 93 107	 ● Δ ●
4-1-2 توفير الدعم للبلدان ومجموعاتها الاقتصادية الإقليمية للمشاركة على نحو فعال في صياغة وتنفيذ اتفاقات دولية وأنظمة وآليات وأُطر تروّج للأسواق الشفافة ولتعزيز الفرص في الأسواق العالمية والإقليمية	عدد الاتفاقات ذات الصلة بالتجارة التي وفّرت فيها المنظمة الإثباتات أو تنمية القدرات أو منتديات للحوار	39	43	●
4-1-3 تُوفَّر معلومات وتحليلات محدَّثة للحكومات وأصحاب المصلحة الوطنيين لتصميم وتنفيذ استراتيجيات كفؤة وشاملة في مجال الأسواق والتجارة	عدد منتجات معلومات السوق التابعة للفاو التي زاد استخدامها	11	25	●
4-1-4 توفير الدعم لمؤسسات القطاع العام من أجل تحسين قدرتها على تصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية أفضل، وتقديم خدمات عامة متصلة بالصحة النباتية والحيوانية، وبسلامة الأغذية وجودتها	عدد البلدان و/أو الهيئات الإقليمية التي وفرت لها الفاو الدعم لتصميم وتنفيذ سياسات وأطر تنظيمية للصحة النباتية والحيوانية وسلامة وجودة الأغذية – الصحة النباتية – الصحة الحيوانية – مراقبة الأغذية	 21 18 23	 28 37 47	 ● ● ●
4-2-1 توفير الدعم لمؤسسات القطاع العام لصياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات، ولتوفير سلع عامة تعزز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية	عدد المؤسسات التي تستفيد من دعم المنظمة في مجال صياغة وتنفيذ استراتيجيات وتوفير سلع عامة تعزّز الشمولية والكفاءة في سلاسل الأغذية الزراعية	53	94	●
4-2-2 توفير الدعم لوضع برامج قائمة على الأدلّة للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية على الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي.	عدد البلدان التي وفّرت فيها الفاو الدعم للحدّ من الفاقد والمهدر من الأغذية	29	50	●
4-2-3 توفير الدعم الفني والإداري للأطراف المعنيين في سلسلة القيمة من أجل الترويج لسلاسل الأغذية الزراعية التي تتّسم بالشمولية والكفاءة والاستدامة.	عدد البلدان التي وفّرت لها الفاو الدعم لتنفيذ سلاسل قيمة تتسم بالشمولية والكفاءة والاستدامة	60	58	Δ
4-3-1 توفير الدعم لمؤسسات القطاعين العام والخاص لتصميم وتنفيذ صكوك وخدمات مالية تحسّن الحصول على رأس المال لنظم الأغذية التي تتّسم بالكفاءة والشمولية	عدد المؤسسات التي وفّرت لها الفاو الدعم لزيادة توافر المنتجات والخدمات المالية المقدّمة إلى القطاع الزراعي	61	48	Δ

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
4-3-2 توفير الدعم لمؤسسات الاستثمار العامة والخاصة من أجل زيادة الاستثمارات المسؤولة في نظم زراعية تتّسم بالكفاءة والشمولية	عدد البلدان التي وفّرت لها الفاو الدعم لزيادة الاستثمار الرشيد في نظم للأغذية الزراعية تتّسم بالكفاءة والشمولية	13	42	●
4-3-3 تُنشأ النظم وتُدعَم البلدان لرصد وتحليل وإدارة آثار السياسات المتصلة بالتجارة والأغذية والزراعة والموارد الطبيعية، في النظم الغذائية وفي المخاطر المتصلة بالأسعار والأسواق	عدد البلدان التي تتلقى دعم الفاو في مجال رصد وتحليل وإدارة المخاطر المتصلة بالأسعار والأسواق	15	13	Δ

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–5	12,967	19,661	32,628
2–5	12,846	43,436	56,282
3–5	18,728	166,207	184,935
4–5	8,776	593,830	602,606
المجموع	**53,316**	**823,135**	**876,451**

مؤشر هدف التنمية المستدامة	وصف المؤشر	2013 أو التاريخ السابق الأقرب	2017 أو التاريخ السابق الأقرب
1–5–1	• عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من كل 100.000 شخص	غير متوفر	غير متوفر
2–1–2	• معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي	23.7%	25.2%
2–2–2	• معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، الهزال	غير متوفر	7.7%
	• معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، الوزن الزائد	5.8%	6%
2–4–1	• نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة	غير متوفر	غير متوفر
2–ج–1	• مؤشر مفارقات أسعار الأغذية	غير متوفر	غير متوفر
2–5–11	• الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي بما في ذلك الأضرار الناجمة عن الكوارث التي تلحق بالبنى التحتية الأساسية والاختلالات في الخدمات المؤسسية	غير متوفر	3.8%
2–1–13	• عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بسبب الكوارث من كل 100.000 شخص	غير متوفر	غير متوفر
1–3–15	• نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة	غير متوفر	غير متوفر
2–1–16	• الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100.000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب	غير متوفر	غير متوفر

النتيجة5–1: بلدان وأقاليم تعتمد وتنفّذ نظماً قانونية وسياساتية ومؤسسية وأطراً تنظيمية للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات

مؤشرات النتائج

5–1–ألف عدد البلدان التي حسّـــنت التزامها وقدرتها على إدارة مخاطر الكوارث والأزمات في قطاع الزراعة والأغذية والتغذية بشكل سياسات وتشريعات ونظم مؤسسية، *يجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
16	**99**

- *وجود سـياسـة أو اسـتراتيجية وطنية للحدّ من مخاطر الكوارث و/أو إدارتها مع إدراج صـريح وشامل لقطاع الزراعة والأغذية والتغذية و/أو القطاعات ذات الصلة*
- *يشكّل الحدّ من مخاطر الكوارث جزءاً لا يتجزأ من السياسات والخطط الوطنية المتصلة بالزراعة والأغذية والتغذية*
- *وجود هيكلية فعالة للحدّ من مخاطر الكوارث و/أو إدارتها في الوكالات المعنية بالزراعة والأغذية والتغذية، والوكالات القطاعية ذات الصلة*
- *وجود آلية تنسيق وطنية متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات للحدّ من مخاطر الكوارث وإدارتها، بما في ذلك التركيز على الحدّ من مخاطر الكوارث في التدخلات في مجال الزراعة والأغذية والتغذية*
- *تخصيص مستويات ملائمة من الموارد البشرية والمالية للحدّ من المخاطر بالنسبة إلى الزراعة والأغذية والتغذية*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		19%	52%	25%	4%
الحالة في عام 2013	5%	50%	37%	8%	

النتيجة 5–2: تقدّم البلدان والأقاليم معلومات منتظمة وتوفّر الإنذار المبكر لمواجهة المخاطر المحتملة والمعروفة والناشئة.

مؤشرات النتائج

5–2–ألف عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على توفير معلومات منتظمة، وإطلاق إجراءات في الوقت الملائم لمواجهة تهديدات محتملة ومعروفة وناشـــئة في مجال الزراعة والأغذية والتغذية، *ويجري قياســـه من خلال*:

الغاية 2017	**الفعلي 2017**
30	116

- *توضـع النُظُم لجمع ورصـد وتقاسـم بيانات وتحليلات عن الأخطار ومواطن الضـعف الرئيسـية بالنسـبة إلى المخاطر التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية*
- *تُنشأ نظم وطنية للإنذار المبكر عن جميع المخاطر الرئيسـية التي تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية، على أن تصـل إلى المجتمعات المحلية*
- *أدلّة عن اسـتخدام بيانات متصـلة بالأخطار ومواطن الضـعف و/أو بالقدرة على الصـمود من أجل اتخاذ قرارات مسـتنيرة بشـأن برامج تراعي المساواة بين الجنسين وتنفيذها في مجال الزراعة والأغذية والتغذية*
- *توضَع النُظُم لجمع ورصد وتقاسم بيانات وتحليلات عن آليات قدرة الصمود لدى المجتمعات المحلية/مجموعات سبل كسب العيش*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017		3%	33%	43%	20%
الحالة في عام 2013	3%	24%	43%	30%	

النتيجة 5–3: تحد البلدان من المخاطر والانكشاف عليها على مستويي الأسرة والمجتمع المحلي

مؤشرات النتائج

5–3–ألف عدد البلدان التي حسّـــنت قدرتها على تطبيق إجراءات الوقاية من الآثار والتخفيف منها بما يقلّص المخاطر على الزراعة والأغذية والتغذية، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
20	61

- *البلدان المعرّضـــة لكوارث وأزمات تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية تتمتع بقدرات لتطبيق إجراءات الوقاية من الآثار والتخفيف منها على المستويات الإدارية كافة*
- *البلدان المعرّضـــة لكوارث وأزمات تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية توفّر الدعم والخدمات الاجتماعية والاقتصـــادية للمجتمعات المحلية المعرّضة للخطر من أجل الحدّ من هشاشتها*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	34%	37%	27%	1%	
الحالة في عام 2013	65%	17%	18%		

النتيجة 5–4: البلدان والأقاليم المتأثرة بالكوارث والأزمات تستعد لإيجاد الحلول الفعالة وإدارتها.

مؤشرات النتائج

5–4–ألف عدد البلدان التي حسّنت قدراتها على التأهب وإدارة الاستجابة، *ويجري قياسه من خلال*:

الغاية 2017	الفعلي 2017
27	53

- توضـــع خطط للتأهب للكوارث المتعددة الأخطار و/أو خطط الطوارئ لقطاع الزراعة والأغذية والتغذية و/أو القطاعات ذات الصـــلة، وتكون فعالة للحدّ من مخاطر الكوارث على المســـتويات الإدارية كافة
- وجود آلية تنسيق فنية ومؤسسية فعالة وقابلة للمساءلة من أجل إدارة الكوارث/الأزمات في قطاع الزراعة والأغذية والتغذية
- *تتمتع البلدان المتأثرة بكوارث وأزمات تؤثر على الزراعة والأغذية والتغذية بالقدرة على إدارة استجابات فعالة*

الأداء	منخفض	منخفض إلى متوسط	متوسط	متوسط إلى عالي	عالي
الحالة في عام 2017	20%	14%	30%	32%	5%
الحالة في عام 2013	22%	25%	34%	17%	1%

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
5-1-1 تحسّن القدرات لصياغة سياسات واستراتيجيات وخطط للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات، والترويج لها	عدد البلدان التي قامت بصياغة واعتماد في مؤسساتها استراتيجية/خطة للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو	43	56 (52 بلداً، 4 أقاليم)	●
5-1-2 تعزّز التنسيق وتحسّن استراتيجيات برمجة الاستثمار وتعبئة الموارد للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات	عدد البلدان والأقاليم التي حسّنت استراتيجياتها وبرامجها الاستثمارية للحدّ من المخاطر وإدارة الأزمات كنتيجة لدعم الفاو	15	22 (19 بلداً، 3 أقاليم)	●
5-2-1 تُنشأ/تُحسَّن الآليات لتحديد التهديدات ورصدها ولتقييم المخاطر المتصلة بإعطاء إنذار مبكر متكامل وحسن التوقيت	عدد آليات/نظم رصد التهديدات التي دعمها من جانب الفاو لتعزيز إعطاء إنذارات مبكرة	91	122	●
5-2-2 تحسّن القدرات لتقييم عوامل الهشاشة والقدرة على الصمود لدى *المجتمعات المحلية/مجموعات سبل كسب العيش*	عدد البلدان التي حسّنت عملية وضع خرائط القدرة على الصمود/التعرّض للمخاطر والتحليل كنتيجة لدعم الفاو	43	48 (45 بلداً، 3 أقاليم)	●
5-3-1 تحسّن قدرات البلدان والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على تنفيذ الممارسات الجيدة في مجال الوقاية من الآثار والتخفيف منها لتقليص آثار التهديدات والأزمات	عدد البلدان التي حسّنت تطبيق معايير وتكنولوجيات وممارسات متكاملة ومحددة القطاعات للوقاية والتخفيف من المخاطر كنتيجة لدعم الفاو	69	78	●
5-3-2 تحسّن قدرات البلدان وأصحاب المصلحة الرئيسيين على الحدّ من الهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية المعرّضة للتهديدات والأزمات	عدد المنظمات التي حسنت تطبيق تدابير تحدّ من التعرّض للمخاطر وتعزّز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التهديدات والأزمات كنتيجة لدعم المنظمة	32	45	●
5-4-1 تحسّن قدرات السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة على التأهب للأزمات من أجل تقليص آثار الأزمات	عدد البلدان التي تستفيد من دعم الفاو لفهم المعايير والخطوط التوجيهية والممارسات في مجال الأخطار والتأهب لحالة الطوارئ الخاصة بالقطاع	45	53	●
5-4-2 تعزّز قدرات التنسيق من أجل التأهب والاستجابة للأزمات على نحو أفضل	نسبة الأقاليم/البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة والأغذية والتغذية والتي استفادت فيها الاستجابة لحالات الطوارئ من دعم المنظمة في مجال التنسيق حسب مستوى حالة الطوارئ	L3: 100% L2/L1: 60-100%	L3: 100% L2/L1: 74%	● ●
5-4-3 تعزّز قدرات السلطات الوطنية وأصحاب المصلحة على الاستجابة إلى الأزمات	النسبة المئوية من البلدان المتأثرة بأزمة تلقي بثقلها على الزراعة ووفّرت فيها الفاو استجابة للأزمات في الوقت الملائم مع الاستجابة لمتطلبات المساواة بين الجنسين	60-100%	87%	●

الهدف 6: الجودة الفنية، والمعارف والخدمات

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–6	37,192	527	37,719
2–6	10,229	17,071	27,300
3–6	3,200	1,624	4,824
4–6	1,493	20	1,513
5–6	4,435	224	4,659
6–6	4,498	0	4,498
المجموع	61,048	19,465	80,513

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
6–1: جودة وكمال العمل الفني والمعياري الذي تقوم به المنظمة				
6–1–ألف	جودة القيادة الفنية، *ويجري قياسها من خلال:* – *منهجية مسح لتقييم المعلومات المرتجعة من أصحاب المصلحة بشأن عناصر القيادة الفنية من قبيل: ضمان الامتياز في المعارف الفنية، والالتزام بالسياسات الفنية، والسلامة الفنية والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة، والارتقاء بفهم أساسي للتحديات وإيجاد خيارات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية*	64%	67%	●
6–2: تعزّز المنظمة قدرة البلاد على استخدام البيانات وجمعها وتحليلها ونشرها من خلال أساليب محسّنة وضعتها المنظمة				
6–2–ألف	استخدام الإحصاءات في وضع السياسات المرتكزة على الأدلة في مجالات الأهداف الاستراتيجية الخمسة (الأمن الغذائي والتغذية، الزراعة المستدامة، الفقر في الريف والقدرة على مواجهة التهديدات والأزمات)، *ويجري قياسه من خلال:* *(المصدر: المسح المؤسسي الذي تجريه المنظمة)*	30	33	●
6–2–باء	نظام تقييم المنظمة للقدرة الإحصائية، *ويجري قياسه من خلال:* – *عدد البلدان التي أحرزت تقدماً كبيراً في القدرة الإحصائية في نتائج استمارات التقييم القطري للاستراتيجية العالمية لتحسين الإحصاءات الزراعية والريفية*	45	54	●
6–3: جودة الخدمات ونُهُج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية في مجال صياغة وتنفيذ ورصد سياسات وبرامج توفّر فرصاً متساوية للرجال وللنساء				

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ				
الناتج	المؤشر	الغاية (حتى نهاية 2017)	الفعلي (حتى نهاية 2017)	محقق
6-3-ألف	عدد المعايير الدنيا لتبسيط مسألة المساواة بين الجنسين، والتدخلات المستهدفة الخاصة بالنساء التي اعتمدت، ويجري قياسه من خلال: – تحديد ورصد مجموعة من التدخلات الرئيسية المتصلة بالمعايير الدنيا	10	12	●
6-3-باء	عدد معايير الأداء في خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي حقّقتها المنظمة، ويجري قياسه من خلال: – تحديد ورصد مجموعة من التدخلات الرئيسية المتصلة بخطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	10	14	●
6-4: خدمات جيدة لمعالجة أكثر فعالية وشمولا لقواعد الحوكمة وآلياتها ومؤسساتها على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الهدف الاستراتيجي				
6-4-ألف	عدد من آليات أو عمليات عالمية مختارة للحوكمة التي تمارس فيها المنظمة دوراً قيادياً بما شجّع إحراز تقدم في مسائل متصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة.	3	3	●
6-4-باء	عدد مسائل الحوكمة حيث شجعت المنظمة التقدم بخصوص الأهداف الاستراتيجية الخمسة على الصعيدين الوطني والإقليمي، ويجري قياسه من خلال: – تحديث نهج المنظمة في مجال الحوكمة من قبل الموظفين في فرق الأهداف الاستراتيجية.	20	20	●
6-5: ضمان الجودة والاتساق في عمل المنظمة على التغذية من خلال دمج التغذية في الإطار الاستراتيجي وتعزيز مساهمة المنظمة في الهندسة الدولية للتغذية				
6-5-ألف	عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة والتي تبلّغ عن إحراز تقدم في تنفيذ التزامات إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعنى بالتغذية (المصدر: نظام الرصد المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية)			
6-5-باء	عدد وحدات/موظفي المنظمة الذين يطبقون المعايير الدنيا والنهج المؤسسي لتعميم التغذية في الإطار الاستراتيجي (المصدر: تقييم المتابعة ما بعد التدريب)			
6-6: ضمان جودة وتماسك عمل المنظمة بشأن تغير المناخ من خلال تعميم تغير المناخ في كامل الإطار الاستراتيجي وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية لتغير المناخ				
6-6-ألف	عدد البلدان المدعومة من المنظمة التي تبلغ عن التقدم في تعميم الأمن الغذائي والزراعة في سياسات وعمليات تغير المناخ	30	36	●
6-6-باء	عدد الحوارات الرفيعة المستوى في مجال السياسات في المجال التقني على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دورا رياديا يشجع التقدم في المسائل المتصلة بالأمن الغذائي والزراعة في برنامج تغير المناخ	30	37	●

الباب 7: برنامج التعاون التقني

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (بسعر الصرف المعتمد في الميزانية)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–7	4,684	0	4,684
2–7	133,448	0	133,448
المجموع	138,131	0	138,131

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
بيان الناتج– تحقيق برنامج التعاون التقني على نحو فعّال وباتساق تام مع الأهداف الاستراتيجية ودعماً لتنفيذ نتائج أطر البرمجة القطرية				
1–7: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني				
1–7–ألف	معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2016–2017	100%	100%	●
1–7–باء	معدل إنجازمشاريع برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2014–2015	100%	100%	●

الهدف الوظيفي 8: التواصل

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–8	34,203	1,597	35,800
2–8	31,709	147	31,856
3–8	13,599	801	14,400
المجموع	**79,510**	**2,544**	**82,054**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
8–1: الشراكات، والدعوة، وتنمية القدرات				
8–1–ألف	عدد التعهدات بشراكات حاسمة تمّ إبرامها أو استمرارها؛ ومبادرات الدعوة لدعم الأنشطة الحاسمة للمنظمة والأهداف الاستراتيجية المضطلع بها	48	109	●
8–1–باء	عدد نهج الفاو لتنمية القدرات التي تنفذ كجزء من تنفيذ الأهداف الاستراتيجية	35	47	●
8–2: الاتصالات				
8–2–ألف	زيارات المستخدمين لموقع الفاوFAO.org (استناداً إلى إحصاءات الدخول على شبكة الإنترنت)	7,000	8,107	●
8–2–باء	مستوى وجود وسائل الإعلام (عدد زيارات الموقع) مقاساً بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	14.0	23.9	●
8–3: تعبئة الموارد والتعاون بين بلدان الجنوب				
8–3–ألف	مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها في فترة السنتين (2015–2014)	1.6 مليار دولار أمريكي	2.1 مليار دولار أمريكي	●
8–3–باء	عدد البلدان ذات هدف واقعي لتعبئة الموارد	148	126	Δ

الهدف الوظيفي 9:تكنولوجيا المعلومات

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–9	35,120	0	35,120
المجموع	**35,120**	**0**	**35,120**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
بيان النتائج– تُعالَج حاجات الأعمال في الفاو بصورة حسنة التوقيت في جميع المواقع الجغرافية من خلال حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات حسنة التوقيت، ورفيعة الجودة، وفعالة، وذات الكفاءة من حيث الكلفة، وموجّهة إلى الزبائن				
9–1–ألف	مستوى رضا الزبون من تكنولوجيا المعلومات في الفاو حسب مجال العمل الرئيسي، *ويجري قياسه من خلال:* – *النسبة المئوية من الزبائن الراضين تماماً (المصدر: مسح سنوي للزبائن)*	70%	71%	●
9–1–باء	النسبة المئوية لاتفاقات بشأن مستوى الخدمات التي حققت أهدافها، *ويجري قياسها من خلال:* – *الاستعراضات السنوية لأداء الخدمات*	80%	85%	●
9–1–جيم	النسبة المئوية من مشاريع الفاو التي تتضمن مكوّنات تكنولوجيا المعلومات والتي تُنجز في الوقت المحدّد، وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، *ويجري قياسها من خلال:* – *حافظة المشاريع المتصلة بتكنولوجيا المعلومات*	80%	84%	●

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1–10	21,306	521	21,827
2–10	14,390	93	14,483
3–10	33,162	1,539	34,701
المجموع	**68,858**	**2,153**	**71,011**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي > الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
1–10 **حوكمة الفاو**				
1–10–ألف	وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم في حينها واحتياجات اللغات	100%	82%	Δ
1–10–باء	تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	90%	100%	●
2–10: الإشراف				
2–10–ألف	النسبة المئوية للتوصيات التي استكملت بشأنها في الموعد المحدد استجابة الإدارة المتفق عليها	95%	86%	Δ
3–10: التوجيه				
3–10–ألف	تحقيق غايات النواتج التنظيمية	80%	82%	●

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1-11	8,013	188	8,201
2-11	(944)	139	(805)
3-11	60,859	3,508	64,367
المجموع	**67,928**	**3,835**	**71,763**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
11-1: **الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية**				
11-1-ألف	الوقت المطلوب لتعيين موظفين	120	120	●
11-1-باء	النسبة المئوية للبلدان الأعضاء الممثّلة تمثيلاً متساوياً	75%	76%	●
11-1-جيم	التنقل الجغرافي (الوظائف لكل فترة سنوية)	75	103	●
11-2: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية				
11-2-ألف	تتلقى الفاو رأياً قاطعاً بشأن كشوفاتها المالية من مراجع خارجي	رأي غير معدّل لمراجع خارجي	رأي غير معدّل لمراجع خارجي	●
11-3: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية والمادية والمالية				
11-3-ألف	مستوى إرضاء العملاء من خلال جودة الخدمات المقدمة (حسب مجال العمل)	10% زيادة منذ عام 2011	10% زيادة منذ عام 2011	●

الفصل 13: الإنفاق الرأسمالي

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (*بسعر الصرف المعتمد في الميزانية*)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1-13	5,915	0	5,915
2-13	4,556	0	4,556
3-13	6,422	0	6,422
المجموع	**16,892**	**0**	**16,892**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ

مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
بيان النتيجة– تحقق الاستثماراتالرأسمالية في الفاو منافع من حيث توفير بنية الأساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وإنجاز الأهداف الاستراتيجية				
13-1-ألف	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصَّص للمبادرات التي أُجري لها تحليل التكلفة والمنافع وخطة تحقيق العائد، *ويجري قياسها من خلال:* – *استعراض سنوي*	100%	100%	●
13-1-باء	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي أنجزت في موعدها وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، *ويجري قياسها من خلال:* – *حافظة المشاريع*	80%	75%	Δ

الباب 14: الإنفاق الأمني

النفقات (بآلاف الدولارات الأمريكية)			
النتيجة	الاعتمادات الصافية (بسعر الصرف المعتمد في الميزانية)	موارد من خارج الميزانية	المجموع
1-14	8,683	0	8,683
2-14	13,738	0	13,738
المجموع	**22,420**	**0**	**22,420**

التحقيق: محققة بالكامل (الفعلي ≥ الغاية): ●؛ محققة جزئياً (الفعلي < الغاية): Δ				
مرجع الناتج	مؤشر الأداء الرئيسي	الغاية 2017	الفعلي 2017	التقدم
14-1: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر				
14-1-ألف	النسبة المئوية للموظفين الذين أنهوا تدريب الأمن الأساسي	90%	91%	●
14-2: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم				
14-2-ألف	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي	100%	89%	Δ
14-2-باء	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية الذين يلتزمون بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة	100%	100%	●
14-2-جيم	النسبة المئوية للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	100%	100%	●
14-2-دال	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، بحسب الحاجة	90%	90%	●

الملحق 5: المساواة بين الجنسين – التقدم المحرز في المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

423- يُعالج موضوع المساواة بين الجنسين، بوصفه مركزياً في ولاية المنظمة، كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي، لتوفير خدمات عالية الجودة، واستراتيجيات ونهج متماسكة لتعزيز المساواة بين الجنسين، وتدخلات تستهدف المرأة في إطار البرامج الاستراتيجية. ويهدف الناتج 6-3 للهدف 6 إلى بناء قدرات البلدان على صياغة السياسات والبرامج التي توفر فرصاً متساوية للرجال والنساء، وتنفيذها. ويتم قياس التقدم المحرز والنتائج المحققة من خلال مؤشرين من مؤشرات الأداء الرئيسية، على النحو الموضح أدناه.

المعايير الدنيا لسياسة منظمة الأغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين (المؤشر 6-3-ألف)

424- تقدم منظمة الأغذية والزراعة التقارير عن تعميم المساواة بين الجنسين من خلال المعايير الدنيا الخمسة عشر لسياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، التي أعدت لضمان وضع البعد الجنساني في أعمالها المعيارية وبرامجها ومشاريعها على المستوى القطري، والوفاء به. وقد تم تصميم هذه المعايير لتتماشى وتكمل معايير خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي تعتبر ملزمة لجميع منظمات الأمم المتحدة والتي تقدم منظمة الأغذية والزراعة تقارير عنها سنوياً.

425- وتم إنشاء إطار زمني لدفع تنفيذ المعايير الدنيا: وكان من المقرر وضع المعايير الثلاثة عشر الأولى، التي تركز على إنشاء آليات مؤسسية لتعميم المنظور الجنساني داخل المنظمة وتحقيق بعض النتائج التقنية، بحلول عام 2015. ويتعلق المعياران المتبقيان بقياس الزيادة في التدخلات الخاصة بالمرأة، ومن المقرر تحقيقها بحلول عام 2017. ويمكن اعتبار أن المعيار قد تحقق عندما يتم إنشاء آلية لتعميم المنظور الجنساني، بما أن ذلك يسمح بجمع البيانات لقياس التقدم المحرز مع مرور الوقت.

426- وقد أبلغت الأقسام المسؤولة سنويا عن المؤشرات المحددة. وبحلول نهاية عام 2017، تم تحقيق 12 معياراً من أصل 15 (80 في المائة)، مما يدل على تحسن مقارنة بالفترة 2014-2015. ولم تتوافر بعد أية مؤشرات للمعيار 12 (المتعلق بنظام إدارة أداء الموظفين)، وقد تحقق المعيار 9 (بشأن تنمية قدرات الموظفين)، والمعيار 14 (بشأن التدخلات المستهدفة الخاصة بالمرأة) جزئياً. وبالنسبة للمعيار 9، زادت المنظمة تدريجياً عرضها لدورات تنمية الموظفين المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولكن لم تكن أية منها إلزامية بعد. وبالنسبة للمعيار 14، بإمكان المنظمة رصد عدد المشاريع الإقليمية والقطرية التي تستهدف المرأة تحديداً. وتعمل المنظمة، مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على تحديد آلية لرصد تخصيص الموارد للبرامج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

427- وستتم مراجعة المنهجية المستخدمة لقياس عناصر محددة من المؤشر 6-3-ألف لتحسين الرصد والإبلاغ بشأن تنفيذ المعايير الدنيا للسياسة.

الجدول 19: المعايير الدنيا لسياسة المنظمة الخاصة بالمساواة بين الجنسين

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين والمساءلة	حالة التقدم	موجز النتائج للفترة 2016-2017
1	تتضمن جميع قواعد البيانات الإحصائية الرئيسية في المنظمة بيانات موزعة بحسب نوع الجنس عند الاقتضاء وحيثما يكون ذلك متاحاً.	أنجز	إن ست (6) من أصل ثماني (8) قواعد للبيانات الرئيسية للمنظمة المتاحة للعموم ذات صلة بتصنيف البيانات بحسب نوع الجنس. وتحتوي أربع قواعد بيانات حالياً مجموعات بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس ويجري العمل على واحدة منها لكي تدرج فيها بيانات فترة السنتين المقبلة.
2	تستثمر المنظمة في مجال تعزيز قدرات البلدان الأعضاء على إعداد البيانات الموزعة بحسب نوع الجنس وتحليلها واستخدامها في تحليل السياسات وتخطيط البرامج والمشاريع وتقييمها.	أنجز	شارك 74 بلدًا في عام 2016 و114 بلداً في عام 2017 في دورات تدريبية وموائد مستديرة إقليمية ووطنية تضمنت وحدات دراسية/معلومات مشتركة حول أهمية جمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليلها لأغراض الأمن الغذائي. وتمّ خلال فترة السنتين إنتاج 57 مادة معرفية جديدة تتناول تحديداً المؤشرات المصنفة بحسب نوع الجنس ومنهجيات جمع البيانات و/أو تحليلها. وقد تم في عام 2017 تقاسم 18 منها مع البلدان الأعضاء إما في حلقات عمل عبر المكاتب الميدانية للمنظمة أو عبر شبكة الإنترنت.
3	بالنسبة إلى جميع الأهداف الاستراتيجية، يتم إجراء تحليل خاص بالمساواة بين الجنسين ووضع خطة عمل بشأن المساواة بين الجنسين؛ ويجري قياس التقدم في مجال المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع نتائج المنظمة.	أنجز	تضمنت جميع البرامج الاستراتيجية أنشطة ذات صلة بالمساواة بين الجنسين ونتائج متوقعة، تم صياغتها على المستوى القطري والإقليمي وعلى مستوى المقرّ الرئيسي. ويشمل إطار النتائج المؤسسية مؤهلات مراعية للمساواة بين الجنسين ذات صلة بالمخرجات والنواتج (13 مؤشراً مراعياً للاعتبارات الجنسانية و23 مؤهلاً على مستوى النواتج و20 مؤشراً مراعياً للاعتبارات الجنسانية و38 مؤهلاً على مستوى المخرجات). وتُستخدم البيانات بشكل منهجي في استعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرنامج، في تقارير كل من الأهداف الاستراتيجية والناتج 6-3.
4	يتم وضع غاية مالية لتخصيص الموارد لسياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيقها.	أنجز	خُصصت ميزانية لموضوع المساواة بين الجنسين المشترك لعدة مجالات وتم رفع تقرير في نهاية العام عن هذا الموضوع.
5	يتم إجراء تقييم قطري بشأن المساواة بين الجنسين كجزء من البرمجة القطرية.	أنجز	تمّ إقرار 90 في المائة من أطر البرمجة القطرية في الفترة 2016-2017 في جميع الأقاليم تتضمن تقييماً للمساواة بين الجنسين في تحليلها للوضع.
6	يجري استعراض مسألة المساواة بين الجنسين بالنسبة إلى جميع الخدمات، لتوفير أساس لتحسين تنفيذ عملية تعميم المنظور الجنساني، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والأداء.	أنجز	منذ عام 2010، قامت 55 وحدة/مكتباً للمنظمة باستعراض عملها المتعلق بالمساواة بين الجنسين، مما يمكنها من تحديد الفجوات والتخطيط للأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين والمساءلة	حالة التقدم	موجز النتائج للفترة 2016–2017
7	يدرج تحليل مسألة المساواة بين الجنسين في صياغة جميع البرامج والمشاريع الميدانية، وتؤخذ القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في الاعتبار في عمليات الموافقة على المشاريع وتنفيذها.	أنجز	يمكن تتبع عملية تعميم البعد الجنساني في صياغة المشاريع والبرامج (من خلال مؤشرات المساواة بين الجنسين) والتنفيذ (من خلال التقارير الختامية) في ما يخص الأنشطة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، عبر نظام المعلومات القطرية. وفي الفترة 2016–2017، جرت صياغة نسبة عالية جدًا من المشاريع فاقت ميزانياتها 100 000 دولار أمريكي استنادًا إلى تحليل للمسائل الجنسانية (92.3 في المائة). وخلال الفترة نفسها، ازداد تنفيذ الأنشطة المتصلة بالمساواة بين الجنسين، كما هو مبيّن في التقارير النهائية، من 76 في المائة إلى 89 في المائة (وهو رقم عالٍ على اعتبار أنّ جميع مشاريع المنظمة ليست ذات صلة بإدماج البعد الجنساني فيها).
8	تتضمن جميع عمليات استعراض وتقييم البرامج بشكل كامل تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، وتقدم تقارير عن الآثار المتصلة بالمساواة بين الجنسين في المجالات التي تستعرضها.	أنجز	إنّ أكثر من 90 في المائة من تقارير التقييم التي استكملت في عامي 2016 و2017 تضمّنت قسمًا مخصصًا للمساواة بين الجنسين، استنادا إلى تحليل جنساني ملائم غطّى تصميم المبادرة الخاضعة للتقييم وإدارتها ونتائجها، وقدّم توصيات محددة بشأنها. وبناء على "الخطوط التوجيهية لضمان الجودة بشأن تعميم المساواة بين الجنسين في تقييمات المنظمة"، فإن الجودة الإجمالية لعملية تعميم البعد الجنساني في تقييمات المنظمة مرضية.
9	يوضع برنامج إلزامي لتنمية القدرات في مجال المساواة بين الجنسين، ويجري تنفيذه بالنسبة إلى جميع الموظفين الفنيين والمدراء.	أنجز جزئياً	أعدت المنظمة ونفذت مواد/دورات تدريبية أساسية بشأن المساواة بين الجنسين وأتاحتها على موقعها التعليمي الإلكتروني you@fao، إنما حتى الآن، أياً منها ليس إلزامياً. (أ) إن الدورة التدريبية المعنونة "Gender equality, UN Coherence and you" متاحة لجميع موظفي المنظمة. (ب) تم إطلاق برنامج توجيه إلكتروني في المنظمة للوافدين الجدد بعنوان "FAO orientation toolkit" في يوليو/تموز 2017 (كان يطلق عليه سابقاً اسم "Welcome to FAO"). ويشمل هذا البرنامج الدورة المعنونة "مقدمة عن المساواة بين الجنسين في الأمن الغذائي والتغذية". (ج) كما يتاح لجميع موظفي المنظمة "دليل عن دمج المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة"، يقدم نظرة عامة عن إطار المنظمة والآليات والأدوات المتاحة لتحقيق المساواة بين الجنسين في عمل المنظمة الفني.
10	يتم تحديد الحد الأدنى من الكفاءات في تحليل مسألة المساواة بين الجنسين، ويُطلب من جميع المدراء والموظفين الفنيين استيفاءها.	أنجز	يدرج إطار الكفاءات للمنظمة المنظور الجنساني ضمن القيمة الأساسية: الاحترام للجميع. وإن جميع الإعلانات عن الوظائف الشاغرة على المستوى الفني تشجع الطلبات المقدمة

	المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين والمساءلة	حالة التقدم	موجز النتائج للفترة 2016–2017
			من المرشحات المؤهلات (يُذكر ذلك أيضاً على موقع العمل الخاص بالمنظمة). وتدرج الكفاءات الجنسانية في إعلانات الوظائف الشاغرة عندما تقرر شعبة التوظيف إبراز الخبرة أو المؤهلات الجنسانية. وإنّ نسبة إعلانات الشواغر للمهنيين وما فوق التي تضمنت متطلبات تتعلق بالخبرة والمعرفة و/أو المسؤوليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين قد ازدادت من 2.4 في المائة في عام 2016 إلى 7.7 في المائة في عام 2017.
11	تضع كل إدارة فنية عملية فرز قائمة على المساواة بين الجنسين لجميع الأنشطة المعيارية والبرامج والمنتجات المعرفية.	أنجز	تبلغ جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية عن مشاركة كبيرة في عملية فرز الوثائق والمشاريع من منظور جنساني: ففي حين أنّ نسبة جهات الاتصال المعنية بالشؤون الجنسانية التي قامت باستعراض والمساهمة في المنتجات المعرفية قد تراجعت من 35 في المائة إلى 20 في المائة، فإنّ نسبة جهات الاتصال التي طلب إليها مراجعة وثائق المشاريع قد ارتفعت من 50 إلى 58 في المائة. وبين عامي 2016 و2017، انخفضت نسبة الجهات التي أعلنت أنه لم يطلب إليها بشكل منهجي المساهمة في هذه العملية من 13.5 في المائة إلى 7.5 في المائة.
12	يُدرج تقييم المساهمة في تحقيق أهداف مسألة المساواة بين الجنسين الخاصة بالمنظمة في نظام تقييم وإدارة الأداء لجميع الموظفين الفنيين.	غير منجز	نظراً إلى الطبيعة السرية لنظام تقييم الأداء، لم يتمكن مكتب الموارد البشرية من تحديد مؤشر لتتبع هذا المعيار.
13	يتم على نحو منهجي تعقب الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية ذات الصلة بمسألة المساواة بين الجنسين من المقر إلى المستوى القطري، ورفع تقرير عنها إلى الأجهزة الرئاسية للمنظمة وإلى منظومة الأمم المتحدة.	أنجز	تدأب المنظمة سنوياً على تعقب الموارد البشرية والمالية والنتائج المعيارية والتنفيذية وترفع تقارير عنها إلى الدول الأعضاء. ويتعقب إطار رصد البرامج الاستراتيجية للمنظمة والهدف 6 النتائج المتصلة بمسألة المساواة بين الجنسين من خلال مؤشراته ومؤهلاته ويتم إبلاغ الدول الأعضاء عنها من خلال استعراض منتصف المدة وتقرير تنفيذ البرنامج.
	المعايير الدنيا للتدخلات التي تستهدف المرأة (2017)		
14	يتم تخصيص نسبة 30 في المائة من ميزانية المنظمة وعملها التنفيذي على الصعيدين الإقليمي والقطري لغرض التدخلات التي تستهدف المرأة تحديداً.	أنجز جزئياً	من خلال إدراج المنظمة لمؤشرات المساواة بين الجنسين في نظام المعلومات الخاص بها على المستوى الميداني، باتت المنظمة قادرة على أن تتعقب كل سنة عدد المشاريع التي تستهدف النساء تحديداً على الصعيدين القطري والإقليمي. وفي الفترة 2016-2017، جرى تصنيف 7.9 في المائة من المشاريع الناشطة التي فاقت ميزانيتها 100 000 دولار أمريكي ضمن فئة G2b (التي تعتبر مسألة المساواة بين الجنسين الهدف الرئيسي لنشاطها). وجرى تصنيف الأغلبية الكبرى (57.6 في المائة) من مشاريع المنظمة ضمن فئة G2a (يتناول المشروع

المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين والمساءلة		حالة التقدم	موجز النتائج للفترة 2016–2017
			مسألة المساواة بين الجنسين على نحو منهجي، إنما هذا ليس أحد أهدافه الرئيسية). والمنظمة غير قادرة بعد على ربط الميزانية بمؤشرات المساواة بين الجنسين.
15	ارتفعت حصة إجمالي حافظة برنامج التعاون التقني المخصصة للبرامج والمشاريع المتصلة بالمساواة بين الجنسين من 9 في المائة إلى 30 في المائة.	أنجز	تستخرج البيانات المستخدمة لرصد هذا المعيار من نظام معلومات المعلومات الخاص بالمنظمة على المستوى الميداني. وفي عام 2017، تناول 59 في المائة من المشاريع الناشطة في برنامج التعاون التقني التي يبلغ عددها 181 مشاريع تتناول مسألة المساواة بين الجنسين تتجاوز ميزانيتها 100 000 دولار أمريكي.

خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (المؤشر 6-3-باء)

428- تعتبر خطة العمل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إطاراً للمساءلة من أجل تعجيل عملية تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في جميع الوظائف المؤسسية لدى الهيئات المنضوية في منظومة الأمم المتحدة. وقد أيدها مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في أبريل/نيسان 2012 وقد حدد عام 2017 هدفاً لاستيفاء منظومة الأمم المتحدة مؤشرات الأداء. وتستوجب خطة العمل رفع تقارير سنوية من قبل كل هيئة وإدارة ومكتب مشارك.

429- يقيم المؤشر 6-3-باء أداء المنظمة مقارنة بالمعايير التي حددتها خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والتي تعترف بها المنظمة كإطار للمساءلة وقوة دافعة لتحسين وتعميم الإجراءات الداخلية لمسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويصادف عام 2017 السنة السادسة لرفع تقارير خطة العمل، وتبلغ المنظمة عن أداء ناجح حيث أنها قد أنجزت 12 مؤشراً من أصل مؤشرات الأداء التي يبلغ عددها 15 مؤشراً لخطة العمل أو تجاوزتها (الجدول 20).

430- وفي عام 2017، تمكنت المنظمة أيضاً من الوفاء بمعيار الأداء 5 بشأن التقييم. وبحلول عام 2017، وضعت المنظمة *الخطوط التوجيهية لضمان الجودة في تعميم المساواة بين الجنسين في عمليات التقييم في المنظمة*، بعد تحليل البيانات الوصفية لخطة العمل في عام 2016، والتوصية التي تقدم بها التقييم المستقل لوظيفة التقييم في منظمة الأغذية والزراعة. وجرى أيضًا تحقيق معيار الأداء 13 المتعلق ببناء القدرات بعدما تم إطلاق منهاج توجيهي متاح على شبكة الإنترنت على مستوى المنظمة ككلّ وخاص بالوافدين الجدد "The FAO Orientation Toolkit" في عام 2017. وتتضمن مجموعة الأدوات هذه موارد منوعة متصلة بالمساواة بين الجنسين.

431- وإن المنظمة منخرطة بالكامل في الشبكات المشتركة بين الوكالات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كما أنها تشارك بانتظام فيها وتساهم فيها بموجب ولايتها. وعلى سبيل المثال، تم توسيع خطة العمل من خلال مشاورات مكثفة في عامي 2016 و2017 للتكيف مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. وبما أن خطة العمل المحدثة

ستشمل ثلاثة مؤشرات جديدة عن النتائج والآليات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين لرصد إنجازها في عام 2018، فسوف تشارك منظمة الأغذية والزراعة في تجربة متطلبات الإبلاغ للمؤشرات الجديدة.

الجدول 20: تصنيف أداء المنظمة في ما يخص خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بحسب مؤشرات الأداء (2012–2017)

مؤشر الأداء	العنوان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	السياسات والخطة	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
2	إدارة الأداء المراعية للشأن الجنساني	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
3	التخطيط الاستراتيجي	تدنو من إنجازه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
4	الرصد والإبلاغ	تدنو من إنجازه	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
5	التقييم	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	تدنو من إنجازه	أنجزته
6	التدقيق المراعي للاعتبارات الجنسانية	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
7	استعراض البرنامج	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
8	تتبع الموارد	تدنو من إنجازه	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
9	تخصيص الموارد	لم تنجزه	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته	أنجزته
10	الهيكل الجنساني والمساواة	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه
11	الثقافة المؤسسية	تدنو من إنجازه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
12	تقييم القدرات	أنجزته	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
13	تنمية القدرات	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	تدنو من إنجازه	أنجزته
14	توليد المعارف والتواصل	أنجزته	أنجزته	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه
15	الاتساق	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه	تفوقت عليه

C 2019